

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أكتوبر 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
	دورة أكتوبر 2017
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	
3610 (28 نوفمبر 2017)	محضر الجلسة الثالثة والعشرين بعد المائة ليوم الإثنين 8 من ربيع الأول 1439
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.	3576 (27 نوفمبر 2017)
3622 (5 ديسمبر 2017)	جدول الأعمال: جلسة التصويت على ملتمس مساءلة الحكومة.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	3579 (28 نوفمبر 2017)
	محضر الجلسة الرابعة والعشرين بعد المائة ليوم الثلاثاء 9 من ربيع الأول 1439

محضر الجلسة الثالثة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 8 ربيع الأول 1439 هـ (27 نوفمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية عشرة زوالاً.

جدول الأعمال: جلسة التصويت على ملتمس مساءلة الحكومة.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 106 من الدستور، ومقتضيات الباب الثاني من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولاسيما المادتين 231 و233 منه:

وبناء على مداوات مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 22 نونبر، يخصص المجلس هذه الجلسة للتصويت على ملتمس مساءلة الحكومة حول الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة والمتمثلة في وفاة 15 امرأة وتسجيل العديد من الإصابات.

للإشارة فقد تم إيداع ملتمس هذه المساءلة من طرف خمس عدد أعضاء مجلس المستشارين وهو 24 عضواً، بعد تسليم المستند الخاص به من السيد رئيس فريق الأمانة والمعاصرة إلى السيد رئيس مجلس المستشارين خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017.

كما تم نشر الملتمس المذكور وأسماء الموقعين عليه في محضر الجلسة، طبقاً لمقتضيات المادة 231 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، بالإضافة إلى توزيعه على كافة الفرق والمجموعات البرلمانية للمجلس.

وأذكر السيدات والسادة المستشارون المحترمون، بأنه طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 106 من الدستور، ومقتضيات المادة 233 من النظام من الداخلي لمجلس المستشارين، لا تصح الموافقة على ملتمس مساءلة الحكومة إلا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس عليه.

فالأغلبية المطلقة داخل مجلسنا الموقر الذي يتكون من 120 عضواً، هو 61 عضواً أي النصف زائد واحد.

الآن نمرو إلى عملية التصويت على ملتمس مساءلة الحكومة، قبل

ما نمرو لعملية التصويت هناك نقطة نظام، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

أنا كنتلجبت بتأجيل الجلسة إلى يوم غد، اعلاش؟ لأنه واحد الأمر لم استسغه جيداً، فحسب ما جاء في تقديمك، السيد الرئيس المحترم، على أن في المكتب اخذتو مداوات في الموضوع وقررت دعوة المجلس إلى الانعقاد في هذه الجلسة اليوم على الساعة الثانية.

وفي المكتب فيه التمثيلية ديال جميع مكونات المجلس، جميع الفرق أغلبية ومعارضة، وبالتالي كل واحد يعكس الموقف السياسي لفريقه، وإلى استوعبت الأمر جيداً، معناه على أنه المكتب بكل مكونات ديال المجلس قد قرر وأقربصوابية طرح الملتمس للتصويت واخذتو قرار.

فالأغبيات اليوم ديال واحد العدد ديال المستشارين المحترمين، اللي ما عرفناش واش هو موقف سياسي؟ ولا لم يأخذوا علماً بهذه الجلسة أولسبب آخر؟ فيجعل من هذه الجلسة لا تتوفر على النصاب القانوني، رغم أنه ليس هناك الحديث عن النصاب القانوني في النظام الداخلي، فقط ما هنالك المادة 233 تنص على أنه لا بد من الحصول على الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس، اللي هو 61 كما تفضلتم بالتذكير به، حتى يحصل الملتمس على الموافقة وبالتالي استقدام السيد رئيس الحكومة المحترم، للجواب على الأسئلة ديال البرلمان.

وبالتالي فنحن نطلب التأجيل، ربما السادة المستشارين المحترمين اللي تغيبوا كما قلت لم يأخذوا علم أو عندهم سبب آخر لذلك.

الأمر الثاني، السيد الرئيس، لا بد من التذكير، هادي، السيد الرئيس، لحظة دستورية وسياسية هامة جداً في الحياة البرلمانية لبلدنا، فلأول مرة يفعل مقتضى من مقتضيات الدستور كألية رقابية على الحكومة، هاذ المقتضى اللي هو منصوص عليه في المادة 106 من الدستور، وبالتالي، السيد الرئيس، لا بد من إشراك كل المغاربة في هذه اللحظة السياسية الهامة جداً، وهذه اللحظة الدستورية، وبالتالي نطلبو بالتأجيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس، إلى اسمحتي السيد الرئيس، السيد الرئيس المحترم، أجد نفسي مضطراً إلى قطع الميكروفون السيد الرئيس.

شكراً.

في المكتب، تنقولوا حبذا لوسياتدكم السيد الرئيس قبلتو تأجيل هاذ الموعد ليوم غد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السي العربي، السيد المستشار المحترم، أنتم تعلمون والكل يعلم أن ليس من اختصاصي تأجيل الاجتماع، وأنتم عضو في المكتب وكنتم حاضرين أثناء تحديد هاذ اليوم من أجل التصويت في هاذ الجلسة، وبالتالي أنا تعتقد على أنه لا مجال للجدال في المسألة ديال التأجيل.

نمر إلى عملية التصويت.

الموافقون..

نعطي الكلمة للسيد الرئيس وأنت من بعد الأستاذة ثريا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

من المفروض، السيد الرئيس، مثل هذه اللحظات الحاسمة في الحياة البرلمانية ديال بلادنا لأول مرة في تاريخ البرلمان، مجلس المستشارين يفعل مقتضى دستوري هام جدا يتعلق بالرقابة على العمل الحكومي، اليوم اللي فهمت من كلامك على أنه الغياب ديال فرق الأغلبية هو موقف سياسي، هذا شأنهم، شأنهم إذا هما يعني ابغاو ما يناقشوش قضايا تهم بلادنا...

السيد رئيس الجلسة:

في التنظيم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

في التنظيم.

السيد رئيس الجلسة:

لا، السيد الرئيس، ليس في التنظيم سوف أقاطعكم السيد الرئيس، وأنا غادي نقفل الميكرو ونطلب من الإخوان ما غيتسجلش هاذ الشي في هاذ الجلسات.

قلت أن بالنسبة للسيد الرئيس لم أقل أن هناك موقف سياسي بتاتا، وبالتالي أنا أضطر أن أوقفكم عن الكلام السيد الرئيس، وأعطي الكلمة للسيدة رئيسة المجموعة في إطار نقطة نظام، لا يتم تسجيل كلامك السيد الرئيس، لا يتم تسجيل كلامك السيد الرئيس، ليس من اختصاص ندوة الرؤساء، لا السيد الرئيس، ندوة الرؤساء وأنتم وأتذكر أنه خلال المداخلة ديالك الأسبوع الماضي، كنت لحييت على واحد المسألة كتقول على أنه تطبيق النظام الداخلي بحذافره، وليس من اختصاص ندوة الرؤساء هاذ المسألة هادي.

أقول بالنسبة للملاحظات سوف أجييب على جميع الملاحظات التي جاءت في نقطة نظام ديال السيد الرئيس.

أولا، ليس هناك نص قانوني لا على المستوى النظام الداخلي ولا على مستوى الدستور الذي يتكلم على النصاب القانوني، حتى في انتخاب رئيس مجلس المستشارين وحتى في أخطر جلسة ديال المستشارين وهو انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، ليس هناك نصاب قانوني، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فالإدارة والمكتب قاموا بجميع الضمانات من أجل حضور السادة المستشارين والتصويت وخلال هاذ الجلسة ديال التصويت، حيث تم توزيع أوكدتها، أكدتها في البداية وغادي نزيد دبا نقولها.

تم توزيع الملتمس ولانحة الموقعين في اجتماع المكتب، تم بعث نص الملتمس برسالة لجميع الفرق والمجموعات، تم إخبار جميع أعضاء المستشارين برسائل قصيرة ونشر الإعلان عن الجلسة بجميع الوسائل المتاحة، غير باش نعطيك الضمانات اللي نتكلموا عليها في المكتب، بالإضافة على أننا لا يمكن أن نؤجل هذه الجلسة لأن المادة 32 من النظام الداخلي والفصل 82 من الدستور يتحدث ويقول على أن "يضع مكتب مجلس المستشارين جدول أعمال الجلسة" وبالتالي فقد تم وضع جدول أعمال الجلسة خلال الأسبوع الماضي من أجل تخصيص هذه الجلسة للتصويت على الملتمس ديال المسألة.

نمر إلى عملية التصويت، نقطة نظام، ولكن أنا أقول نقطة نظام ديال السيد الرئيس المحترم خليت لو المجال باش يتحدث رغم على أنها كانت خارج تنظيم الجلسة، ولكن عطيت لو الفرصة باش يتكلم، إلى كان ممكن السي العربي في تنظيم الجلسة الله يخليك، شكرا تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

لا غير إلى اسمحت لي السيد الرئيس، هو الموضوع اللي جاء به فريق الأصالة والمعاصرة هو موضوع مهم، وكما قلنا تمرين سياسي مهم في ظل الدستور الجديد، أحنا دبا السيد الرئيس ما طلبناش شي مجهود كبير والمجهود اللي تنطلبوا منكم كرئيس وهو التأجيل.

التأجيل هو تنظن ممكن باش تعطيوها لهاد الفريق المحترم أو لهاد الفرق المحترمة يعني اللي بغا تساهم يعني في التزليل السليم ديال مجموعة المواد الدستورية اللي صادق عليها دستور 2011، ولكن اليوم جينا من أجل التفعيل ديال بعض المواد الدستورية، وتنطلبوا التجاوب ما شي من أجل التصويت ما تنطلبوا من حد يصوت إلى تبين لو بأن هاذ الاقتراح أو لا هاذ المقترح ما تخدمش المصلحة العامة، الشأن ديالو تهمو.

ولكن أحنا طلبنا منكم السيد الرئيس تأجيل هذا الموضوع إلى يوم غد، لأن اليوم كايين لجنة المالية وكايين إكراهات واسبق لنا تطرقنا لها

الإخوان اللي عندهم والناس راه الآن في اللجان والتزامات، ما تحسبش عليهم أنهم ما باغينش يجيو يحضروا، وفي واحد المشكل كبير اللي حرك العالم كلو اللي كانت فيه مجموعة ديال القرارات، واحنا نريد...

إلى اسمحت لي، السيد الرئيس، فنحن ما نريده، نريد فعلا تفعيل الدستور المغربي وبطريقة أخوية وكلشي جالسين ما شي عيب أن واحد يكون ضد، وما شي عيب أن الناس تعي وتصوت ضد، ويكونوا الناس مع والناس ضد والناس تتفكر، ولكن احنا اللي باغيين أنها تخلق الشروط ديال هاذ التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الرسالة وصلت.

الموافقون على الملتمس؟

إلى ما كانش الموافقون على الملتمس، أنا مريت للعملية ديال التصويت، هل هناك موافق على التصويت، إلى ما كاينش الموافقون على الملتمس سوف...

ليس هناك أحد بالنسبة للموافقين على الملتمس.

المعارضون للملتمس: ليس هناك معارض للملتمس.

الممتنعون عن الملتمس: 2 ديال الممتنعين على الملتمس.

وبالتالي، لم يحصل ملتمس مساءلة الحكومة المقدم من خمس أعضاء المجلس حول "الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة" على موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس، وبذلك لم يحظ هذا الملتمس بالموافقة.

ورفعت الجلسة.

أعطي الكلمة للأخت، تفضلي الأخت ثريا.. شكرا السيد الرئيس.
الأخت تفضلي، إلى ما سكت غادي ندوز للتصويت السيد الرئيس، أنا مضطر أني أمر إلى عملية التصويت.

تفضلي الأستاذة ثريا رئيسة المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو في الحقيقة بالنسبة لي أنا الملاحظة اللي باغا نديرها هي انه اعتدنا على أنه عند أي تصويت، حتى بالنسبة للتصويت على الأعضاء الذين سيمثلوننا في المحكمة الدستورية ولا أي تصويت كان نوعه، تناخذو بعين الاعتبار الحضور وتنديروه يوم الثلاثاء، إلى اسمحت لي لأنه كما قال السي بنعزوز كنا نتداول هذا في لجنة الرؤساء ونحرص جميعا على إنجاح كل المحطات التي نعيشها في مجلس المستشارين، وهذا محمود عند الإخوان.

الآن، نحن نعيش.. عاش المغرب واحد المحطة قبيحة، 15 امرأة ماتت وتدافعوا وكاين الأسباب اللي جعلت هذا، والعالم كله تحرك وأصبح الحذاء الأحمر هو عنوان للفقر، وأصبح الحذاء الأحمر للسيدة التي توفيت في التدافع من أجل الطحين والزيت من بين الأشياء التي تتبعها الرأي العام الدولي والوطني.

ولهذا، سيدي الرئيس، غير بشوية واحنا خوت وغنوصلو لحدول، أنا تنمشي في اتجاه اقتراح ديال السي بنعزوز، لأنه ما الجدوى أننا نصوتو؟ أشنو غادي نصوتو الآن؟ راه باين، أنت اقريتها وقريتناها واقراها كلشي، حتى الحضور والصحافة قارياها.

إذن، احنا ننطلبو التأجيل ديال الجلسة، وما نبغيش أنا تحسب

محضر الجلسة الرابعة والعشرين بعد المائة**التاريخ:** الثلاثاء 9 ربيع الأول 1439 هـ (28 نوفمبر 2017م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وسبع وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بالفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين تفضل.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، لدينا استدرارك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 28 نونبر 2017، ذلك أنه بطلب من فريق العدالة والتنمية عوض السؤال الموجه لقطاع الشؤون الخارجية، حول أسباب تأخر مصادقة المملكة المغربي على اتفاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، بسؤال حول تنسيق جهود مؤسسات الرسمية للدولة في مجال الدبلوماسية وقضية الوحدة الترابية موجه لنفس القطاع.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وأن السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي تتمس برمجة السؤال الفريد الموجه إليها في آخر الجلسة.

وأن السيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة يطلب تأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارته إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 28 نونبر 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤال.

- عدد الأسئلة الكتابية: 26.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه تثنية بعض المحاور الطرقية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في حدود علمنا، هناك برنامج على الصعيد الوطني لإنشاء طرق سريعة وتثنية بعض المحاور الطرقية، سواء المرتبطة بالطرق الوطنية أو الطرق الرابطة بين التجمعات الحضرية الكبرى.

تساؤلنا، السيد الوزير، يتعلق بالمعايير التي تعتمدتها مصالحكم في ترتيب الأولويات وتحديد الأسبقية في برمجة المحاور التي تحتاج إلى الطرق السريعة أو التثنية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك**والماء:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

كتفوق بلادنا 1500 كيلومتر ديال الطرق السيارة، طبعاً هاذ الطرق السيارة استفدت منها واحد المدن الكبرى ومناطق معينة، بغينا احنا كفريق التجمع الدستوري الديمقراطي، السؤال ديالنا وهو أن الطرق، تثنية الطرق تستفد منها مناطق لم تستفيد من الطرق السيارة، نعطيكم على سبيل المثال: المناطق ديال الأطلس المتوسط من خنيفرة وميدلت، الراشيدية، ورزازات، بولمان، هذه المناطق هي فيها ثروات طبيعية، هاذ البرنامج ديال تثنية الطرق سيساهم كذلك في الاستثمار ديال هاذ المنطقة هاذي، فتنطلبو منكم، السيد الوزير المحترم، على أنكم من خلال هذه الدراسة اللي تتقوموا بها أنكم تدخلوا هاذ المناطق باش يستافدوا من المشاريع الوطنية وهاذ البرامج اللي فتحتوها، وغادي تكون هاذ البرامج جد إيجابية على هاذ المناطق.

نعم كايين إنجازات، كايين مشاريع كبرى ولكن ابغينا جميع مناطق المملكة باش تستفد من هاذ البرامج هاذي.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو السيد المستشار هو ابحال اللي قلت لك كايين واحد الخيط ناظم لهاذ الشيء، لأنه إلى لاحظت الطرق السيارة تربط ما بين 8 مراكز الجهات، كايين طنجة، وجدة، فاس، الرباط، الدار البيضاء، مراكش، بني ملال وأكادير، وكايين مراكز جهات تستفيد بطبيعة الحال لهاذ المشروع الجديد اللي كان أعلن عليه جلالة الملك اللي غيمشي من تزينة حتى العيون طريق سريع، ومن العيون للداخلة توسعة لحوالي 9 ديال الأمتار.

ثم بطبيعة الحال كايين اللي عندنا فيه، مازال إلى ابغينا نقولو جهد هو الجهة ديال درعة تافيلالت، لكن عندنا الآن مخطط تربط بالطريق الوطنية رقم 9 والطريق الوطنية رقم 13 والطريق الوطنية رقم 12 في إطار التصنيف الجديد.

الآن، نحن بصدد مذاكرة العقد البرنامج اللي غيرتبط بالطرق السيارة، بطبيعة الحال كان مجموعة ديال الاقتراحات أحنا غادي نشوفوا يعني كايين واحد... هو تعبئة الموارد المالية، ولكن هاذ الشيء كلشي حاضر على كل حال.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تجديد حظيرة النقل الطرق

شكراً السيد المستشار والسادة المستشارين الذين تقدموا بهاذ السؤال.

كما تفضلتم بطبيعة الحال كايين واحد المجموعة ديال المحددات فيما يتعلق بطبيعة الحال بالاختيارات ديال طبيعة هذه الطرق، هاذ المحددات يمكن أن نجملها في ثلاث مستويات:

المستوى الأول، هو عندنا مخطط طريقي يمتد إلى 2035، وينبني أساساً على مجموعة من الدراسات تتعلق الدراسة ديال عصرنة الشبكة الطرقية، هذا بطبيعة الحال حاضر باستمرار؛

دراسة حول تحيين تصنيف الشبكة الطرقية، لأن الشبكة الطرقية بطبيعة الحال عندها تصنيف، ككونوا محتاجين لإعادة هاذ التصنيف؛

دراسة حول تمويل وتنظيم القطاع الطريقي بشكل عام، ودراسة حول المخطط الوطني للتجهيزات الطرقية.

بطبيعة الحال هذه دراسات فيما واحد العدد اللي هي دراسات إستباقية ترتبط بطبيعة الحال بالتحويلات اللي غيرتها هاذ القطاع في السنوات المقبلة.

المستوى الثاني، كايين معايير موجهة ترتبط بحجم حركة السير، فعادة عندما تتجاوز حجم حركة السير 750 مركبة في اليوم، تنمروا إلى توسيع الطريق من 4 أمتار إلى 6، اللي كيتجاوز 10 آلاف مركبة في اليوم عادة نمروا إلى التثنية (le dédoublement) ومن اللي كيتجاوز 20 ألف مركبة في اليوم نمروا إلى التثنية بطبيعة الحال في الطرق السيارة.

ثم بطبيعة الحال كايين مستوى ثالث الذي لا يمكن إغفاله، يرتبط بالاقتراحات ديال المجالس الترابية، مجالس الجهات، مجالس الأقاليم، ثم السلطات المحلية والمجتمع المدني، وهذا بطبيعة الحال سنمه كله هو تعبئة الموارد المالية اللي كيمكن تكون محددة بطبيعة الحال في كل هذه المعايير.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير حول الجواب ديالكم.

السيد الوزير المحترم،

حول السؤال ديالنا هو الحمد لله بلادنا كنعيشو واحد العدد ديال المشاريع، واحد العدد ديال المنجزات الإيجابية، وبشرى خير لبلادنا أننا

التجديد والتكسير، لكن دخل على الخط فكرة أخرى كانت تقدمت بها وزارة الصناعة، التي متعلقة بالصناعة المحلية، يبدو إلى حدود الآن إلى حدود هاذ الوقت التي نتكلم فيه أن القضية لم تنضج بالشكل الكافي، لكن احنا بطبيعة الحال سنحرص على أن الحكومة تجيب التعديل ديالها فيما يتعلق بهاذ الموضوع، خاصة أن مشروع القانون المالي تبتناقش في مجلس المستشارين، فتأكد أننا لازلنا على التزامنا الذي التزمنا به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

نشكركم ونقدر لكم، السيد الوزير، هاذ الالتزام وهاذ الوعد الذي بالطبع أنه سيضفي الطمأنينة على المهنيين، خصوصا وأن بعض الأرقام عندنا كما تعلمون 3800 قتيل في طرقاتنا، التي هي في الحقيقة عندها تكلفة فادحة، تكلفة اجتماعية، تكلفة اقتصادية التي كتقدر بـ 2.5% بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، وعندنا كذلك تكلفة لوجيستكية التي هي عالية في المغرب التي تحد من تنافسية الاقتصاد الوطني، والتي بالطبع أنها تخل بالميزان التجاري وبميزان الأداءات.

فاليوم كما تعلمون أن هناك كذلك هيمنة ديال القطاع غير المنظم فهاذ القطاع، والتي من تجلياته الأساسية هو الإضرار بالبيئة، خصوصا وأن هاذ الحظيرة اليوم يمكن لي نعطي بعض الأرقام التي هي مخجلة، فالحقيقة وأجل من نفسي كذلك لأن هاذي مسؤولية مشتركة للجميع لا نحمل المسؤولية لأحد، هو أنه عندنا اليوم 16000 عربة اليوم التي عندها فوق 40 سنة، لا يعقل أنه في مغرب اليوم أنه تكون عندنا 16000 عربة تجوب طرقاتنا عندها أكثر 40 سنة، وعندنا تقريبا 65000 عربة التي أكثر من 20 سنة.

إذن اليوم أنه خاصنا، كنشكركم على الأيدي البيضاء التي تقدمونها وتسدون لها لقطاع النقل الطرقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

بطبيعة الحال أنا تنشُد على أيدي السيد المستشار، هذا واحد

للبيضاء، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، كما تعلمون أنه لمواجهة معضلة وإشكالية وتقدم وتهالك حظيرة النقل الطرقي بصفة عامة والنقل الطرقي العمومي بصفة خاصة، دأبت الحكومات المتعاقبة منذ 2008 إلى 2016 على تضمين القوانين المالية المتتالية برنامج لتجديد الحظيرة، إلا أنه وللأسف اختفى سنة 2016، وأمام المسألة داخل قبة البرلمان وكذلك الوعود التي تعططنا هنا من هاذ المنبر، أنه طمأن المهنيين والتي تقبلوا ملي شرحنا لهم الظروف التي حالت دون تضمين هاذ البرنامج القانون المالي ديال 2016، تقبلوا المسألة بصدر رحب وبروح وطنية عالية.

إلا انه نفاجا، السيد الوزير المحترم، أنه في مشروع القانون المالي الحالي الذي نحن بقيد دراسته أنه كذلك نفاجا باختفاء هاذ المضمون الأساسي بالنسبة للنقل الطرقي من هاذ القانون المالي، فنسائلكم، السيد الوزير، ما سبب اختفائه؟ ولماذا لم يدرج ضمن مشروع القانون المالي الحالي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والسادة المستشارين.

بطبيعة الحال أنا أتفهم التخوف ديال السادة المستشارين، صحيح كان بيناتنا نقاش حول هاذ الموضوع، كان فيه التزام من الحكومة وهاذ الالتزام لازال قائما، لأنه الأسباب ديالو هي أسباب موضوعية تتعلق بطبيعة الحال بالحظيرة ديال هاذ المركبات، التي كنا أحنا متفقين على أنه خص يكون فيها واحد المستوى من الدعم ومن التحفيز باش يمكن لهاذ الحظيرة تكون في المستوى، وهذا متقاسم بيننا وبين المهنيين بشكل عام.

اللي يمكن نقول هو أنه هاذ الموضوع هذا على المستوى الأساسي كان مرتبط بطبيعة الحال بما درجنا عليه سابقا فيما يتعلق بالمنحة ديال

ابغينا نقول وتواترت في هذا الموضوع، كإين بطبيعة الحال الإشكال ديال المسؤولية ديال السائق على مستوى السرعة واحترام قواعد السير، كإين المراقبة، كإين التشوير، كإين على كل حال هذا التقييم بين أنه كانت هناك بطبيعة الحال واحد المجموعة ديال إلى ابغينا نقول ديال الثغرات التي سيتم تجاوزها في الإستراتيجية ديال 2017-2026 التي تمت المصادقة عليها تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 18 ماي 2017.

وبطبيعة الحال تتحدد واحد الهدف اللي هو كبير جدا وطموح هو خفض عدد القتلى بالنسبة ديال 50% في أفق 2026، أنا ابغيت غير نشير، السيد المستشار المحترم، أنا رغم هذه الإشكاليات اللي كانت في هذه السنوات لكن استطعنا أنا نهبطوا تحت الخط ديال 4000 قتيل.

أنا دائما أتأسف حيث كنقول هذه القضية لأنه قتيل واحد بطبيعة الحال هذا يؤلمنا جميعا، لكن على مستوى الأرقام لا بد أن نقول أن بلادنا استطاعت تهبط على هاذ العتبة هاذي والمعول عليه أنه من 2026 نكونوا أقل من 2000 قتيل، وهذا بطبيعة الحال المقارنة على المستوى الدولي غيدير بلادنا في واحد المرتبة متقدمة.

بطبيعة الحال كإين واحد العدد ديال الأمور اللي غادي تكون: تقوية وتشديد المراقبة، تركيز المراقبة الطرقية خارج المدار الحضري على مجموعة ديال المخالفات، توجيه، إذا كإين واحد العدد ديال الأمور اللي تدارت، ومنها بطبيعة الحال هذا العمل كله اللي غادي نديرو على مستوى التجهيز بالرادارات وعلى مستوى تقوية الرقابة ما بين الدرك الملكي والأمن الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات.

نحن بالفدرالذي نثمن هذه الإجراءات المتخذة وهذه الاستراتيجيات، لكن نشارككم أيضا نفس الموضوع أن قتيل واحد بالنسبة إلينا هو قتيل، في الحقيقة أنه نفس محرم قتلها كيفما تكون الحال، خصوصا إذا كانت القضية أحيانا قد تكون بتعمد إن لم تكن العربة في وضعية جيدة أو التشوير في وضعية جيدة أو غيرها من الإجراءات الأخرى قد يكون هذا من قبيل القتل المتعمد.

لكن في نفس الوقت، السيد الوزير، أنكم في هذه الإستراتيجية اللي تحدثتم عنها أنه في أفق 2026 يمكن تخفيض الأمر إلى النصف، يعني غتبقى عندنا 2000 قتيل بعد 2026 يعني مدة طويلة جدا نتظرها

الموضوع اللي ما اعلمش خلاف، ابغيت غير نذكر ببعض الأرقام، راه إلى حدود السنوات القليلة السابقة كان هناك تقريبا واحد 1659 حافلة أو مركبة اللي تجددت بواحد المبلغ ديال 255 مليون ديال الدرهم، والمنحة ديال التكسير كانت همت حوالي 770 عربة بحوالي 112 مليون ديال الدرهم.

أنا مازال تنقول هذا تيبقى محدود متواضع بالنظر للوضعية ديال الحظيرة، احنا اللي مهم بالنسبة لنا هو أننا ننص في القانون المالي ديال السنة المقبلة على هاذ المقتضى هذا، وأن نظوره بطبيعة الحال باش يوصل إلى ابغينا نقول للسرعة ديالو المعقولة، (la vitesse de croisière) ديالو، وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يتم إلا بتعاون ما بين وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وبطبيعة الحال المهنيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه التخفيف من معضلة حوادث السير بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا هو حول التخفيف من معضلة حوادث السير، لكون القتل مستمر على طرفاتنا. لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن تقييمكم للإستراتيجية، وما هي الإجراءات الاستعجالية المتخذة للتخفيف من حوادث السير على طرفاتنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

بالطبع كانت هناك مجموعة من الإستراتيجيات اللي مشات من 2003 إلى 2013 أو دعونا نقول مجموعة من البرامج، تم التقييم ديالها بمساعدة خبراء من البنك الدولي والمفردات ديال هاذ التقييم التي إلى

غادي يبقى عندنا 2000 قتيل، يعني يستمر القتل في بلادنا وعلى طرقاتنا بأخطاء بشرية أو أخطاء ذات طبيعة ترجع إلى البنية التحتية.

وهنا، السيد الوزير، لابد أن أقف هنا عند البنية التحتية لأقول بأن ضعف التشوير أحيانا الأفقي والعمودي أنه يكون سببا أحيانا، سواء داخل المدن أو خارجها في هذه العملية ديال القتل، خصوصا أنه أحيانا لا يصاحبه لا صيانة لا من قبلكم، السيد الوزير، خارج المدار الحضري ولا بالمواكبة مع الجماعات الترابية داخل المدار الحضري، مما يجعل أن المواطن عرضة للقتل.

حماية الطريق السيارة مثلا، المواطنون يفرون من الطرق العادية، يفرون إلى الطرق السيارة، لكن يجدون أنفسهم أحيانا عرضة للقتل بسبب الهائم المنتشرة أحيانا، بالرغم من القانون، بالرغم من الحواجز، فالهائم ترعى بجنابات الطرق.

أنا أقترح، السيد الوزير، هنا على مستوى المدن، وهنا لابد من تخصيص تمويل بشراكة مع الجماعات الترابية، وتخصيص ممرات للدراجات النارية، خصوصا أن نسبة القتل على مستوى هذه الفئة أنه يتنامى بشكل كبير جدا، كما هو مشار إليه في الإحصائيات.

بالنسبة للعربات، السيد المستشار، أشار قبل قليل بأن 16000 عربة اليوم في مجال نقل السلع أنها أكثر من 40 سنة، الأمر نفسه في مجال النقل الطاكسيات بالرغم من المنحة التي نتمناها، لكن مع ذلك أنها لم تؤت أكليها لأسباب متعددة، خصوصا من التمديد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

عندي جوج ملاحظات، السيد المستشار، بسرعة.

أولا، صحيح كون القاتل هذا يؤلم، لكن هاذ الجهد ديال أننا نقصو بالنصف راه ماشي سهل، على كل حال دابا احنا تحت 4000 وإلى اخذينا النسبة لعدد الساكنة راه احنا والولايات المتحدة الأمريكية ابحال بحال، أنا تنقول هاذ الشيء لأن شي مرات تتكون شوية دالمبالغة في هاذ الأمر، على كل حال هاذ الشيء ديال السلامة الطرقية شئنا أم أيينا هولابد نرجعوه نعدوه بالأرقام.

المسألة الثانية، أنا لا أريد لأن الكلام اللي قالوا السيد المستشار يتفهم شي اشوية من طرف الرأي العام لأن قلت الهائم في الطرق السيارة هاذي حالات محدودة جدا لا ينبغي تعميمها، الحالة الطرقية الآن في بلادنا راه احنا تجاوزنا 1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة، عندنا أكثر من 1100 كيلومتر ديال الطرق السريعة، وهذا كله هو التدبير اللي تدار في بلادنا الذي يجب بطبيعة الحال التذكير به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه وضعية ميناء طنجة المتوسطي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر ميناء طنجة المتوسطي معلمة اقتصادية بامتياز وفخرا لكل المغاربة الذين استبشروا خيرا بهذه المنشأة التي ستخفف من معاناتهم مع الاكتظاظ والطوابير انتظار طويلة، إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة تراجع كبير لأداء وخدمات هذا المرفق الحيوي الذي استشعره المرتفقون، سواء من مستثمرين ورجال الأعمال أو من أبناء جاليتنا المغربية بالخارج وكذلك المقيمين ببلدهم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمرون وزارتكم نهجها لرد الاعتبار لهذا المرفق الحيوي الكبير لتحسين الخدمات المقدمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كان بودي، السيد المستشار، لو كان شرطي لهاذ القضايا اللي قلتي أنه لوحظ فيها واحد التراجع، لأنه الأمور اللي تدارت في هاذ العملية العبور ديال 2017، وأنا عندي التقرير—في مجملها كانت جيدة لأنه هاذ المرفأ هذا اللي هو من المرافق الكبيرة في بلادنا عندو إمكانية ديال استقبال 1.6 مليون ديال المسافرين في عملية ديال مرحبا وأكثر من 2.7 مليون في السنة، وبطبيعة الحال تدارت واحد المجموعة دالأمر على مستوى البنية التحتية، تحسين سير العربات داخل المناطق ديال الإركاب، تهيئة الممرات الخاصة بتسجيل السيارات، تنظيم عملية بيع التذاكر، إعادة تهيئة منطقة البيع ديال التذاكر، معالجة الحافلات...

إذن تدارت واحد المجموعة ديال الأمور، إذا كانت هناك أمور محددة التي يمكن بطبيعة الحال أن نعود إليها بشيء من التفصيل وإلا في العموم ما تم إنجازها خلال السنوات القليلة فيما يتعلق بطنجة

الإرهاب وفق واحد المخطط للسير والجولان، كإين تهيئة الممرات الخاصة بتسجيل السيارات ومدخل خاص بإركان العربات، كإين إعادة تهيئة ممر السيارات عبر توسيع هذا الفضاء، كإين تهيئة فضاء الانتظار قبل دخول الممر الخاصة بالتسجيل، كإين الفصل المادي بين تدفقات الوصول والمغادرة عبر تقوية وسائل المعالجة على مستوى المحطات البحرية، مع تخصيص 3 مصاعد و3 سلالم متحركة، إنشاء سوق صغيرة لخدمة المسافرين ومستخدمي الميناء، تقوية العوارض الخشبية المخصصة للجلوس، تنظيم عملية بيع التذاكر من طرف الشركات البحرية، إعادة تهيئة هاذ المنطقة بالنسبة للمرات الخاصة بتسجيل السيارات، معالجة الحافلات على مستوى فضاء الاستراحة، تعزيز هذا الفضاء بمساحة 1000 متر مربع واقعة في المنطقة ما قبل الإركاب، فضاء الاسترخاء يحترم المعايير.

هذه مجموعة من الأمور اللي تدارت، أنا قلت كان بودي إلى كانت شي حاجة دقيقة اللي يمكن نطلب المعالجة ديالها.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل أن نمر إلى السؤال الخامس، يحضر معنا في هذه الجلسة وفد من الجمعية الصينية الفرنسية الأوربية برئاسة السيد "مينغ"، فمرحبا بهم معنا في هذه الجلسة.

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه تعثر الأنشطة المينائية بمدينة الداخلة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر ميناء الداخلة من أهم الأقطاب الاقتصادية بالجنوب باعتبار أنه يشغل واحد العدد هائل من المستخدمين في قطاع الصيد البحري، إلا أن السيد الوزير هاذ الميناء تتبعه منطقة خاصة بالأنشطة المينائية على مساحة تقارب 300 هكتار، هذه المنطقة هي تتعثر فيها الاستثمارات لأسباب نجهلها، اللهم باستثناء 3 أو 4 وحدات للتجميد المقامة حاليا.

نسائلكم، السيد الوزير، عن ما هي الأسباب التي تعوق المستثمرين للولوج إلى هذه المنطقة خصوصا أنها منطقة تتواجد قرب الميناء اللي هو حيوي في الجنوب؟

وشكرا.

المتوسط كبير جدا واستجاب بطبيعة الحال لواحد العدد ديال الطلبات والملاحظات اللي كانت تتدار يعني في المراحل السابقة فيما يتعلق بالعمليات ديال العبور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وأشكركم كذلك وأنا مقتنع داخل الفريق بأن هذا الميناء هو مشروع ضخم مندمج غير إستراتيجية النقل الدولي في بلادنا عموما وفي حوض البحر الأبيض المتوسط على الخصوص، واعتبارا لهذا الدور الرائد الذي أسس له خدمة للاقتصاد الوطني وجدنا أن الخدمات المقدمة لا ترقى إلى الطموح وتسيء إلى هذه المعلمة النموذجية الذي حركت الدورة الاقتصادية والوطنية.

السيد الوزير المحترم،

المطلوب منكم إعطاء تعليماتكم الصارمة من أجل صيانة هذا الميناء وتوفير أقصى خدمات فيه، على اعتبار أنه أحد الجهات التي تستقطب زوار المملكة على كافة المستويات السياحية والاقتصادية، فلا يعقل أن نجد في ظروف الاستقبال لا ترقى إلى المستوى الذي يليق بهذا المرفق الكبير، ناهيك عن رداءة ووساحة المرافق الصحية والغياب التام للمقاهي والمطاعم، علما أن الأربال المتراكمية في الميناء وعلى جنباته، الشيء الذي يسيء إلى هذه المعلمة ولا يليق بمستوى هاذ المشروع الوطني الذي نعتبره وجهة المغرب البحرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

على كل حال، ابغيت غير أن أذكر بواحد العدد ديال الأمور اللي تدارت التي مكنت من تقليص زمن العبور إلى مدة لا تتعدى ساعتين في ظروف جيدة، قلت كإين تحسين سير العربات داخل المناطق ديال

ميناء أطلسي جديد فما هو المآل ديال هذه المنطقة؟ في حال بناء ميناء أطلسي جديد، هل ستتحول المنطقة الصناعية الخاصة بالأنشطة المينائية للميناء الجديد؟ ما مصير الأنشطة لذيك المنطقة ديال 300 هكتار؟

أشترتم إلى إنشاء 6 وحدات خاصة بالتصبير، هذه وحدات صناعية مهمة غادي تشغل يد عاملة مهمة، والسيد الوزير أنتوما كايين تحفيزات، كايين تشجيعات لهذه الوحدات اللي المستثمرين ديالها بادروا باش ينشأوا هذه الوحدات في ظروف اللي كييعرف الجميع، فهمتني ربما بادروا ومشأوا لهذيك المنطقة، واش الإدارة ديال وزارة الصيد البحري وجهتهم؟ واش توجهوا روسهم؟ واش كايين تشجيعات حقيقية بالنسبة لهاذ المستثمرين على الأقل اللي تمكثهم على أنهم يمشوا بهذه الاستثمارات ديالهم في الطريق الناجحة ويتحقق لنا واحد الرواج مهم في الجهة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو إذا شقنا هذه القضية ديال هذه المشاريع اللي انطلقت مؤخرا ديال 6 وحدات صناعية اللي الغرض هو بطبيعة الحال يكون واحد القطب صناعي تنموي لتثمين منتوجات البحر وهذه غادي دار على واحد المساحة ديال 9 هكتار.

احنا فيما يتعلق بالاختصاص ديال الوزارة احنا بطبيعة الحال مطالبين-كما قال السيد المستشار- بتهيئة هذا المحطة المينائية، بطبيعة الحال إذا كانت هناك بعض الإشكالات اللي مرتبطة بما يتعلق بالاختصاصات ديال الوزارة احنا مستعدين نشوفوها.

هذه القضية بطبيعة الحال ديال الميناء اللي غادي يكون 60 كلم شمال اسميتو، هذا بطبيعة الحال التقديرات الأولية هي تقديرات فيما يتعلق بالتثمين ديال الصيد البحري غتكون جيدة لأنه هذا غادي يعطي إمكانيات أكبر، لكن هذا ما تيمنعش بطبيعة الحال أنه هذا الميناء الحالي تنطلق فيه بطبيعة الحال واحد مجموعة ديال الأنشطة، ولما غادي يكمل الميناء الأخر أكيد ستكون هناك تدابير فيما يتعلق بطبيعة الحال بالانتقال إلى الميناء ديال الداخلة الأطلسي بطبيعة الحال، بظروف ستسمح بمزيد من التقوية ديال هذه الأنشطة هذه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

كما تفضلت السيد المستشار بطبيعة الحال هذا ميناء مهم، سنة 2016 استقبل ما يناهز 2450 رحلة، وعالج نشاط تجاري بلغ 653614 طن، وهذا مجمل نشاطه المخصص للصيد البحري حوالي 602000 طن.

فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذت لتسريع الأنشطة المينائية بالمنطقة الصناعية، كما لا يخفى عليكم قامت السلطات المينائية بتهيئة وتجهيز جزء من المنطقة المينائية تقدر مساحتها بحوالي 60 هكتار من أجل استقطاب الأنشطة التالية:

- الخزن والإيداع المينائي؛

- تبريد وتجميد المنتوجات خاصة البحرية؛

- أنشطة مرتبطة ببيع قطاع الغيار؛

- الأنشطة والصناعة التحويلية؛

- وبنائات ومجمعات إدارية.

وعرفت هاذ المنطقة مؤخرا إطلاق مشروع إنشاء 6 وحدات صناعية قصد خلق قطب صناعي، والراجح أن هذا عندو واحد الشوية ديال العلاقة بطبيعة الحال بالميناء ديال الأطلس ميناء الداخلة الأطلسي، الذي ستنتقل فيه الأشغال قريبا إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

بطبيعة الحال نحن لا يخفى علينا على أن ميناء الداخلة هو ميناء خاص للصيد البحري، الصيد البحري كتعول عليه الجهة ومدينة الداخلة والجنوب ككل في خلق واحد الرواج فرص الشغل كثيرة، المساحة اللي مجهزة حاليا 60 هكتار، مرت عليها 15 سنة، تعثر الاستثمارات فيها واش تعقد الإجراءات المسطرية واش بالنسبة للسومة الكرائية ما إلى ذلك.

كايين معطى جديد، السيد الوزير، انتوما أشترتو لو ألا وهو إنشاء

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال السادس موضوعه وضعية المسالك والطرق بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رغم المجهودات المبذولة من قبل الوزارة من أجل ربط المدن بمحيطها، لازالت بعض المناطق لم تحظ بعد بنصيبها من العناية، حيث يصعب المرور من منطقة إلى أخرى، مما يعطل نمو ويعرقل التواصل بين الساكنة وخاصة بالعالم القروي، ولا يخفى على الجميع ما يخلفه هذا الموضوع من آثار سلبية على الساكنة. سواء في العالم القروي أو الحضري.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، في الفريق الاستقلالي: متى سيتم التعامل مع هذا الموضوع بعدالة بين جميع المناطق سواء الحضرية أو القروية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيدة المستشارة.

أظن السيدة المستشارة في كل الحالات هذا الموضوع يتعامل معه بالعدالة المطلوبة، ربما كانت بعض الثغرات في التجارب السابقة، لأن على كل حال هاذ الشيء ماشي جديد للإنصاف، لأن ملي كنتكلمو على الطرق القروية أو البرنامج تداركان سنة 1995، واللي كان كلف 6 مليار ديال درهم، وتدارت فيه 11 ألف كيلومتر من الطرق، وبطبيعة الحال تم التقييم ديالو، مرينا للبرنامج الثاني ما يسمى ببرنامج الطرق القروية الثاني اللي كلف 15.5 مليار ديال درهم، واللي امتد كان يفترض يمتد ما بين 2005 و2015، باقي فيه بعض المسالك مازال ما كملاتش، وأنا سبق لي قلت للسادة المنتخبين اللي استقبلتهم، يمكن لنا ما نسدوش ولكن شريطة المجالس المعنية تدفع الحصوص ديالها، راه عندنا تقريبا أكثر من 750 مليون درهم اللي خاصنا نحصلوها.

ثم كان موازاة مع هاذ البرنامج كان تدارواحد البرنامج ديال التأهيل الترابي اللي كلف 2.5 مليار درهم فيه 2320 كيلومتر من الطرق و68

منشأة، ثم آخر برنامج هو اللي كان أعلن عليه جلالة الملك، ديال تقليص الفوارق الاجتماعية فيه 22 ألف كيلومتر، 250 منشأة فنية بكلفة ديال 28 مليار ديال درهم، وغادي بهم 3.5 مليون ديال الساكنة القروية، وكاين احنا عندنا في هاذ الإطار برنامج ديال تأهيل طرق القرب فيه 8 آلاف كيلومتر، 180 منشأة، الكلفة ديال 8 مليار ديال درهم، هذا آخر برنامج الآن نحن بصدد تنزيله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للتعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المسالك الطرقية في العالم القروي في وضعية جد صعبة، ومن أجل إحداث إقلاع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لابد من تهيئة الطرق والمسالك.

السيد الوزير،

الحصيلة في برنامج الطرق القروية على مدار ال 10 سنوات الأخيرة محدودة مقارنة مع تطلعاتنا للمستقبل ورهاناته، هاذك البرنامج 10 سنوات ما أعطى حتى شي حاجة، وخصوصا أنه في إقليم زان الطرقات لا غالب إلا الله، إلى طاحت الشتا غادي يرجع إقليم وزان العالم القروي ديالوكامل معزول.

السيد الوزير،

إنجاز وإصلاح وتقوية وتثنية المسالك الطرقية بالجماعات القروية تشكل معضلة حقيقية رغم ما أنجز من البرنامج المذكور، برنامج 10 سنوات.

السيد الوزير،

رغم توفير شبكة طرقية على صعيد المجالات الترابية ضمن الطرق التي نسميها طرق لأنها لا تحمل إي مواصفات، وخاصة المسالك الرابطة بين الدواوير والقرى وحتى المراكز القروية، مما يزيد في عزلتها، مثلا على سبيل المثال لا الحصر إقليم وزان، نعطيك جماعة مقريصات، واحد المجموعة من الدواوير إلى مشى السيد الوزير حتى طحت الشتا غادي تصبح معزولة، أكثر من 50% من الدواوير جماعة مقريصات معزولة، ما غنضرش لك على جماعة عين بيضاء، وزومي، بوقرة، ونانة، وسيدي بوضبر، وسيدي أحمد الشريف، واحد المجموعة 16 جماعة قروية.

السيد الوزير،

احنا نقترح عليك واحد المجموعة ديال الاقتراحات في الفريق الاستقلالي، وهاذ الجماعة اللي قلت لك السيد الرئيس، فيها واحد الطريق لحد الساعة ما كيمرش منها الناس، رغم أنها كانت معبدة ومشت نهائيا، الطريق اللي كتضم واحد المجموعة من الدواوير مثلا البيريات، غليضل، القلعة، أمطير، الشراطين وزيد واحد الخمسة دواوير أخرى في نفس المحور معزولة.

السيد الوزير،

نقترحو عليك وضع مخطط يترجم أولوية الساكنة من حيث الخصائص وحجم العزلة، لتجاوز التفاوتات القائمة على مستوى نفس الجهة وجدولة زمنية معينة للإنجاز، وكذا لتعزيز الربط مع المحاور الطرقية الجهوية والثانوية والوطنية وإشراك كل الفاعلين وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الوزير،

الفلوس عندكم خاصكم غير تخدموا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيدة المستشارة،

قبل ما تقترحي علي المخطط، قولي راه غادي تكلمي لي على مقرصات وعلى البيضاء وعلى..باش أنا نجابوب، باش حتى إلى كانت شي حاجة اللي ما داخلاش ندخلوها، لأن أنا نتكلم لك على برنامج الفوارق الاجتماعية راه فيه 36 مليار ديال الدرهم، وشارك فيه المنتخبون والسلطات المحلية، أكيد أن هذه المنطقة داخلة فيه أنا ما كرهتتش، كوزير كون كنت عارف نجيب أنا شنو عندي وتقول لي كمستشارة شنو اللي كايين ونلقاوا حل، أما دبا أن ما يمكن ليش نجابوكم بكل صدق، ما يمكنش نحكم ما عارفش، ولكن كنت كنتمنى علاش؟ لأن مزال احنا خدامين ف هاذ البرنامج هذا، باش إلى كانت شي حاجة لم تؤخذ بعين الاعتبار تؤخذ بعين الاعتبار.

أنا أجبك بشكل عام باش نبين بأنه بلادنا فيها واحد الخيط ناظم، وأنا تنقول ما مرتبطش غير بهاذ الحكومة، هذا خيط ناظم كان فيه برنامج أول وبرنامج ثاني وبرنامج التأهيل الترابي وكاين هاذ البرنامج أكبر قسط فيه هو الطرق 36 مليار ديال الدرهم، وأنا أقول واحنا كمسؤولين كاملين خاصو ينجح، لأن 36 مليار ديال الدرهم راه تيدفعها دافع الضرائب، خاصو ينجح للأمور اللي خص يمشي لها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه تحيين المساطر الخاصة بتوزيع المحروقات، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الفريق الاشتراكي يسألكم عن ضرورة تحيين المساطر المتعلقة بالترخيص لفائدة الشركات التي تعنى بتوزيع المحروقات بالمغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أتوجه بالشكر للفريق المحترم على طرح هذا السؤال الهام.

الموضوع مهم تحيين المساطر المتعلقة برخص المحروقات التوزيع، على اعتبار أن القانون المنظم الحالي كان توضع في 73 المتعلق باستيراد مواد الهيدروكربورات وتصديرها وتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

اليوم هاذ القانون عدل وروجع بمقتضى قانون جديد 67.15 الذي صدر في 2 مارس 2016، بمعنى أنه بعد صدور القانون الجديد لا بد من اعتماد مراسيم جديدة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات وتقوم بتزليل الأحكام الجديدة، على اعتبار أنه لغاية اليوم المرسوم اللي كينظم راه يعود ل 73، إلى ما صدرش مرسوم جديد غادي يوقع إشكال.

ولهذا السبب نوهت بالسؤال، الوزارة الوصية عملت على إعداد المسودة ديال المشروع وأحيلت على كل من جمعية النفطيين بالمغرب والجامعة الوطنية لأرباب محطات الوقود بالمغرب، هاذوراه طرفين متميزين قصد إبداء الرأي والتوافق حول المقتضيات التي يجب تحيينها.

المشروع يتضمن أحكام تهم 3 قضايا:

أولا، تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية السائلة على مستوى مراحل التكرير والاستيراد والتخزين والتوزيع؛

يعقل خاصويخلص منها (TVA) خاصويخلص منها العمال، ما تنساوش السيد الوزير راه كان (SMIG) كان تيدير 1700 درهم اليوم راه دابا 3100 درهم وحدة؛

3، تحرير الأسعار كان الريح من قبل بعد كانت الدولة تتدعم المحروقات كان الريح متساوي ما بين شركات التوزيع وأرباب المحطات، اليوم ولي فرق كبير السيد الوزير هذا لا يعقل، فرق شاسع؛
4، التبخر

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد محمد ريجان:

كنا نتتعضو عليه .. اسمح لي السيد الرئيس.. التبخر هادي نقطة، السيد الرئيس، تتم المغاربة كاملين من شريحات المجتمع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، كل ما يطرح تهم المغاربة كاملين.

المستشار السيد محمد ريجان:

واحد النقطة صغيرة الله يرضي عليك، التبخر كنا نتتعضو عليه دابا ما ابقيناش كنتتعضو عليه، الله يجازيك .. المراقبة ديالكم، مراقبة قمع الغش...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، الكلمة للسيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير.

السيد المستشار المحترم، السيد المستشار المحترم، اسمح لي راني قطعت الصوت السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا الإشكاليات التي تحدث عليها السيد المستشار هي راه هاد المرسوم الجديد الذي غيصر إن شاء الله، كيتضمن الآليات دالمعالجة ديالها، مثلا هي الإشكالية ديال المراقبة ديال التوزيع لأنه فعلا كين واحد العدد ديال المقتضيات والتي تترتب عليها تبعات ذات طبيعة أحيانا جنائية، ولهذا الحماية ديال كافة المتدخلين باش كيف ما كينة واجبات كينة حقوق، هادي من بين المقتضيات، تعزيز المراقبة في مختلف المراحل، ماشي غير الرحلة ديال نقط البيع بل من المرحلة ديال تكرير والاستيراد والتخزين ونقط البيع هادي من المقتضيات التي كينة في هاد المرسوم. أيضا المقتضيات التي كتعلق بالحصول على التراخيص أو النقل

ثانيا، أيضا إلزامية التوفر على المخزون الضروري من الوقود في المحطات للخدمة ومحطات التعبئة؛

ثم، ثالثا، تبسيط المساطر المتعلقة بالحصول على التراخيص.

اليوم وهذا خبر أساسي وقع توافق بين الفاعلين على مستوى الوزارة، كانت لقاءات والآن المشروع جاهز، على أساس أن الصيغة النهائية ستحال على الأمانة العامة للحكومة، الأمل وهو أنه قبل نهاية هاد السنة أن يقع اعتماده من طرف مجلس الحكومة من أجل البدء في تطبيقه، بعد حصول هاد العمليات ديال التوافق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الوزير المحترم،

احنا ما كنتكلموش على المرسوم، كنتكلمو على ظهير 1914 اللي هو جا في الحماية الفرنسية اللي وضعت واحد القانون اللي كينظم شركات التوزيع في المملكة المغربية، هاد القانون هذا فات عليه الزمن، اليوم المحطات السيد الوزير المحترم هي شركة توزيع كتعطيوها شي امتيازات اللي ما تتعطيوهاش لأصحاب المحطات.

أولا كايين القانون اللي منظم لشركات التوزيع هو يتطلب ما بين المحطة والمحطة تكون ما بين 30 كيلومتر و32 كيلومتر هادي وحدة؛

ثانيا، هاد الناس ولاوا تيتحايلوا على القانون في الدرجة الأولى، شبروا محطات اللي هما كانوا ما تيسواوا والودابا في الدار البيضاء، الرباط، طنجة هذا، ولاو عندهم الأملك اللي تنسوا 20 مليون درهم، 40، 50، 100 مليون درهم باعوها واحتفظوا بهديك الرخص، هاد الرخص بعد كيمشيوا يشبروا أنت واحد تتطلب لو باش تدير محطة تيحولوها انتوما تترخصوا لهم باش تحولها من هنا لهننا، هذا هو الريع بذاتو اللي تتكلموا الحكومة تتكلموا على الريع وهذا.

هذا لا يعقل باش أنا نعطي لواحد الشركة اللي هي متعددة الجنسيات أو الوطنية غادي نعطيها واحد الحق امتياز اللي ما عايطاهش لرب المحطة، رب المحطة تيولي بحال إنسان اللي لا علم له، انتوما تتعطيو الرخصة في اسم شركات استغلال نهار تبغي تعطيه (la mainlevée) نهار ما تبغيش خاصويبقى يتاوى معاها ولا تبقى تحلب فيه، ولا تحلب لوفي الدم ديالو؛

2، هامش الريح عند شركات توزيع دابا ما بين 1000 درهم و1500 درهم للطن، بينما هامش الريح ديال المحطات لا يتعدى 3.73% هذا لا

الاستثمارات تدار بالخصوص في المنطقة ديال ورزازات، ولكن في هذه السنوات الأخير وجدنا واحد العدد ديال البرامج اللي كانت مخططة ولكن لم تنجز للأسف، كانت مخططات ديال السياحة العائلية واحد المجمع ديال "بلادي" بحال اللي تدار في مناطق أخرى، كان كذلك واحد المشروع كبير ديال الواحد القرية سينمائية باش كانت غتدار وكانت توجد لها العقار ديالها ولكن الاستثمار ما كملش، هاذ الشئ كلو كاين هذه المؤهلات الكبرى، كاين هاذ البرامج الطموحة ولكن كاين إشكالية هذيك المنطقة هي ديال التجهيزات الأساسية-كما ذكرت السيد المستشار-كاين واحد الحاجز اللي هما الجبال ديال الأطلس الكبير أو الأطلس المتوسط من الجهة الأخرى اللي بالأسف مازال ما درناش التجهيزات الأساسية باش نتغلبو على المواصلة مع هذه الجهة المهمة سياحيا واللي عندها مؤهلات كبيرة.

كنحاولو كذلك نشتغلو بالنسبة للربط الجوي على هذه المنطقة ديال المنطقة اللي فيها 3 ديال المطارات، الرشيدية، ورزازات وزاكورة، ابتداء من 11 ديسمبر المقبل اشتغلنا مع الشركة الوطنية ديالنا باش نكثر العدد ديال الرحلات، غادي يجي لها تقريبا 8 الرحلات أسبوعيا لورزازات، 5 ولا 6 كنظن للراشيدية، و2 لزاكورة.

كنشتغلو كذلك باش نربط الوجهات السياحية ما بيناتها، عندنا واحد الوجهة سياحية أساسية اللي هي مراكش، اليوم كفاش نستغلو ذوك الزوار اللي كيجيو مراكش كيفاش نوصلوهم لورزازات فلهذا تفتح واحد الخط ابتداء من شهر نوفمبر، 3 مرات في الأسبوع اللي كيربط ما بين ورزازات وكيربط ما بين مراكش، كاين كذلك مؤهلات وكاين اليوم استثمارات كبرى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الوزير.

شكرا كذلك على الصراحة اللي جيتوا بها السيد الوزير.

وأنا أشكركم باسم المستثمرين اللي على الأقل لمسوا واحد الصدق في التعامل ديال الوزارة مع هذه المنطقة، على اعتبار أنه كاين واحد الإرادة جديدة في التدبير ديال الملف ديال هذه المنطقة هاذ وبالتالي كان لقاء معكم، مع الإخوان المستثمرين ومع الساكنة في المدينة ديال ورزازات على جهة درعة تافيلالت.

هذا على الأقل أعطى واحد الارتياح، الإخوان في واحد الوقيتة لأن كانت قطيعة بكل صراحة، كانت قطيعة ما بين الحكومة وما بين

ديالها، حتى هذي مقتضيات، إلى كانت ملاحظات نحيلوها على الوزارة للأخذ بها بعين الاعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه الإكراهات التي تعرفها جهات درعة-تافيلالت في المجال السياحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

تعتبر جهة درعة-تافيلالت رافدا أساسيا للسياحة الوطنية والأجنبية وذلك لما حباه الله بها من مناظر طبيعية خلابة ومناخ متميز، إلا أنها لازالت تعاني نقصا في البنيات الأساسية الأمر لا يساعد على تشجيع السياحة بها، وعلى هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم على التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تطوير المنتج السياحي المغربي؟

وكذلك، وما هي المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين في القطاع السياحي حتى يتمكن من مواصلة نشاطهم في ظرفية تتسم بتراجع نسبي للسياحة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

فعلا المنطقة ديال درعة-تافيلالت منطقة عندها مؤهلات كبيرة في هذا المجال السياحي، مؤهلات ثقافية، مؤهلات حضرية، مؤهلات طبيعية، وفي الحقيقة عرفت واحد التراجع في هذه السنوات الأخيرة، كانت الواحد الحركية في بداية الثمانينات اللي خلات واحد العدد ديال

الاتفاقيات مع الخطوط الأجنبية، بغينا نعرفوا من هم هاذ الخطوط؟
وابغينا نعرفوما هي الحصيلة ديال الاتفاقيات مع الخطوط الملكية المغربية، شركة الخطوط الملكية المغربية (la RAM).

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا التنمية ديال السياحة مرتبطة بطريقة جذرية مع هاذ القطاع ديال النقل الجوي، بلا شك أنكم كتذكروا أن في سنة 2006 أو لا في سنة 2007 تم التوقيع على واحد الاتفاقية هيكلية مهمة اللي هي (l'open sky) اللي هي فتح الأجواء مع الاتحاد الأوروبي، وهاذ الاتفاقية هي اللي مكنت الحركة الجوية باش تعرف واحد نمو هائل في هاذ 10 سنوات الأخيرة، منها ولينا عندنا تقريبا واحد 50 شركة أجنبية اللي تتشغل اليوم في المغرب واللي تتغطي خطوط اللي تزود أهم الوجهات السياحية ديالنا، مراكش، أكادير، فاس، طنجة، هاذي كلها وجهات سياحية اللي تتلعب فيها الدور كبير هاذ الشركات الأجنبية وبالخصوص الشركات ديال السعر المنخفض.

اليوم كتبقى الشركة الوطنية ديالنا هي الأولى اللي كتتحقق تقريبا واحد 42% من الرقم الإجمالي ديال الرحلات اللي كتجي للمغرب، كتبعها شركة اللي هي (RYANAIR) اللي هي رقم 2 وكتبعها شركة أخرى اللي هي (AirArabia) اللي هي شركة مغربية اللي حتى هي كتلعب دور كبير اليوم في تزويد واحد المناطق والوجهات السياحية بعدد ديال...

فعلا هاذ الشي كلو تيدار بمجهودات اللي كتقوم بها الوزارة من خلال المكتب الوطني ديال التنمية السياحية اللي كبيرم واحد العدد ديال العقود ماشي فقط مع الشركات ديال الطيران، ولكن كذلك مع الشركات المهنية ديال السياحة، (les Tours opérateurs) هاذوك المحركين ديال هاذي اللي عندهم شركات ديالهم وعندهم الشبكات ديالهم وعندهم في بعض الأحيان حتى الطائرات (la flotte) ديالهم الطائرات ديالهم باش كيمنك لينا اليوم نحصلوا على هاذ النتيجة اللي كاينة اليوم وهاذ الارتفاع اللي الجميع كيلمسو في جميع الجهات السياحية ديالنا بفضل هاذ الجهود اللي قام بها المكتب الوطني ديال السياحة في هذه السنوات الأخيرة اللي مكنتنا اليوم باش نحصلوا واحد العدد ديال الشركات تجي واللي غادي يمكنا كذلك باش نوفرو كذلك

الإخوان في المركز وهاذ المنطقة هاذي، وما كناش فاهمين علاش؟ لأنه الإشكالية ديال دائما الأولويات أحنا ما تنجوش فيها ما تنحشروش في الأوليات ديال تسيير وتديير ديال هاذ القطاع هذا والمجموعة ديالو، بالخصوص أن هاذ القطاع هو الرافد الأول ديال الإمكانية ديال العمل ديال الشباب ديالنا في (les hôtels) وكذلك مع الإخوان ديال السينما، إلا أنه بالمنطق اللي عشناه كانت إشكاليات كبيرة، وأنتم تحدثم على مجموعة المسائل ما غاديش نرجع لها اللي تعطى الوعود فيها واللي كانت غادي تكون ف (le terrain) ما كايناشاي.

بغين السيد الوزير إلى كان الإمكانية أنها، كما درتوا الإرادة ديال انه كانت هاذ الخطوة ديال أنكم جيتوا وتصننوا للناس، يكون كذلك واحد لقاء آخر على أننا نديروا واحد البرنامج نكونوا مشاركين فيه لهاذ المنطقة هاذي، إلى كان إمكانية، وبغيت نشكر من خلالكم الإخوان ديال (l'office de tourisme) اللي تعاملوا معنا في هاذ القضية الخط ما بين مراكش وورزازات وكذلك الإخوان ديال الخطوط الملكية.

وبغيت نطلب كذلك السيد الوزير، إلى كانت إمكانية الخطوط الدولية اللي تهضرو عليها اللي كانت شحال هاذي كانت في ورزازات ما فهمناش كيفاش حتى قطعت ومشات إلى مناطق أخرى، أحنا كايين شي حوايج ما يمكناش نفهمهم، وبكل صراحة هاذ الشي تيخلي الناس تزيد تحقد أكثر علاش؟ لأن أحنا ما عندنا لا صناعة لا فلاحه، عندنا السياحة والسينما، إلى حتى هاذي غادي يتقطع أقولوا لنا هاذ الناس نسدوا هاذيك المنطقة ونعرفوا بأنه راه ما عمرنا غادي نكونوا في الأولويات ديال الحكومة. وهذا عار بكل صراحة ما يمكناش نزيدوا نقبلوا به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه الاتفاقيات المبرمة بين المكتب الوطني للسياحة وبعض الخطوط الجوية الدولية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الرئيس،

كما تعلمون وتعرفوا بأن المكتب الوطني للسياحة عندو ميزانية ديال 80 مليار، اللي هو الأمر الصرف ديالها هو السيد مدير المكتب الوطني للسياحة، والمكتب الوطني للسياحة تيرم عدة اتفاقيات، هاذ

وننتقل إلى السؤال الموالي والموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه محاربة الفقر والهشاشة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

نعيش على إيقاعات ظواهر فقر مربية، نسائلكم، السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات التي وضعتها لمحاربة هذه الآفة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيدة المستشارة المحترمة على هذا السؤال المهم جدا، وطبعا هناك إجراءات سابقة وإجراءات حالية، كما أننا لا ننتظر حتى تقع الكوارث لكي نبرمج البرامج ونحدث الصناديق لفائدة فقراء المغرب، سواء كانوا في المدارات الحضرية أو في المجالات القروية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيدة الوزيرة.

كنت أود أن أسمع إجراءات بعينها، أنا أعلم أنكم لا تدخرون جهدا للقيام بعملكم على أحسن وجه، ولكن كنت أتمنى أن أسمع الإجراءات التي أنتم بصد العمل عليها، أما دابا كنلعبولعبة الوقت، أنت في أقصر هذا وأنا في أقصر باش يبقى لك تردي وأنا نرد، نحن نتكامل، نحن نبحت عن الحلول ونريد أن نهض بوطننا جميعا من أي منبر كنا، أغلبية أو معارضة.

السيدة الوزيرة،

الخريطة ديال الفقر في المغرب مرعبة، حسب ما قالتها المندوبية السامية للتخطيط، وتفاوت صارخ بين الأقاليم وبين الجهات، فمثلا إلى

جهود أخرى لمناطق أخرى.

وابغيت نرجع للراشيدية وورزازات التي حتى هي خاص نجتهدو في هاذ الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الوزير،

أولا كنشكركم على هذه الإيضاحات ديالكم، احنا ما عندنا حتى شي شك وكنتمنوكل المجهودات اللي كتقوموا بها كوزارة، وخير دليل بعض الجولات ديالكم خارج أرض الوطن أخيرا اللي تمت واحد عدة اتفاقيات، ولكن السيد الوزير كين عدة علامات استفهام في شخص مدير المكتب الوطني للسياحة، المكتب الوطني للسياحة لا أظن بأن غادي يمكن لكم تتناغموا في المجهودات ديالكم مع التصرفات ديالو، ملي تهضرو على المكتب الوطني للسياحة المدير ديالو متهم بالتزوير، ملي تهضروا مع مدير المكتب الوطني للسياحة متهم بالتبذير، ملي كنتكلمو على هذا النوع ديال المديرين اللي كنلقاهو عندنا مسؤول، كيخص 2 حاجات إما هاذ الناس اللي كيتهموه بالتزوير فهو كذب خاصهم يتعاقبوا، افهمتي؟ وإما خاص القوانين.

مع الأسف علامات الاستفهام اللي تنزل وهو ملي تنشوفو الوالي ديال فاس، والي جهة فاس كيستدعيه بمناسبة دينية لا علاقة لها بالسياحة، لا لشيء إلا باش يجلسو مع السيد الوكيل العام للملك في المنزل ديالو، واش كتظن بأن السيد والي فاس غادي يمكن لويؤثر على القضاء، هذا خطأ، الكل كييعرف أشنوهي العلاقة اللي كتجمع ما بين السيد الوالي ديال فاس والسيد مدير المكتب الوطني للسياحة، ولكن مع الأسف السيد الوالي ديال فاس عوض ما يشوف بعض المشاكل الحقيقية اللي في فاس كينصب راسو محامي على السيد مدير المكتب الوطني للسياحة.

مع الأسف، السيد الوزير، في اللجنة حاولنا نعرفو غير (villa) ديال السيد مدير المكتب الوطني للسياحة اللي هي فيها 2000 متر غير اشحال كتقاضى عليها ما استطعناش، حاولنا نعرفو غير المسائل ديال التعويضات وذاك الشيء، ما استطعناش، واش هو من المحرمات باش ما يمكن لناش نعرفو أشنو كيتقاضى، أشنو كيصرف؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

مستوى من الفقري سجل بذلك المستوى، وكذلك الذين يتواجدون في وضعية هشاشة.

هذه السجلات الاجتماعية الوحيدة في الواقع غادي يساعدنا على استهداف الفئات المعنية بهاته البرامج، وهذا أهم ما نقوم به الآن، هناك دراسات، هناك مفاوضات ما بين القطاعات الحكومية وهناك كذلك منظومة معلوماتية تساعد على تجميع المعطيات وكذلك التوصل إلى هذا السجل.

طبعا ملي كنجيو نقارنو المجال القروي والمجال الحضري، كنلقاو بأن في المجال الحضري قد ينحدر الفقرو لكن في المجالات القروية بقي متوقفا، يعني أن المجال القروي هو الأكثر معاناة من الفقري بنسبة 85%، وهذا في إحصاءات 2014، لذلك أنتما كنعرفوا بأن 50 مليار ضخت في برامج التنمية القروية على مدى سبع سنوات، كنعرفوا كذلك أن مختلف البرامج "راميد"، "تيسير"، الصناديق المختلفة ديال التكافل العائلي، ديال التماسك الاجتماعي، ديال التنمية القروية كلها تصب في استهداف هاته الفئات، ولكن هناك تخصيص الجزء الأكبر للفئات الأكثر عوزا في المجالات القروية، وأذكر هنا صندوق التنمية القروية وكذلك البرامج المحيطة بها.

فإذن هناك مجهودات نحتاج إلى بذل مجهودات أكبر للوصول إلى الفئات المعوزة والفقيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه عمال شركات الحراسة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

عمال الحراسة أو شركات الحراسة هدف نبيل جاءت به الحكومة والحكومة السابقة، غير أن استغلال اليد العاملة بطريقة غير مقبولة أصبح معها الفريق الاستقلالي، يسائل السيد الوزير عن ما هي الإجراءات أو متى سيتم إيقاف هذا التزيف؟

مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

أخذينا جهة الساقية الحمراء وجهة كلميم وادنون وجهة الداخلة أقل فقرا 2.5، في حين ملي كناخذ درعة-تافيلالت كنجرها أكثر فقرا 15%، عندما أذهب إلى الصويرة سأجدها 28.9 من مؤشر الفقر.

الخطير هو أن أجد مثلا أكادير بـ 20% من الفقري حين أنها جهة غنية لها إنتاجات فلاحية وسمكية إلى غير ذلك، إذن هناك توزيع سيء في مكان ما، من المسؤول عن هذا المغرب النافع والمغرب غير النافع؟ من المسؤول عن هذا التوزيع السيء الذي يجعل مغربا فقيرا ومغربا مغمليا؟ ونحن نعلم أن المغرب المخملي قد يستهلك 12 مرة مقابل ذلك اللي كيديروا الفقير.

إذن الإحصائيات الصادرة من مؤسسات دولية ولا رسمية تؤكد على أن عندنا 14.2% من الفقراء و4.2 تحت خط الفقر، هاذ الشيء كلو يجب أن نطرح لماذا؟ إذن سوء توزيع الثروة، وهذا هو ما عبر عنه صاحب الجلالة عندما قال أين هي الثروة؟ وقالها منذ أمد بعيد، إذن هاذ إعادة السؤال أين هي الثروة؟ في الزيادات المضطربة في الأسعار، السيدة الوزيرة، زيادات مضطربة، تجميد الأجور، ما كاينش فرص الشغل، ما كاينش توازن بين القرية والمدينة، ما كاينش مجموعة ديال صندوق المقاصة، هزيتو يديكم على مجموعة ديال الأشياء وما عطيتوش لذوي الحق في الدعم المباشر، قلتو غتطيوا للناس قلنا مرحبا، ما اعطيتوهمش لحد الآن ماذا ننتظر؟ فين مشت هاذ الفلوس؟ إذن زولناها اعلاش؟ باش ما ياخذهاش اللي ماشي من حقهم، ولكن باش ياخذوها الناس اللي من حقهم.

لهذا، السيدة الوزيرة، أقول يجب أن نخوض جميعا جهادا من أجل الكرامة.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزير الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيدة المستشارة،

أنا أشاطرك كل ما تقدمت به لأنه يدخل في الرصد وفي التشخيص، وطبعا خريطة الفقر اليوم معلومة ومعروفة، نحتاج إلى مزيد من العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية.

ونحتاج على وجه الخصوص إلى الاستهداف الذي يجعل كل البرامج التي تضعها الحكومة تصل إلى المعنيين بها، لذلك العمل اللي كنديرو الآن ما غنرجعش لما قمنا به من قبل، لكن العمل اللي كنقومو به الآن في إطار الحكومة، في إطار كذلك تنزيل برامج الحماية الاجتماعية لكي يكون الاستهداف استهدافا ناجعا، هو وجود أولا، الاشتغال على إيجاد سجل اجتماعي وحيد كيكون فيه المستهدف بهاته الخدمات لكونه فقير وفي أي

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال سبق أن أجبت عن نظيره، ابغيت غير نأكد هنا أن القانون رقم 27.06 المتعلق بأعمال الحراسة والمقتضيات ديال المرسوم اللي جا بالتطبيق ديالو، وضع الضمانات والحماية القانونية سواء في شروط التأسيس أو في إطار المراقبة اللاحقة. والمادة 7 من هاذ القانون أعطت الصلاحية ديال سحب الإذن بالممارسة أو الإيقاف ديال في حالة عدم استمرار المستفيد من الالتزام بالشروط المطلوبة لمزاولة هاذ أسمو.

القانون المذكور أيضا اعتبر أن كل إنهاء لعقد شغل الأجير الناتج عن سحب هذا الإذن بالممارسة أو إيقافه هو بمثابة فصل تعسفي يستحق الأجير عنه تعويضا وفق الشروط المقررة في مدونة الشغل.

وأنا غادي نقول لك نحن عازمون على أن نفعّل هذا المقتضى بعد أن نقوم بدور تحسيبي وبدور تنبيهي، ولكن إذا اقتضى الأمر باش نمشيو تفعيل ديالو بأننا سنفعّل، بالإضافة لإجراءات أخرى اللي تتعلق بالتحسين ديال المرسوم ديال الصفقات العمومية على الأقل بالنسبة للمؤسسات العمومية القطاعات الحكومية باش ما يبقاش يتعطي شي صفقة لشي شركة اللي هي من هاذ النوع ديال الشركات اللي هي ماشي مسؤولة اجتماعيا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أن الفريق الاستقلالي وهو يقرر وسيبقى يردد نفس السؤال، لماذا؟ نظرا لما نلمسه ونعرفه ونباشره عن كثب في عدة مؤسسات عمال الحراسة، نساء النظافة، كلها حق أريد بها باطل، حق أريد به امتصاص البطالة وبحث عن فرص الشغل شيء جميل وياليتنا، ياليتنا أن نساهم في تكثير وتقوية هذا المجال غير أننا السيد الوزير، لأزلنا نطمح إلى المراقبة الصارمة، أعرف جيدا ويعرف معي مختلف المتبعين أن مدونة الشغل أصبحت عاجزة على فض مثل هذه النزاعات، أعرف جيدا أن بعض المشغلين الذين يستغلون في أبشع صور هؤلاء الأجراء.

مع المقابل، السيد الوزير، أقدر مدى المجهودات المبذولة من طرف مختلف مفتشيات الشغل ومن طرف الوزارة، غير أنني لأزلت أطمح إلى

المزيد ما دمت ألمس وأشاهد هذه الممارسات التي لا تشرف المغرب ولا المغاربة ولا تتمشى حتى مع التوجهات الملكية السامية.

نحن نساهم في محاربة الفقر ونحن اليوم بهاته الوسيلة نكرس الفقر والهشاشة حتى من مرة سمعنا أن الحراس والشركات قاموا بإجرام وبجرائم لأن الحاجة، السيد الوزير، فأنا لا أبخس الناس ولكن أطلب المزيد لأن هناك تقصير كبير فالرجاء الاهتمام بهذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار،

يعني أن تطمحو للمزيد من حقك ونحن كذلك عازمون على أن نفعّل المزيد ثم المزيد ثم المزيد لأنه عيب أن تفتني بعض الفئات على حساب عرق بعض الفئات المسحوقة.

وابغيت نقول لك بأني كما وعدتكم بدأت بنفسي بوزارة الشغل والإدماج المهني ودرت صفقة جديدة ما يمكنش غادي ياخذها شي واحد اللي ما تيوافيش بالحقوق الأساسية، وكناعدك بأنه على مستوى المرسوم ديال الصفقات العمومية، وغادي أناضل (إذا جزاؤنا داخل الحكومة) أنه ما يمكنش شي قطاع حكومي يدوز شي صفقة لشي شركة اللي هي عندها (les antécédents) في عدم المسؤولية الاجتماعية.

اليوم، كان عندنا واحد الملتقى مع الشركاء ديال اتحاد مقاولات المغرب والمتعاون ديالنا إسبان وفي إطار واحد الاتفاقية حول المسؤولية الاجتماعية، لأنه اليوم المسؤولية الاجتماعية اليوم، المواد ديالنا، المنتوجات ديالنا إلى كانت فيها شي وسخ من الناحية الاجتماعية غدا ما غاديش تبقى تدوز في بعض (grande surface) اسميتوكاين جهات أخرى تترقب هاذ الشيء لأنه اليوم ولينا مجبرين على المنافسة الشريفة، والمنافسة الشريفة تمر عبر المسؤولية الاجتماعية.

إذن هذا احنا انفتحنا، جينا الاستثمارات، ابغينا نصدرو المواد ديالنا ضروري نديرو الملاءمة الاجتماعية ونديرو المسؤولية الاجتماعية هذا توجه ماشي سهل غادي تكون فيه مقاومة ولكن لا هوادة، لا هوادة مع هذه القضية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه ارتفاع أسعار المحروقات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الوزير، ونحن نطرح هذا السؤال نريد فقط إثارة الانتباه إلى الشطط الذي يشهده سوق المحروقات منذ أن تم تحريره، ففي الوقت الذي كان فيه المواطنون يراهنون على الاستفادة من السعر المنخفض للنفط في الأسواق العالمية، عرفت أسعار الوقود في بلادنا منحنى تصاعديا بشكل لا يخضع لأي منطق.

وهكذا بعد تحرير الأسعار تخلصت الدولة من أعباء الدعم الذي كان يهك ماليتها وتركت الحبل على الغارب للمتحمكين في السوق يفعلون ما يشاؤون بالمواطن المسلوب الإرادة، كيف يعقل، السيد الوزير، أن تطلق الحكومة العنان لتحرير سوق المحروقات بدون تفعيل الآلية الدستورية للضبط والتقنين ألا وهي مجلس المنافسة؟

كيف يعقل أن نقيم الدنيا ولا نقعدها بإحداث وكالة وطنية لضبط وتقنين الكهرباء والتي تصل نسبة التحرير فيها لـ 3% وكنتركوهذا القطاع اللي فيه نسبة ديال التحرير 100%، وهذه المسألة عبرنا عليها بقوة أثناء مناقشة مشروع القانون المحدث للوكالة المذكورة.

إن تجارب الدول الديمقراطية، السيد الوزير، أبانت عن جدية ونجاعة مصاحبة أسعار هذا القطاع الحيوي وكذا وضع التدابير الزجرية الفورية لحماية المستهلك بما يحدد المسؤوليات ويربطها ربطا حقيقيا بالمحاسبة.

السيد الوزير،

من دون شك أنكم تعلمون السر وأخفى في هذا القطاع، وكذلك الأرباح المضاعفة للموزعين منذ تحرير الأسعار، وأغلب الظن أنكم لا تستطيعون تغيير واقع الفساد العنيد في ظل حكومة هجينة تشتغل في سياق سريع التحول بأساليب عتيقة وبالية.

أكد أن هذه الوضعية الشاذة في قطاع المحروقات تخرجكم ونحن نعتبر السكون عنها خيانة وجبنا سياسيا إن يكن أحد شروط إنجاح الائتلاف الحكومي الحالي بعد شهور من التعثر والانسداد.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ونحن نعاين ما يعرفه سوق المحروقات من تعتيم وشطط ننتظر منكم أجوبة شافية وليس تبريرات لعجز غير مبرر خصوصا بعد الخطابات الملكية الأخيرة.

ننتظر تدابير حازمة للقطع مع هذا السلوك الجشع والموغل في تحقير المواطنين وإنهاك قدرتهم الشرائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلام ساهل، أسهل حاجة هي نتكلمو لأن الواحد كيتكلم ما عندو سقف.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

تنقول أن البرلاني كذلك عندو مسؤولية إلى القانون ما مزيانش راه من حقه تدير مقترح قانون، إذا غلطنا جيب مقترح قانون...

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان الله يخليكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

يتحمل مسؤوليته، ما دوزوجش عاونوا انت، إذا تنقلو إلى كان كلام مسؤول راه مسؤول، إلى كان كلام دغدغة عواطف المواطنين راه ساهلة، حتى أنا نديرها...

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان، الله يخليكم، الله يخليكم، الكلام ديالنا هنا كلام مسؤول. السادة المستشارين يطرحون السؤال، السيد الوزير يجيب. أعطينا الوقت الكافي لطرح السؤال، نعطي الوقت الكافي للجواب.

الكلمة للسيد الوزير، تنطلب من الإخوان اللي مكلفين بالتوزيع ديال الوقت يضبطوا الوقت ديال السيد الوزير وما يقتطعوش منو هاذ الوقت هذا.

أعيد وأكرر، الإخوان السادة والسيدات المستشارين، الله يخليكم نستمتع إلى السؤال ونستمع إلى الجواب.

إلى جاوبتينا بهاذ الطريقة، إلى جاوبتي بها راه غنساخبو ونحملوك المسؤولية، ادوي معنا كمستشارين ماشي كدراري صغار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

اسمح لي انت وزير.. اسمح لي.. شوف شوف الوقت ديالي، اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

ما عطيناك الكلمة لشي حد الله يخليكم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس، احبس لي الوقت، لا أنا باقي ما اهضرتش كاع.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار لطرح السؤال للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول القدرة الشرائية للأسر، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

هاذ المجلس والبرلمان ماشي للمزايدات والديماغوجية على الشعب، اللي كيمرر القوانين هي الحكومة، قولوا للشعب أنكم عندكم الأغلبية وكتدوزوا القوانين، وغادي نعطي أمثلة في القدرة الشرائية ديال المواطنين، اليوم كنسولوك، السيد الوزير، أشنو هي بعد السياسات اللاشعبية، اللاجتماعية، اللاجباية، اللاأجرية، اللي درتو للمواطنين كيفاش كتمس القدرة الشرائية اليوم ديال المواطنين، سولنا أشنودرتو لهاذ المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا الأستاذة أجب حسب الكيفية التي يطرح بها السؤال، إلى جاني شي سؤال بارد تنكون بارد، إذا جا شي واحد تيغوت تنغوت، هادي هي القاعدة، وتنقولو البادئ أظلم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا ما جاوبتشي وما قاطعت حتى شي واحد، وما يقاطعني حتى شي واحد، لأنك اخذت الحرية ديالك باش تسب وما جيناك للسبان.

اطلق الميكرو، اطلق، اطلق.

الآن ملي تحررت هاذ الأسعار البترول كان بـ 45 دولار (baril)، اليوم الآن ها هو بـ 63.17 دولار اليوم، أنا ما غاديش نقول لك بلي أن ما كانش الزيادة في الأرباح، ولكن الكلام الآخر اللي ما خدامش، لأن الآن الدول المتقدمة شوف القانون ديال البلاد وشوف القوانين ديال إسبانيا وفرنسا، واش البترول كنتجوه؟ فرنسا ما تنتج البترول، البترول في فرنسا أغلى من المغرب، أغلى في إسبانيا من المغرب، إذن احنا ما تنتجوش البترول، احنا نتشربو من الخارج، معك الحق أن الهامش ديال الربح تزداد، ولكن ما شي هو اللي وصل الثمن، باش نعطيوك حاجة نعطيوها حقها.

الآن ملي نتكلم معكم راه قلمها لكم راه كايينة لجنة راه غادية، تقصي الحقائق ديالنا للجنة ديال الوزارة واش كايينة شروط المنافسة ولا لا، قلنا لكم منين نكملو النتائج نجيبوها لكم، ولكن بلا ما نقولو للمواطنين أن الحكومة ما دايرة والو، أشنودرتو؟ الماطيشة والبصلة ملي كانت بـ 10 دراهم و12 أشنودرتنا؟ المهم واحد المادة ملي تكون حرة واش ابغيتي نرجعو لصندوق المقاصة؟ وقولوها لنا، واش نرجعو اللور؟ راه صوتوا على هاذ الشي، راه كل واحد يتحمل مسؤوليتو، واش ابغيتو صندوق المقاصة اللي كان تيدي 55 مليار للدولة؟ راه المواطن اللي كان تيؤديها ملي تنقولو الدولة، ماشي الداودي اللي تخلص من جيبو، راه من جيب فلوس المواطن.

إذن خاصنا نكون واقعيين. نعم البترول تزداد سعرو، نعم هامش الربح ازداد، بغيتو أكثر من هاذ الحقيقة؟ هادي هي الحقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، مع العلم أن الوقت اللي مضبوط للسيد الوزير مازال وفيه حوالي 26 ثانية اقتطعا من الوقت، لا حيث شي واحد قال الوقت، أنا الوقت شاد الوقت.

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه القدرة الشرائية للأسر، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة ثريا لجرش:

راه إلى غوت علينا السيد الوزير غنساخبو، قبل ما يتوضع السؤال،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

تنقول كناخاطبو المجتمع والمجتمع هو اللي يحكم، واش السياسة ديالنا مزيانة ولا ما مزياناش، إذن نهار الانتخابات نحتكمو للانتخابات، اليوم خدامين من أجل المجتمع، ماشي باش نرضي فلان ولا فلان هنا في البرلمان، أنا جاي من الجبل وكيصوتوا علي لا برفوق لا 100 درهم.

إذن ملي تنقولوا الكلام هنا تنخاطب المواطنين، وعارفينا الصراحة ديالنا تنقولوا لهم المعقول، وتنقولوا لها اللي كايين، ما تنخبوش على الناس، والمغرب الواقع اللي ورتنا كيعرفوه المغاربة، والمجهود اللي درنا كيعرفوه المغاربة. باقي المشاكل كثيرة، نعم، باقي المشاكل جينا لقينا المغرب معمر بالديون، هاذ السنة المغرب ما غاديش ياخذ الديون أكثر من ذيك السنوات اللي فاتت، صافي الديون غتبتدا تتراجع ابتداء من هاذ السنة، الديون ديال المغرب الخارجية غتبتدا تتراجع من هاذ السنة.

احنا خدامين في التوازنات غترجع لـ 3%، اخديناها في 7.5%، إذن تنقولوا الاستقرار ديال البلاد، خدامين من أجل الاستقرار ديال البلاد، أما تكذبوا على الناس راه ما تنكذبوش على المواطنين، نعم كايين الفقر، نعم غلاوا المواد، نعم معقول، ولكن ما نقولوش الحكومة مسؤولة على هاذي.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

واشكون اللي مسؤل؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

انت.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

هذا الكلام اللامسؤول هو باش غلطنا المغاربة، هما عطيتناهم واحد الثقافة بالكلام اللامسؤول، بهاذ الكلام غير المسؤول، لأن ما مولفيناش حتى السؤال يكون مسؤول في الطرح ديالو، فقرنا المغاربة؟ بالله عليكم النساء اللي كيشدوا التعويضات، الطلبة 700 مليون، ولات 2 مليار الدرهم، فين هي؟ فين كانت ملي كنتوانتوما قبل.

السيد رئيس الجلسة:

لا لا لا الله يخليكم، الكلام عند السيد الوزير، تكلم السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للجواب، تفضل جاب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا وزير وسياسي ولا شي واحد يغوت علي وما يغوت عليه.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل جاب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أيوا خليني نجاب.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضل. إذا سمحتي لي من بعد جاب السيد الوزير إلى كايين نقطة نظام، تفضل السيد الوزير، السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أيوا حتى يسكتوا، لا أنا ما نجابوش حتى يسكتوا.

السيد رئيس الجلسة:

أنا غنطلب من الإخوان اللي طالبين نقط نظام والي من ضمنهم كذلك الحكومة طالبة نقطة نظام، الكلمة عند السيد الوزير، لما ييني السيد الوزير الكلمة ديالو نعطيو نقط نظام ماشي مشكل، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أولا المجتمع هو اللي تيحكم.

السيد رئيس الجلسة:

كنطلب من الإخوان اللي مراقبين التوقيت يرجعوا (chrono) من البداية.

أيوا ما توقفوهش، خليهو يتكلم يكمل الكلام ديالو، تفضل السيد الوزير.

نظام من بعد، تفضل السيد الوزير، لا، لا، ما ابقاش الوقت، توقف.
السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا ننقول بكل بساطة إلى كان الفقر تيكون الفساد وتتكون الرشوة، إلى اغنينا المغاربة ما ابقاو يطمعوا في...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الوزير المحترم،

نهار اللي ما بيقاش عندنا الفقر والمغاربة ما بيقاوش يفكروا في الجوع في الانتخابات والله لا قلز شي واحد من الناس اللي تستغلوا الشعب والفقر ديال الشعب، ولكن مع كامل الأسف الحياة السياسية والانتخابية اليوم في المغرب كنعرفو اشكون اللي تينجح وكيفاش تينجح وهذا ماشي هو موضوع ديال النقاش، وهاذ الشي اللي تتباهاو به أنه كنفوزو، الناس تتصوت علينا، شوفوا النسبة ديال المشاركة في الانتخابات وشوفوا الشعب أشنوباغي.

ثانيا، بالنسبة للفقر نهضرو معكم، هاذ قانون المالية شكون تيجيبوا لنا، انتوما، انتوما اللي تتصوتوا عليه، عندكم الأغلبية البرلمانية، كل سنة السيد الوزير تتجيبوا إجراءات جبائية كنا هاذ تخراج العينين تنطلبوه تخرجوه على الناس اللي مستفدين من المال العام والناس اللي تياخذوا الثروات ديال البلاد ويكون عندكم الجرأة تاخذوا لهم شي اشوية وتعطيوه للفقراء، لكن الجرأة عندكم تزيدوا على المواطنين في الضريبة على القيمة المضافة ديال أتا، ديال القهوة، ديال الزبدة، ديال الزيت، القفة اليومية ديال الفقراء كل عام تديروا إجراءات ضريبية كتزيدوا تثقلوها، هذا إجراء ديالنا احنا؟ هذا إجراء ديالكم ديال الحكومة.

القطار اللي عيينا ما نتضاربو عليه في اللجنة ديال المالية، ترفعوا الضريبة على القيمة المضافة من 14 ل 20% باش تزيدوا على المواطنين حيث مساكن تينقلوا في القطار ماشي حشومة، تزيدوا في المواد الأساسية ما قلبتو ما لقيتو منين تجيبو الفلوس؟ غير من جيب الراجل ملي كيتزاد وانتوما عليه ب (TVA) بالضريبة على القيمة المضافة حتى كيموت، حتى الكفن كتطمعوا أنكم تاخذوا (TVA) فيه ماشي عار؟ ماشي احشومة؟

هاذي الإجراءات اللي ابغيناكم تقولوا. قولوا لأبناء الفقراء احنا

السيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير مع التذكير، مع التذكير، نذكر الله يخليكم هناك وقت موزع بالعدالة.

السيد المستشار المحترم، الله يخليكم، هناك وقت موزع بالعدالة.

السيد المستشار أو السيدة المستشارة كي طرح السؤال كنستمعو ليه، السيد الوزير تيجابو ما تنعقبو لا على الوزير ولا على المتدخل، الحق كاي مضمون، الحق مضمون في التعقيب، ولما يعقب الإنسان يمكن لويعقب على السيد الوزير، والحق كذلك مضمون للسيد الوزير للتعقيب، فالله يخليكم هاذ التعقيب ما يمكن لوش يكون من القاعة كلها.

الكلام الآن.. الكلمة عند السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

احنا خدامين باش نحسنو الوضعية ديال المغرب، والحمد لله نسبة الفقر وماشي الحكومة اللي تنتج الإحصائيات، (le HCP) هو اللي تينتج الإحصائيات غنشوفو واش نسبة الفقر تتراجع ولا لا.

نعم نسبة الفقر تتراجع ولكن ماشي بالوتيرة اللي ابغينا، خاص نعملو الوتيرة باش المغربي ما بيقاش يتشرب ب 100 درهم ولا ب 200 درهم بعضين.. ماشي انتوما، مالكم انتوما؟

السيد رئيس الجلسة:

أطلب من السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أودي المواطن عارفنا، أودي ما اتهمنا حد، مالك انت؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، أعطي الفرصة للسيد الوزير، الكلمة عند السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

والله ما فهمت والو.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الله يخليكم، يا إما سنلتزم، نحن لسنا في سوق، احنا ماشي في سوق، يا إما أن نلتزم يا إما أن نرفع الجلسة.

ولذلك أطلب من السيد الوزير، الوزير عندو.. نقطة نظام؟ نقطة

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام، أضطر إلى قطع الصوت السيد الوزير، أضطر إلى قطع الصوت السيد الوزير، أضطر إلى قطع الصوت السيد الوزير، لا، اسمحو لي.

أنا قطعت الصوت على أساس أن نقطة نظام في التسيير، ولذلك المستوى لا أحد يقوم هنا بعملية التقييم، لا أحد يقوم بعملية التقييم، نقطة نظام، نقطة نظام الله يخليكم تفضل السيد المستشار في إطار التسيير، نقطة نظام، تفضل السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

طيب بناء على طلب أرفع الجلسة لمدة خمس دقائق ونرجع للإعادة. (رفعت الجلسة لمدة خمس دقائق).

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف جلستنا هذه وأطلب من الإخوان أن نتجاوز النقاش الذي كان سابقا، سواء من طرف السيد الوزير أو من طرف السادة المستشارين، وأطلب منكم أن تنتقل مباشرة إلى السؤال الموالي في القطاع الموالي.

إذن إلى غناخذو نقط نظام غناخذو نقط نظام في التسيير، وأقول لكم أي نقطة نظام خارج عن قطاع التسيير غنضطر نقطع الصوت، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

كان بودنا، السيد الرئيس، أن تمنحونا نقطة نظام في وقتها لأنه تفاديا للمشاحنات داخل الجلسة، فاحنا كانت عندنا نقطة نظام هي كالتالي: هو أنه السيد الوزير وزير الحكامة معروف بعشقه لهاذ الأجواء بهاذ الشكل هذا، لكن كان عليكم، السيد الرئيس، أن توقفوه لأن انتوما رئيس الجلسة.

ثانيا، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اتهمنا بالكذب، وهذا قيل تحت قبة البرلمان. صحيح، قطعتم عليه الصوت ولكنه زاد غير ذلك وقال ما كتحشموش، كيف ما صدرت على العديد، وهاذ القبة نحن نربأ بأنفسنا أننا تحول إلى هاذ النوع وهذا المستوى.

ولذلك، مسؤوليتكم، السيد الرئيس، ثابتة، ونطلب من السيد الوزير أنه يسحب ما تفوه به من كلام في حقنا كمجموعة متهما إيانا بالكذب، نحن لم نكذب.

السيد المستشار تكلم على الضريبة على الدواء ولم يقل الزيادة في

كانت عندنا الجرأة وحيدنا الضريبة على القيمة المضافة في أشياء اللي أساسية للفقراء: الدواء، القرية، الأدوات المدرسية كتأخذوا فيها 7%، كلشي كتضربوه وكتقول لي واخذين الإجراءات وما عندناش الهشاشة والفقير.

الأجراء بالله عليكم، اليوم (SMIG) قل لي بوجهك، قل لي بازلت اللي عندو 3000 درهم و2500 درهم يعيش اليوم؟ قل لي باز، حيث كتقول ليا نقول لك باز، قل لي واش 2500 قاد يعيش اليوم في المغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم، شكرا.

احنا بالنسبة لنا مازال عندك السيد الوزير حوالي... لا، لا اسمح لي أنا أسير الجلسة، أنا أسير الجلسة، وأراقب التوقيت وكان توقيت ميت، قطعتمو للسيد الوزير الكلام ديالو، اقطعتمو للسيد الوزير الكلام ديالو، مازال عندو نصف دقيقة، مازال عندو نصف دقيقة.

نقطة نظام السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيسجل التاريخ بكل أسف أن الحكومة تستمع رغم أنا ما يرد في الكلام مجموعة من المغالطات والالتهامات ورغم ذلك ننصت، كتروجوا أكاذيب ورغم ذلك ننصت.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، في التسيير، نقطة نظام في التسيير، السيد الوزير نقطة نظام في التسيير، لا السيد الوزير، نقطة نظام في التسيير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

في التسيير، ما يمكنش يتقاطعوا أعضاء الحكومة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

لا هذا هو الموضوع، ويجينا وزير ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار اخرجتي على التسيير، اخرجتي على التسيير، اسمح لي، لا اسمح لنا الله يخليك، السيد المستشار. قطعت الصوت.

طيب، الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار نقطة نظام تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

راه ماشي إلى غوتنا غادي يكون معنا الحق، أنا ألتمس من السيد الرئيس أولا يحترم ملي كنطلبو نقطة نظام، راه نقطة نظام، ما نخرجوش على الإطار ديال نقطة نظام واللي معروفة ومتعارف عليها أنها تكون في التسيير، ولذلك أنا أقول ألتمس من السيد الرئيس أن يحترم الحق ديال الجميع، الحق ديال الحكومة والحق ديالنا كمستشارين في الكلام طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، وأنا كندستغرب هنا كندسجل الاستغراب ديالي أشنو هاذ الآلية اللي يمكن لرئيس الجلسة أن يقدر بها هذا الخطاب شعبي هذا ما شي شعبي، هذا شي اشوية شعبي، هذا وقفو، هذا خليه يتكلم، كل واحد كيتحمل المسؤولية ديالو هنا، الوزير ملي كيتكلم ولا الحكومة ملي تتكلم تتحمل المسؤولية ديالها، والفريق ولا أي مستشار ملي كيتكلم كيتحمل المسؤولية ديالو، وما كايناش شي سلطة تقديرية عند الرئيس غادي يبدأ يوقف ويبدأ يقدر ما هو الخطاب الشعبي، وأشنو هو الخطاب اللي ماشي شعبي.

فلذلك، اللي تيجمعنا هو النظام الداخلي، ملي نتكلمو نسمعو لبعضنا البعض، الله يجازيكم بخير، وإلا راه هذه الفوضى لا معنى لها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

وأنا فعلا لما كندكونو كندسيرو هنا في هذا المكان هذا ما كندكونو كندعطيو الأحقية لا للسيد الوزير ولا للسادة المستشارين، السيد الوزير كيكون عندو الحق في الجواب، والسيد المستشار عندو الحق كذلك في التعقيب، ولكن لما كتولي عندنا السيد الوزير كيتكلم والمستشارين كيتكلموا كتولي الجلسة كتفقد المعنى ديالها الحقيقي اللي هو الإنصات لبعضنا البعض.

أكيد أننا غادي يصعب علينا نبدأ ونديرو تقييم لكل جواب جواب، أول لكل سؤال سؤال، لا من السادة المستشارين ولا من السادة الوزراء،

أتمنة الدواء، ولكنه قال الضريبة على الدواء وهي موجودة الضريبة على الدواء، فلذلك احنا نتطلبو من السيد الوزير أنه يسحب ما تفوه في حقنا كمجموعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل اشكون؟ السي العربي اللي كان طالب بنقطة نظام؟ تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

طلبها السيد رئيس الفريق ديال العدالة والتنمية ولكن ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

لا، أنت طلبتي قبل منو.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أنا في الواقع بأسف كبير جدا كنتوجه لكم، السيد الرئيس، على أنكم انتوما المسؤولين على هاذ الموضوع أولا وقبل كل شيء، لأن الأمور عندما تحول إلى نقاش لست أقول نقاش رديء، نقول نقاش شعبي مقيت، يمكن هذا النقاش الشعبي الذي لاحظناه ونريد به، ونقدرو نجيبو به أصوات ولكن لا يمكن أن نرجح به وطن، ما يمكنش، وبالتالي كنتوتوقفوا الوزير ذلك الساعة ملي كان كيتكلم بهذا الأسلوب الذي لا يشرطنا جميعا.

السي الداودي صديق ماشي.. مغربي بحالي بحالو، وصديق أكثر من ذلك، ولكن من عدم المسؤولية، من عدم المسؤولية في كل مرة أن نشكك في مصداقية مؤسساتنا، وأن نقول أن مؤسساتنا مبنية على 10000 فرنك، وبالتالي أتوجه إلى الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

ابقى في التسيير السيد المستشار، السيد المستشار الله يخليك.

المستشار السيد أحمد تويزي:

خطاب يطعن في مصداقية هذه المؤسسات، وأنا أتوجه للحكومة ورئيس الحكومة على أنهم إذا عندهم الاقتناع بأن هذه المؤسسات مرتشبة ومزورة أن يقوم بما له من دستور ويحل...

السيد رئيس الجلسة:

ابقى لنا في التسيير الله يخليك.

ويدقق المهام ديال هاذ الهيئة فكان حريص على تامين الدور ديالها، وأنا شخصيا هاذ الهيئة كنت كانت هي مباشرة بعد القيادات ديال المركزيات النقابية اللي التقيتهم من بعد تشكيل هاذ الحكومة كانت هي الاتحاد الوطني للمتصرفين، واستمعت لهم وأعتقد جوج ديال المناسبات وكانت مناسبات كثيرة التقيتهم في سياقات أخرى، وكنت دائما أؤكد على أن هاذ الحكومة حريصة على التعاطي الإيجابي مع الملف ديال الهيئة ديال المتصرفين والشراكة بين الوزارات.

وبطبيعة الحال في سياق الحوار الاجتماعي، أكيد بأن هاذ الملف سيكون مطروحا والحوار سيتم في نطاق الحوار الاجتماعي، الحوار مع هذه الفئة أو حول الأوضاع ديال هاذ الهيئة غادي يتم في إطار.. في الجولات المقبلة ديال الحوار الاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال عملية الإصلاح وتحديث الإدارة هي تمثل هدفا استراتيجيا لدى الحكومة برمتها وجميع القطاعات وأنا أشكركم السيد الوزير على الاستقبال ديال هاذ الهيئة وإثارة الموضوع.

السيد الوزير،

أنتم تعلمون بأن قضية الإصلاح، الإصلاح الإداري وتجديد البنيات الإدارية والاعتناء بالموارد البشرية هاذي أمور ثلاثة لازمة ومفروضة في أي إصلاح.

في السنوات السابقة تم إعادة النظر في المجموعات الوظيفية، المجموعات الوظيفية أصبحت لدينا 3 مجموعات وظيفية إدارية وثلاث مجموعات وظيفية تقنية، مساعدين إداريين، مساعدين تقنيين في التنفيذ، التقنيين والمحربين كهيئات وسيطة ومساعدة وفي التأطير عندنا المهندسين وعندنا المتصرفين، ولكن هذه الفئة ديال المهندسين، أولا الحكومات السابقة قامت بمراجعة النظام الأساسي أو إحداث نظام أساسي اللي به عن طريقه تم تحسين هذه الفئة، ولكن اليوم كفاءة ديال التأطير تحتاج إلى التفاتة ومراجعة على المستوى المادي، لأن التعويضات القارة يجب أن تراجع هذا جانب.

فيما يخص تحسين الإطار وإحداث النظام الأساسي جعل من هذه الفئة يمكن أن تلج الدرجة الأولى في سنوات معدودة وتصبح الكثير منها في وضعية مجمدة، وهذا يطرح علينا اليوم النظر في إحداث الدرجة الجديدة كفضل يمكن من فسخ المجال لهذه الفئة.

ولذلك خليو هذه القضية كيتحمل فيها المسؤولية السيد الوزير، كيتحملوا فيها المسؤولية السادة المستشارين، واحنا وقفنا هاذ الجلسة لمدة 5 دقائق فقط باش نخرجو من ذاك الوضع اللي كنا فيه، وطلبت من السيد الوزير أنه يتخلى على الحق ديالو في التعقيب فقط باش ندوزو مباشرة إلى موضوع آخر، ونترك عنا الموضوع الأول، ونستفيد جميعا من هذه اللحظات اللي دوزناها وهذه كلها في إطار التفاعل

الإيجابي ما بين الحكومة والسادة البرلمانين، وهاذ التفاعل تيمكن أحيانا يوصل واحد اشوية ديال الحدة وهذا طبيعي.

واسمحوا لي أن نمزج السؤال اللي مطروح من طرف فريق العدالة والتنمية، موضوعه وضعية المتصرفين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، فليتقدم أحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير،

بالرغم من قدم الملف المطلي للمتصرفين، فإن استمرار وضعية هذه الفئة على حالها تجعلنا نساءلكم اليوم عن التدابير التي تتخذونها لفتح حوار مع المركزيات النقابية يمكن من إيجاد حلول والمطالب المشروعة لفئة المتصرفين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا على هاذ السؤال اللي تفضل به السيد المستشار.

أولا يتعين التذكير بأن هاذ الحكومة جعلت من مراجعة منظومة الوظيفة العمومية أولية قصوى في إطار برنامجها الإصلاحي العام، وداخل هاذ المراجعة بطبيعة الحال هناك الوضع ديال هاذ الهيئة، اللي هي هيئة مشتركة بين الوزارات، والحكومة واعية بالدور الأساسي اللي تتلعبو هيئة المتصرفين داخل الوظيفة العمومية، باعتبارها فئة تنخرط في تخطيط السياسات العامة وتنفيذها لا يمكن لأحد أن ينكر الأهمية ديالها في مختلف القطاعات الوزارية.

ويتعين التذكير بأن المرسوم ديال 29 أكتوبر 2010، وهو يحدد

السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

إن التغيرات المناخية أصبحت اليوم تلقي بظلالها على بلادنا على غرار باقي دول العالم، مما يطرح ضرورة التعبئة والاستعداد الدائم من طرف مختلف المتدخلين لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية ببلادنا، ومن خلال الوقاية واليقظة ومعالجة آثارها التي يتضرر منها الإنسان والبيئة على حد سواء.

لذلك، السيدة الوزيرة، نسائلكم عن التدابير المتخذة للوقاية ومعالجة الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية لفك العزلة عن المواطنين في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أنكم بالفعل أقررتم ونقر جميعا بأن اليوم التغير المناخي هو تهديد حقيقي ويجب أن ينسجم مع القرار السياسي، وفي هذا الإطار نقول لكم أن الحكومة كتابة الدولة للتنمية المستدامة تضع ضمن أولوياتها أننا تكون عندنا تعبئة جماعية لكل المتدخلين من أجل أن يتصدر التغير المناخي أولويات الحكومة وأولويات الوطن، باش يعكس كذلك الانخراط في الدينامية التي كاين، الحمد لله، على المستوى الدولي، ولكن احنا بغينا نمشي في الأجرأة ديالو الوطنية.

وبالتالي اليوم المغرب عندو خطة ورؤية إزاء الأخطار ديال التغير المناخي، واحنا اليوم في إطار التنزيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم وعلى الشروحات التي

ثم الجانب الآخر هو المتعلق بالمهام، اليوم المهام الإدارية مهام الإشراف على مستوى الأقسام والمديريات والمصالح تقوم بها هذه الفئة، وهي بطبيعة الحال بمؤهلات معرفية كبيرة تساعد في تنمية وتطوير الإدارة المغربية، لا بد أن نعول على هذه الفئة كما نعول بطبيعة الحال على الفئات الأخرى، أنا لا أقول بأن الكل مبني أو محصور في هذه الفئة، ولكن هذه الفئة هي فئة مهمة.

وهذا الأمر، السيد الوزير، حين أثيره، أثيره على مستوى الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، لأن هذه الفئة هي موجودة في هذه الإدارات الثلاث.

الأمر الثالث هو تحمل هذه المسؤوليات من طرف هذه الفئات بطبيعة الحال، اليوم الأمر حيننا نتحدث عن المسؤولية نتحدث عن المحاسبة وعن ربط المسؤولية بالمحاسبة، ولذلك نحن نؤكد دائما على ربط الإنتاج بالتحفيز والمبادرة بالتحفيز حتى تكون لدينا إدارة في المستوى وإدارة وفق أو في منظور طموح المواطنين وجميع المرتفقين الذين يلجون الإدارة.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

فعلا كل ما تفضلت به فيما يتعلق بهاذ الفئة احنا عندنا ملف متكامل في أدق التفاصيل ديالو والي تدارسناه مع الممثلين ديال هاذ الهيئة، ونحن نرد الاعتبار لهاذ الفئة.

يتعين التذكير أيضا بأن الحكومة عندها واحد المقاربة، عندها واحد الرؤية التي هي تسعى نحو تقليص الفتوية في المنظومة الوظيفة العمومية، يعني من الاختلالات العناوين الكبرى ديال اختلال الوظيفة العمومية كاينة 40 هيئة في الوظيفة العمومية التي تم تقليصها من 70 إلى 40، ولكن هاذ الشيء ديال الفتوية خلق واحد المشكل كبير هو العدالة الأجرية، واحنا نتعاطرو أن العدالة الأجرية هي مدخل للإصلاح في الوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع التنمية المستدامة وموضوعه اليقظة والوقاية ومعالجة آثار الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، مكلفة بالتنمية المستدامة:

السيد المستشار المحترم،

وأنت تمثل المؤسسة الدستورية، غير تحيينا للمعلومات، كتابة الدولة للتنمية المستدامة هي كتابة تحت وصاية وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، هذه أولا.

ثانيا، في الحكومة أصلا دستوريا وكما هو جاري به في العالم هي كائنة أفقية التدخل، كل المغاربة هما فعلا يعلمون أن عندهم متدخلين ترابين: السادة الولاة والسادة العمال، ثم كايين طابع أفقي اللي فيه وزارة الداخلية اللي هي منسجمة وتتعامل بشكل أفقي مع الوزارات الأخرى، وكتابة الدولة للتنمية المستدامة في المرسوم إن شاء الله تمشي تقراه باش الأمور توضح أكثر، هو أنها تتولى الرصد واليقظة وكذلك فيما يتعلق بالبرمجة والتخطيط والتغير المناخي.

قلت أننا عندنا رؤية وخطة استباقية إزاء أخطار التغير المناخي، اليوم كنشغل على مخطط وطني للتكيف المناخي وكنخدمو على مستويين: المستوى الوطني والمستوى الترابي، البارح كنت في فاس على أساس أننا فتحنا واحد الورش ديال التشاور مع كل المتدخلين خاصة .. وكان بحضور السادة العمال ديال الجهة ديال فاس-مكناس وبحضور ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك المؤسسات سواء الحكومية أو كذلك كل المؤسسات الترابية على أساس أننا نمشي في مأسسة أن تكون عندنا مخططات جهوية لمكافحة التغير المناخي، هذا ثانيا.

ثالثا، اليوم المغرب عندو نظام وطني لجرد الغازات الدفينة ووضع النظم المرتبطة بالقياس والإبلاغ والتحقق من هاذ السياسات وكذلك النجاعة ديالها، وهذا احنا من بين الدول اللي عندهم هاذ المنظومة إلى جانب دول متقدمة، وهذا مهم لأن خاصك تعرف الإشكال باش تشخصو باش تعالجو.

المسألة الثالثة عندنا مركز ديال الكفاءة ديال التغير المناخي اللي كيشغل وعندنا فيه مخطط.. من أجل الحد من الكوارث ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكر على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة التقليدية وموضوعه تسهيل مسطرة منح القروض والرفع من قيمتها وتمديد آجال تسديدها بالنسبة للصناع التقليديين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

قدمتها لنا.

السيدة الوزيرة، أنتم بصفتكم كوزارة وصية على القطاع ديال وزارة التجهيز، أنتما المسؤولين أمام المغاربة على الكوارث الطبيعية التي تقع في بلادنا.

السيدة الوزيرة، أولا، احنا كنتقدمو بالشكر الجزيل لوزارة الداخلية، هي الوزارة اللي كتواكب المشاكل ديالنا والتغيرات ديال إلى كان شي كوارث طبيعية كتلقاو في الجنب ديالنا وزارة الداخلية، نشكر السادة العمال والسادة الولاة على الإنكباب ديالهم الجاد وعلى اليقظة ديالهم والاستماع ديالهم للمواطنين إلى كان شي طارئ اللي هو استعجالي، كتلقاو التدخل الأول ديال الوزارة ديال الداخلية.

وزارة التجهيز، السيد الوزيرة، كنشوفو المندوبيات ديالكم ديال وزارة التجهيز في المناطق القروية والجبلية خاصة مثلا جهة بني ملال-خنيفرة خاصة إقليم أزيلال وبني ملال وخنيفرة وكذلك المناطق الأقاليم الجبلية على سائر أنحاء المغرب كتلقاو بأن وزارة التجهيز، السيد الوزيرة، لا مكان للأليات ولا الوسائل اللوجيستكية، التدخل كيبقى بسيط ديال وزارة الداخلية، ولكن السؤال المطروح أين وزارة الداخلية؟ هذا هو السؤال اللي كيتطرح أين المناطق الجبلية؟ الجواب ديال السيد الوزير الداودي، اللي قال لك المناطق الجبلية، هنا نتساءل هل المناطق الجبلية أش دارت وزارة التجهيز للمناطق الجبلية؟ أش دارت الحكومة للمناطق الجبلية؟ ناس احنا على قرب موسم الثلوج، وكنتمناو من الله العلي القدير أن يرحمنا بأمطار ببلادنا، ولكن راه كايين شريحة كبيرة السيدة الوزيرة، على ارتفاع 2300 متر معزولين في المناطق الجبلية، أش وجدت الوزارة ديالكم لهاذ الناس؟ أشنوهما التداير اللي درتوا؟ واش وجدتوا لهم المؤونات؟ وجدت لهم des engines؟ وجدتوا لهم أليات، أش وجدتوا انتم كوزارة؟

ما نبقاوش، السيدة الوزيرة، نجيو للبرلمان وتعطينونا برامج، درنا برامج، راه جا على لسان صاحب الجلالة أن كفي من البرامج، خاصنا نمشيوا (directement) السيدة الوزيرة للهدف، أش وجدتوا لهاذ الناس واحنا مقبلين على فصل الشتاء؟ الناس راه كتعزل، كايين معدل ديال ديال الثلوج كيفوت 1 متر و1.50 متر السيدة الوزيرة، ما نبقاوش حتى توقع الكارثة عاد نتدخلو ونديرو البرامج الاستعجالية، خاصنا نكونو دابا احنا موجدين الأمور ديالنا واجدين على تأهب لاستعداد موجة البرد والتساقطات الثلجية اللي كتهم بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

نستطيع أن نتغلب على هذه الإشكالية الكبرى في هذا القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد بابا أعمار حداد:

شكرا السيدة الوزيرة على التعقيب، ولكن احنا كان عندنا شي ينقال لو قرض الصناعة التقليدية في الأبنك، وكان ضلع خاص ومعروف، وكانت الدولة داعمتو، تأخذ من عند الزبناء بـ 12%، 6% يخلصها الصانع و6% تردها الدولة، وكانت دايرة لجان اللي يدوزوا الكريدي للصانع التقليدي، وما حاضرهم هما اللي يردوا عليهم حسب ذيك 6% اللي راه ترد الدولة.

دريك ما تلى خالق في الأبنك شي ينقال لو كريدي ديال الصناعة التقليدية، خالق ميكرو كريدي لشي مسائل بسيطة اللي تردها 5000 درهم إلى كذا، اللي بعض الإنتاجات ما تصلح لها، خياط يتسلف 5000 ولا 6000 درهم ما تجيب لو شي حاجة، نقايري ما يقدر كاع يخمم بها لأن الكيلو يسوى ما نعرف كم، 5000 درهم و 6000 درهم ما هي من المسائل اللي يقدر يديرها مشروع، وكانت المدة الزمنية من 18 شهرل 36 شهر، الأخير فيها 48 شهر، دريك ما تلى عندنا ذاك الكريدي بغينا يرجع عندنا ذاك الضلع ديال الكريدي اللي هو كان دعم ديال الصانع التقليدي، دعمتو به الدولة، واللي كانت الدولة واقفة في بجنبو باقي محصور، ما يسلمو للصانع التقليديين وكانت مديورة لجنة ثلاثية من الوزارة ومن الغرفة ومن البنك اللي يعرفو الصانع التقليدي ويعرفو ملفو ويصرفوه وكله يعطوه الحساب اللي يقدر يقبضو واللي ما هو صانع تقليدي يوقفوه عنو، هاذي المسائل اللي كانت واللي في الآخر كانت واحد الاتفاقية حيدت هاذي حيدت اللجنة اللي هي وبقا الصانع التقليدي في محنة خاصو كيفو كيف الناس يروج واحد الترويج باش يعود، ولو كان عندو باش يروج ما ياخذ الكريدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

والكلمة للسيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أولا، كنشمن التدخل ديال السيد المستشار وكنأكد مرة أخرى أنه هاذ الموضوع ديال التمويل، المقاربات التي أنجزت كانت مجموعة ديال الإشكالات، إما ما بين الطرف الممول أو من طرف المستفيدين،

المستشار السيد أحمد بابا أعمار حداد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات الوزيرات،

السادة والسيدات المستشارين،

تعتبر الصناعة التقليدية رافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولفتح الفرص للتشغيل ولكنها تلقى بعض من الإكراهات منها قضية مسطرة للحصول على القروض لأن القروض هي اللي يمكن الصانع التقليدي يروج بها وهي اللي يمكن لو يتحرك وملي يعودوا القروض الحصول عليها عويص ويعطى منها الثمن قيمة قليلة والمدة الزمنية قصيرة، هاذي من المسائل اللي يعيق الصانع التقليدي ويعيق التمويل ديال الصانع التقليدي.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية لإعادة النظر في تسهيل مسطرة القروض والرفع من قيمتها ومد المدة الزمنية لتسديدها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا أشكركم على هذا السؤال الذي يختزل أحد الإشكاليات الكبرى اللي كيعاني منها اليوم قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وهو إشكالية التمويل، طبعا في السياسات الحكومية المتعاقبة على هذا القطاع تم وضع مجموعة، كان التفكير في هذا الموضوع دائما حاضرا لأنه كما قلت يعتبر النواة ديال الانطلاق في هذا العمل هو توفير التمويلات.

طبعا كانت تجارب سابقة اللي اعتمدت على اتفاقيات مع أبنك كانت تجارب كذلك ديال الجمعيات في إطار سلفات صغرى، كانت مجموعة ديال المبادرات، ولكن الوزارة في إطار سواء الاستراتيجية ديالها القديمة أو في إطار رؤيتها المستقبلية لهذا القطاع نرى بأنه ينبغي أننا نمشيو باتجاهين: اتجاه أولا، توفير فرص ومنتجات تمويلية متنوعة، والمسألة الثانية هي التكوين، كنعبرو هاذ الدعامتين أساسيتين لكي

إذا كانت الغرف المهنية بصفة عامة وغرف الصناعة التقليدية بصفة خاصة تشكل إحدى الأعمدة الأساسية لإنجاح الجهود الموسعة، والملاحظ بأن الإمكانيات المادية المزرية بهذه الغرف خصوصا في ظل هذه الجهود والتي يجعل بأن لا تقوم بالدور الذي يسعى إليه الصناع التقليديين، وكذلك بأن حتى التوجهات ديال الجهود في حد ذاتها الموسعة.

لذا، نسالكم، السيدة كاتبة الدولة، ما هي الإستراتيجية التي ستخضعونها في هذا الباب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا السؤال الذي عندي مكتوب هو سؤال مرتبط بالتمويل، تمويلات الغرف، طبعا الغرف اليوم هي شريك أساسي وفاعل رئيسي في تنزيل كل برامج الوزارة في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وخاصة بالنسبة للغرف غرف الصناعة التقليدية.

طبعا هاذ الشريك وهاذ الفاعل الأساسي اليوم طرحته السيد المستشار الإشكالية ديال التمويل، كنعرفوا أن القانون كينظم أن عندكم موارد مرتبطة بالحصة ديالكم في الرسم المخصص والتي كيوصل حتى ل 31% إضافة إلى الميزانية ديال التسيير التي تتخذ من الوزارة، وهذا في مجموعته يعطي واحد المبالغ طبعا ما غاديش لأن تنوصلو تقريبا 73 المليون ديال الدرهم بالحصة ديال الرسم وكنوصلو في الوزارة ما بين التسيير وما بين الاستثمار التي تبتعد على حساب المعارض التي تنظمونها إلى ميزانية تقريبا تنوصل حتى 46 مليون ديال الدرهم.

طبعا بالإضافة إلى هاذ المبالغ هذي مبالغ بسيطة وما تتساجبش للمطلوب من الغرف، ولكن ما خاصناش ننساو بأن الغرف في إطار القانون الجديد عندها إمكانية ديال تطوير الموارد الذاتية، وأنا هاذ تطوير الموارد الذاتية بالنسبة لنا أمر مهم ومهم جدا والتطوير بالقانون كان في هاذ الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

اليوم نحن نشغل في إطار رؤية جديدة على مقاربة التي تضمن حقوق الصناع والصناعات وفي نفس الوقت كذلك تضمن وتعطينا منتوج جديد، اليوم كايين منتوجات جديدة في السوق المغربية احنا بصدد المدارس، لأن الوضعية ديال الصناع التقليدي ما كيناش ضمانات، وبالتالي عندو صعوبة التعامل مع الأبنك.

ولكن اسمحو لي بأن أقول بأنه كايين مبادرات تدارت، وهنا نوه بمبادرة تدارت في جهة سوس مبادرة مرتبطة باجتماع مجموعة ديال الصناديق وتوجهت، ومن بين المستفيدين منها الصناع التقليديين وما فيهاش ولا تطلب الضمانة وما فيهاش الفوائد، لأن بالنسبة للصانع خاصو منتوج خاص، هذا صانع كيتعامل بتمويلات محدودة، فبالثالي لا بد أننا نشجع مثل هاذ المبادرات والتي تدخل فيها أطراف متعددة بما فيها ربما يساهم فيها ربما حتى القطاع الخاص، وهاذ التجربة كنعقول نجحت لأنها جمعت ما بين التمويل والتكوين والمصاحبة ديال المشروع، لأن اللي كهمنا ماشي فقط نمولو ونخليو المشاريع، ولكن يوقع التمويل والمواكبة ديال المشاريع باش تنجح، وهاذ المبادرة التي ذكرت تم إدخال حتى الجامعة لضمان التكوين المستمر.

إذن هاذ الموضوع باش نأكد للسيد المستشار هو اليوم يعتبر في صلب الأولويات ديالنا وجاء في البرنامج الحكومي وهو توفير التمويلات لهاذ الفئة، لأننا كنعرفوا أن هاذ الفئة كتشغل وعندها صعوبات، وأهم إكراه عندها هو الإكراه ديال توفير رساميل التي يمكن لها تشتغل بيها.

طبعا ماشي رساميل كبرى ولكن تمويلات التي يمكن لها تضمن لها الكرامة لها ولأسرها وللمشغلين، وقطاع الصناعة التقليدية اليوم راه كيشغل 20% من الساكنة النشيطة، فبالثالي أي مبادرة كتوجه وكنتنفذ في هاذ الإطار ما يمكن إلا تكون عندها آثار مهمة اجتماعية على فئات عريضة كتنستافد من هذا القطاع.

نبغي كذلك نأكد أنه اليوم لوحظ أن هاذ الموضوع ديال التمويل صحيح فيه إشكاليات ولكن كايينة مبادرات رائدة وكايين شباب رغم كل هاذ الإكراهات، كايين شباب التي استاطعوا ينجحوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه تقوية الموارد المالية للغرف، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل.

المستشار السيد أحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

بكل صراحة لأن الغرف تعيش أوضاع مزرية بكل صراحة، خصوصا هناك مشاكل ديال مقرات ديال الغرف اللي هناك بعض المقرات اللي غير مكرية، هناك غرف جهوية، كتقوم الغرف دابا حتى في الجموع العامة ديالها بأن تتطلب المؤسسات الأخرى بحال الجماعات بحال الغرف ديال التجارة اللي عندهم شي قاعات كبيرة اللي تبتعمل فيها الجموع العام، خصوصا هناك بعض التحركات ديال الموظفين داخل هاذ الجهة، والمسائل اللي تيطالها في هاذ الشي ديال التعويض ديالو وكذلك بأن الأعضاء اللي تتحركوا داخل الجهة فيما يخص الأنشطة اللي تتقوم بها الغرف، إلى جانب بأن هناك برنامج حكومي اللي تكلم عليه السيد رئيس الحكومة في البداية ديالو أعطى أهمية لغرف الصناعة التقليدية، وبغينا أن في السنة المالية الماضية، احنا ما بغيناش بأن غادي نواخدكم لأن كان واحد النوع ديال (blocage) كانت الحكومة يلاه دخلت على القانون المالي جديد، ما بغيناش ندخلو معاكم في هاذ الشي لهذا قلنا السنة المقبلة.

ابغينا دابا نتطلبو منكم هاذ السنة هاذي اللي غدا إن شاء الله الرحمان الرحيم اللي غادي ناقشو معكم هاذ قانون المالية، بغينا أشنو اللي جبتوا لنا في هاذ البرنامج ديال رئيس الحكومة واللي أعطى أهمية لهاذ الغرف صناعة التقليدية والدور اللي تيقوموا به هاذ الناس هذوا، خصوصا بأن الغرف المهنية، خصوصا غرف الصناعة التقليدية بأن منفتحة عن المحيط، سواء محليا وطنيا أو خارج التراب الوطني، ولكن تتكون إمكانيات محدودة باش غادي تحرك وباش غادي نقومو بالأنشطة، خصوصا أن مشاكل بأن مع وزارة المالية، عندنا مشكلة حتى في الميزانية في حد ذاتها، لأن احنا تشتغلو في خارج بأن النطاق القانوني.

كنصا دقوب بأن شهر 10 على الميزانية، كنجيو عندكم للوزارة تناقشوها معاكم تنجدو معنا هاذك الشي اللي تتعطوننا، معناه حتى ذاك الشي اللي صادقت عليها الجمعية العامة غير قانوني تيصبح، خاصك إما كايين بعض الرؤساء اللي تيرجعوا بأن تيناقشوها للمرة الثانية، كايين اللي تيمشي بها هكالك، إذن ها احنا خارقين المسطرة، وشكون تيجعلنا نديروها؟ الحكومة اللي تتجعلنا بأن غادي نخرقو المسطرة، وكايين حتى إلى عملي التعديل في الميزانية وزارة المالية تترفض لنا، معناه بأن حتى في الحكومة، الحكومة بينتكم ما متفقينش، خاصكم تشوفوا الحل بين الوزارة ديال الصناعة التقليدية وبين وزارة المالية، لأن تنعيشو واحد النوع ديال المشاكل في هاذ الباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أولا ابغيت، السيد المستشار، تكون مطمئن أن الحكومة متفاهمة مع بعضياتها وما عندهاش مشكل.

الموضوع ديال الغرف يمكن السيد المستشار تكلمتو ويمكن لي نتكلم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

قلت الموضوع ديال الغرف وديال التمويلات أنا تكلمت من الأصل، قلت لك أن الميزانية ديال الغرف صحيح أنها ميزانيات محدودة ولكن جزء منها تيجي من الدعم ديال الوزارة والجزء الكبير اللي مفروض يجي هو من الأنشطة الذاتية ديالها، وهنا كايين تفاوت كبير ما بين الغرف، عندنا غرف اللي استطعت أنها تطور المداخل ديالها بفضل تطبيقها للقانون بفضل البحث على شراكات في إطار إما تعاون دولي إما كذلك شراكات على المستوى الوطني وما بين غرف اللي عندها بعض الصعوبات.

طبعا على مستوى، تكلمتوا على مستوى المساطر، احنا أي إشكال- ودائما تنقولها لكم- أبوابنا مفتوحة أي حاجة اللي يمكن لنا نساهمو بأننا نلقاو نساعدو بأن الغرف تؤدي الأدوار الطلائعية ديالها ما يمكن لنا إلا نساهمو فيها، ولكن كذلك الغرف مطلوب منها أنها تطور طرق الاشتغال ديالها في إطار القانون الجديد وفي إطار الإمكانيات المتاحة لها قانونيا من أجل أنها تولي مخاطب مهم، وتولي مخاطب لدى الصناع وتولي كذلك تتساهم بأنه قطاع الصناعة التقليدية ديالنا كيتطور لأنها مفروض منها أنها تؤدي خدمة القرب مع الصناع والصناعات اللي تيلجأوا لها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه سبل مواجهة الخصائص الاجتماعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق لأصالة والمعاصرة

بامتياز، وكيفما ذكرت 2.3 مليون يعني 20% من الساكنة النشيطة، وهذه الساكنة النشيطة التي تشتغل في هاذ القطاع بالنسبة لنا كيشكل مورد فعلا هو مورد مدخول ومورد استقرار بالنسبة لمجموعة الأسر، خاصة في المدن التقليدية التي كتوصل أحيانا حتى 70% وكذلك في البوادي وفي مجموعة ديال البوادي التي فيها فعلا الناس عايشة بهذه المنتوجات.

طبعا بالنسبة لنا في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي إذا غادي نتكلمو على المنجزات غادي نتكلمو أولا على البعد ديال توفير بنيات تحتية، بذلت مجهودات كبيرة ولا زالت هذه المجهودات من أجل توفير بنيات تحتية، سواء قرى للصناع أو مجمعات للصناعة التقليدية أو دور الصناعة، وأتوقف عند دور الصناعة لأنني أعتبرها تجربة مهمة، اليوم تقريبا في المغرب عندنا 81 دار من هذا النوع وهي دور توفر مجال لتطوير الحرف في العالم القروي ولحماية هذه الحرف، ومجال لتوفير التكوين للأجيال القادمة بالنسبة للفتيات والشابات التي كيرغبوا في التعلم، وكذلك مجال كيتفاوت من مؤسسة إلى أخرى في الترويج لهذه المنتوجات.

طبعا هاذ الشبكة ديال البنيات التحتية هي مهمة جدا لأنها توفر واحد المجال كيفما قلت لهذه الفئات. بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي كذلك كنعتر أنه مهم اليوم وفي المخططات ديالنا الجديدة كنعتر به وفي الإستراتيجية الجديدة ديال القطاع كنعتر به من الخزانات الأساسية في المغرب التي يمكنها أن تجيب في جزء منها على إشكالية التشغيل لدى الشباب، فالإقتصاد الاجتماعي تتعرفوا أن بعض الدول وصل فيها مساهمته في نسبة الناتج الداخلي الخام إلى 10%، بالنسبة لنا مازال تقريبا 2.5%، يعني مازال هناك خزان لمزيد من المبادرات في هذا الشأن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

في الحقيقة ملي وجهنا السؤال لكتابة الدولة لم نكن مخطئين أبدا، على اعتبار أن -كما قلت- وهذا وارد عندنا أن بعض الدول كان تيوصل عندها الناتج الداخلي الخام أكثر من 10% من خلال الحصيلة ديال العمل ديال الاقتصاد الاجتماعي والصناعة التقليدية، إلى آخره، لكن السؤال ديالنا، ونحن نناقش الآن القانون المالي، الملاحظة الأولى هو أولا دائما الميزانية المخصصة لهاذ الوزارة تدخل فيما هو أقل من 1% يعني 0 فاصلة، وهذا مؤسف جدا.

نقول أنه بأي إمكانات يمكن لكم أن تصلوا في يوم من الأيام من مساهمة وزاراتكم في الناتج الداخلي الخام ملي توصل ل 7 و 8 و 10 وما

لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أود أن أهنئكم على استرجاع الهدوء والانضباط داخل القاعة، وهذا ليس بعزيز على شخصكم كرئيس مثلكم مجرب وله تجربة طويلة في هذا المجال، وأحييكم كذلك على حيادكم في معالجة مثل هذه الموضوعات إذا صح القول، باسم رفقائي بعد إذنهم نقدم لكم الشكر.

إذن سؤالنا اليوم السيدة الوزيرة يتعلق بمواجهة الخصائص الاجتماعي، هذا الموضوع في الحقيقة عندما كنا نتدواله أو ننقاشه داخل فريقنا لاحظنا بأنه ربما يدخل في اهتمام مجموعة من القطاعات الوزارية، على اعتبار أن القطاعات الوزارية الاجتماعية متعددة منها الصحة، منها التعليم، منها التشغيل، إلى آخره، ولكن ارتأى الإخوان والرفاق داخل الفريق على أن نوجه أو نحدد السؤال في اتجاه وزاراتكم التي تهتم فيما يخص الصناع التقليدية وكذلك الاقتصاد الاجتماعي.

قلت قبل قليل، السيدة الوزيرة، بأن قطاع الصناعة التقليدية يشغل ما يزيد عن 20% من الساكنة النشيطة، بمعنى أننا نوجه السؤال في اتجاه شريحة واسعة من المواطنين، ماذا أعدت حكومتكم لمواجهة هذا الخصائص الاجتماعي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

واستعادة الهدوء هذا كان بتعاونكم جميعا، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

شكرا للفريق.

ولكن هذا سؤال كبير جدا، لأن هاذ السؤال الجواب ديالو هو في قانون المالية، ماذا أعدت الحكومة الجوانب الاجتماعية في قانون المالية، وماذا أعدت الحكومة في سياستها الاجتماعية.

طبعا السيد رئيس الحكومة أمس كان عندو جواب مفصل حول كل المبادرات التي قامت بها الحكومة في المجال الاجتماعي.

طبعا سأجيبكم عن الجانب المرتبط بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، لأن هذا القطاع هو قطاع اجتماعي اقتصادي

يفوق في الناتج الداخلي الخام؟

هل بهذه الإمكانيات المرصودة يمكن معالجة جميع القضايا والمساهمة، أعطيتوا أمثلة ديال دار الصانع إلى آخره هي مبادرة طيبة جدا، لكن تبقى محدودة المساهمة في النسيج الاقتصادي الوطني، لكي ترقى بالمساهمة ديال الناتج الداخلي الخام وتكون في المستوى المطلوب.

السيدة الوزيرة، قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي هو مشغل كبير داخل وطننا، ولكن يعتمد على أصابع وأنامل وكذلك على مواهب قدرات ديال أولاد بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أضيف فيما تبقى من الوقت أن المسؤولية هي ماشي فقط مسؤولية حكومية في هذا الشأن، لأن تطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتضامني مرتبط بمجتمع ومرتبب بالفاعلين، فيهم القطاع الخاص طبعا كايين الحكومة، ولكن القطاع الخاص عندو دور كبير وكايين المبادرات، وهنا القضية ديال المبادرات مهمة جدا لأنو في مجموعة ديال الدول تنلقاو التطور في هاذ الشأن والانخراط ديال الشباب بفعل المبادرات اللي طبعا كتحتاج إلى مواكبة، إلى مساندة.

فاليوم في بلادنا من الناحية القانونية القانون 112.12 تيتعتبر دعامة أساسية لهاذ النوع من الأعمال، هو اللي أعطانا أننا اليوم وصلنا لنسبة ديال الساكنة النشيطة المساهمة في الاقتصاد الاجتماعي تقريبا 5% وهذا مهم جدا بالنسبة لنا ونطمح أننا نطورها، لأن بمجرد ما خرج هذا القانون تقريبا إنضافت كانت عندنا 16000 تعاونية ولينا في 19000 تعاونية، وهذا تياكد أنه اليوم كايين، كيف ما قلت، خزان في المغرب يمكن لنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وأخر سؤال في قطاع الشؤون الخارجية، وموضوعه تنسيق جهود مؤسسات الرسمية للدولة في مجال الدبلوماسية وقضية الوحدة الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

تعمل مختلف المؤسسات الرسمية للدولة والمجالس الاستشارية بمستويات مختلفة في مجال الدبلوماسية والمساوي الهادفة لربط علاقات مع نظيراتها في البلدان الشقيقة والصديقة، وهو ما أكسبها طبعا خبرات مهمة في المجال وبوأ البعض منها مكانة معتبرة في التجمعات الدولية والإقليمية.

وإذا كانت هذه المؤسسات والمجالس قد وضعت ضمن انشغالاتها التعريف بالتجربة المغربية، فإنها تضع كذلك ضمن اهتماماتها قضية الوحدة الوطنية والدور الذي يلعبه المغرب في المنطقة في مجال الأمن والهجرة.

لذا، نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة، ما هي التدابير التي تقومون بها لتنسيق جهود مختلف المؤسسات الرسمية للدولة بما يقوي من الدبلوماسية المغربية والحضور المكثف في المنتديات الدولية والقارية والإقليمية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة منية بوسته، كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

فبالفعل قضية ديال الأداء الدبلوماسي تحت التوجيهات السامية تستدعي تظافر جهود جميع المتدخلين، وهاذ المتدخلين فيهم بالفعل الجهاز الحكومي الدبلوماسي، فيهم مؤسسات رسمية، كذلك إلى مختلف المتدخلين سواء مجتمع مدني، القطاع الخاص، بالإضافة إلى ما نسميه بالدبلوماسية الترابية في إطار التوأمة، والعمل الجامعي لأن حتى هو كيكون مهم جدا، خصوصا بحال القضية الوطنية لتنوير الرأي، باش أن حتى هو يكون كيساهم في المنتديات للتعريف بالقضية الوطنية، وكما أشرت في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، فهذا كله كيستدعي بالطبع أن يكون تضافر وتنسيق ما بين جهود مختلف المتدخلين.

ففي ما يخص المحاور اللي كتشتغل عليهم الوزارة، وغادي نحددنا في أربعة ديال النقاط:

الحضور ديال المغرب على مستوى هاته التنظيمات.

لكن، السيدة الوزيرة، الملاحظ بأن كايين هناك نوع من التقصير أعتقد في هاذ الجانب، لأنكم تحدثوا على توفير المعلومة، على الجانب الاستشاري، على الجانب التنسيقي، ولكن كايين ضعف، فمثلا الوفود التي تمثل البرلمان، مثلا إلى خذينا النموذج ديال مجلس المستشارين ما كايينش تنسيق، رغم أن الوزارة كايين مديريات الدبلوماسية فيها واحد المديرية مهمة هي مديرية الدبلوماسية العامة والعلاقات مع الفاعلين الغير الحكوميين، ولكن السؤال هنا مدى تفعيل هاذ التواصل والتسهيل ديال التواصل والحصول على المعلومة، فبالتالي أعتقد أن المطلوب من هاذ السؤال، السيدة الوزيرة، هو بذل مجهود أكثر في تفعيل هذه المديرية وخلق آليات للتنسيق والتعاون في هاذ الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون

الدولي:

شكرا السيد المستشار، بالفعل احنا الغاية ديالنا هي نشتغلو جميعا باش يكون هناك واحد الأداء متميز، فبغيت ندير واحد الإضافة وعاد نقول واحد جوج ديال الاقتراحات.

الإضافة الأولى هو أنه في إطار التعاون الدولي كايين هناك عدة، كايين الشق السياسي والاقتصادي وتوظيفه تقريبا كاع في الاتفاقيات والإطار اللي كنتفاوضو من أجله، أن كايين شق متعلق بالتعاون البرلماني أو الدبلوماسية البرلمانية، وفي هاذ الإطار لاحظنا واحد الدينامية متميزة في البرلمان بقبتيه في استقبال الوفود أو في مشاركة الوفود في الخارج، وإن شاء الله كنتمنناو أنه تكون منتديات برلمانية وتعزيز الحوار وغيره.

فيما يخص المقترحات ديالكم من بين المسائل اللي كان أشار لها السيد الوزير في إحدى الاجتماعات أنه تكون هناك مع اللجان اللي مهمة بالشؤون الخارجية لا في المستشارين قلنا تكون هناك اجتماعات تنسيقية اللي نشتغلو فيها أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان عندو تدخل، تفضل.

كايين الجانب الأولي هو توفير المعلومة، يعني أنه الوزارة عن طريق المديرية ديالها مستعدة باش توفر جميع المعلومات الضرورية فيما يخص المستجدات بعض القضايا ولكن كذلك في ما يخص بعض الملفات الحساسة خصوصا المرتبطة بالقضية الوطنية؛

الجانب الثاني هو الاستشاري، فكنتوصل بمجموعة ديال الطلبات لإبداء الرأي بخصوص التصريحات، بخصوص المداخلات، بخصوص كذلك بعض الترشيحات أو التصويت علما، فهذا كذلك قنوات التواصل كايينة ومتواجدة؛

الجانب التنسيقي، اللي كنظن هو أساسي أنه من اللي كايين حضور مغربي في بعض المؤتمرات أو الندوات كايين هناك واحد العمل تنسيقي ما بين الوزارات المعنية وحتى مع المؤسسات التي تمثل المغرب باش يكون هناك توحيد الرأي وتكون كذلك المساهمة ديالنا بالفعالية اللي بغينا؛

والنقطة الأخيرة اللي بغيت نشير لها، وهو أنه الوزارة تكون في بعض الأحيان على حسب المنتديات والأهمية ديالها، أنها تكون حريصة باش تكون مشاركة ديال البرلمان بغرفتيه في بعض المنتديات، لأنه كايين التمثيل البرلماني عندو نجاعة وعندو واحد الإيجابية كبيرة جدا في ما يخص يعني الدفاع عن بعض القضايا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السيد الوزير كيطلب نقطة نظام؟ لا مازال ما كمناش، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة نحن نتناغم مع الجواب اللي أدليتوا به، خاصة في ظل الدينامية الموجودة على المستوى الدبلوماسي والتحركات ديال جلالة الملك وكذلك العمل الحكومي الدؤوب في هذا الإطار، لكن هاذ العمل يحتاج إلى كما أشرتم إلى التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وكذلك التفاعل والتكامل بين الدبلوماسية الموازية والدبلوماسية الرسمية، فكايين ما أسميتموه في جوابكم بالجهاز الحكومي الدبلوماسي، وكايين مجموعة من الهيئات الاستشارية التي تقوم بهاذ العمل أو الدبلوماسية الموازية، كايين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كايين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كايين البرلمان بغرفتيه الأولى والثانية، خاصة وأنا كنتحدثو إلى تحدثنا على العمل البرلماني أن عندنا تمثليات في مجموعة من المؤسسات التي إذا ما استثمرنا التواجد ديالنا كمؤسسات أو لا كبرلمان، من الممكن أن نعزز

الزيادة في (TVA) وليس الزيادة في الدواء، هو أصلا الزيادة في (TVA) تؤدي إلى الزيادة في أسعار الدواء هاذي معروفة، ولكن ما دام نفوا هذالك المعطى ماشي مشكل نديرو السحب، ولكن مع النفي اللي داروا لهذالك المعطى ديالهم ما قالوش وقعت الزيادة في..

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نشكر السيد الوزير على سحبه بناء على مطلب الإخوان، أرجوك خلمها بحلاوتها.

شكرا لكم على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة، ونتقل إلى جلسة تشريعية يترأسها الأستاذ السيد عبد القادر سلامة، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا تفاعلا مع الإخوان الذين طرحوا بعض القضايا سواء في المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أو في فريق الأصالة والمعاصرة.

أولا كان بودي أن أسحب أو أعتذر بحكم العلاقة الإيجابية التي تجمعي مع عموم المستشارين، ولكن حتى الإخوان لأن ما يحركهم هو الغيرة الوطنية، لكن عندما استمعت للكلمة ديال الأخ وقال بأنهم قالوا

محضر الجلسة الخامسة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 9 ربيع الأول 1439 هـ (28 نوفمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: سبع عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة عشرة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدات والسادة،

الأخ السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

وقبل الشروع في مناقشة نصوص هذا القانون، أود باسمكم أن أشكر السيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك كافة أعضائها وكذلك السيد الوزير على المجهودات الجبارة التي بذلوها وهم يدرسون ويحللون في نصوص هذا القانون، والكلمة للحكومة لتقديم القانون، تفضل السيد الوزير.

السيد راشد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر بهذا العرض الموجز حول مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، الذي جاء تفعيلا لمقتضيات الفصول 33، 170، 171 من الدستور، والتي نصت على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي كآلية من ضمن آليات أخرى لتيسير سبل رصد التحولات التي يعيشها الشباب وتقديم مقترحات إلى السلطات العمومية قصد اتخاذ التدابير اللازمة لدمج الشباب في الحياة النشيطة

والعامة والجمعية ودعم مساهمتهم في مسار التنمية.

ويأتي هذا المشروع كذلك في السياق المجهودات المبذولة من طرف المملكة المغربية لتعزيز فرص وإمكانيات المشاركة المؤسساتية للشباب، انسجاما في الآن ذاته مع الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018، حيث دعى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى الإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتبعية وضعية الشباب.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني التأكيد على أن التنصيب على دستورية هذا المجلس يعد نقلة نوعية في مجال ترصيد الدور الهام والإيجابي للشباب داخل البناء المؤسساتي المغربي، واعترافا بدورهم المهم في تكريس دعائم الديمقراطية التشاركية وتحقيق مفهوم المواطنة الإيجابية التي ذكرها الخطاب الملكي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يحدد مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي إطارا قانونيا متكاملًا لتقديم الاستشارة لبلورة السياسة العمومية المتعلقة بقضايا الشباب والعمل الجماعي، من خلال إبداء آرائه الاستشارية في كل القضايا التي تحال عليه من لدن صاحب الجلالة ورئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، وكذا مشاريع الاستراتيجيات التي تعدها الحكومة في مجال النهوض بأوضاع الشباب وتطوير العمل الجماعي وإنجاز الدراسات والأبحاث التي تخص قضايا الشباب والعمل الجماعي والإسهام في وضع منظومة مرجعية متكاملة لحكامه العمل الجماعي.

وبخصوص تشكيلة مجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، فإن مشروع القانون المعروض على أنظاركم يحدد عدد أعضائه في 30 عضوا من الشخصيات ذات التجربة والخبرة والكفاءة والإلمام بقضايا الشباب والعمل الجماعي، يعينون من لدن صاحب الجلالة ورئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

أما فيما يخص الهيكلية الداخلية، فإن مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي ينص على إحداث هيئتين على النحو التالي:

هيئة مكلفة بقضايا الشباب، وهيئة مكلفة بالعمل الجماعي، حيث ستمارس كل هيئة على حدى الاختصاصات الموكولة للمجلس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يفوتني بهذه المناسبة أن أقدم بجزيل الشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على تفاعلهم والمجهود القيم الذي بذلوه من أجل دراسة مشروع القانون الذي بين أيديكم ومناقشته وتجويده وملاءمة

التعديل ديالنا هو راه متماشي مع التوجهات الدولية ديال المنظمات الدولية منها منظمات الأمم المتحدة ومنها منظمة اليونسكو، وكذلك التوجهات ديال المنظمات الحقوقية، وفي ذلك عندنا رأي ديال المجلس الاستشاري ديال حقوق الإنسان، وعندنا كذلك في مجلس النواب الفئة ديال الشباب اللي كذلك تقدمت في النظام الداخلي وتقدمت للمحكمة الدستورية واللي وافقت عليها المحكمة الدستورية.

إذن اللائحة هو ما بين 18، 15، 20 سنة على أي نتافقوا عليها 40 سنة، هذا هو التعديل ديالنا إذن المقصود بالشباب في مدلول هذا القانون هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى نقدر نتفقو عليه و40 سنة ما بين 15، 20 سنة إلى 40 سنة، نديرو 18 سنة.

نديرو 20 السيد البارما كايين حتى مشكل السيد الرئيس، متفقين على 20 لأن من بعد غادي تطرح لنا إشكال واش 40، واش 45، واش 50 سنة، شكون هما هاذ الشباب، التعيينات إلى آخره يعني كايين واحد الإشكال نوع من الضبابية اللي يجب الحسم فيها فيما يخص هذا النوع من الوضوح غادي يكون، واحنا عندنا المرجعيات الدولية كما قلت والحقوقية والقانونية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

غير التعديل الذي هو أمامي بين 15 و40 سنة التعديل اللي عندكم، الآن موقف الحكومة من هاذ التعديل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

في إطار الديمقراطية التمثيلية، لما نكون بصدد انتخاب ممثلين للساكنة تحدد مجموعة من الشروط، من بين الشروط حسن السيرة إلى غير ذلك، بالإضافة إلى السن الذي تم تحديده في مجلس النواب وهو هم الديمقراطية التمثيلية وهو ما تنص عليه جميع الاتفاقيات الدولية والحقوقية.

لما يتعلق الأمر بقضية أخرى اللي احنا بصدها، رصد ظاهرة الشباب وما التحولات إلى غير ذلك السلوك، القيم هذا، فهي ليس لها حد، هي مفتوحة تتحول بتحول المجتمع.

هذا جانب، لأنه المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، إذا حددنا السن للشباب ماذا سنفعل بالنسبة للعمل الجمعي، هل سنحدد له سنا كذلك؟ وهذا كان فيه نقاش في اللجنة، وقع فيه واحد النوع ديال هذا، وفعلا تعادلت الأصوات وأنا أحترم الاقتراح وجابوا الإخوان المبرر ديال مجلس النواب، مجلس النواب ديمقراطية تمثيلية

مقتضياته، بما سيمكن بلادنا من تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بتصوير السياسات العمومية ذات الصلة بقضايا الشباب والعمل الجمعي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد كما تعلمون بأنه التقرير موزع علينا جميعا وعليكم، وبالتالي إذا كان المقرر موجود له الحق باش يقدم التقرير في اللجنة، إذا لم يكن غادي نعتبرو بأن التقرير قرأه الجميع، وفي يد الجميع.

شكرا.

باب المناقشة، في باب المناقشة أعتقد بأنه الأغلبية الساحقة اتفقوا باش يقدموا المداخلات كتابية، إذا كان ذلك فليفضل السيد.. خوذها عليهم المداخلات.

ننتقل للتصويت على المواد التي يتألف منها مشروع القانون:

المادة الأولى.

المادة الأولى ورد بشأنها تعديل مرفوع من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجلسة العامة، هذه طبقا لأحكام المادة 72 من النظام الداخلي للمجلس، وذلك بعد تعادل الأصوات بشأنه في اللجنة، وهاذ المادة 72 كما تعلمون من النظام الداخلي تنص إذا تعادلت الأصوات فترفع اللجنة للجلسة للبت فيها والتصويت عليها.

وقبل البت في هذا التعديل، أشير إلى أن اللجنة أدخلت بالإجماع تعديلا على هذه المادة، غادي نعرض هذا التعديل للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

التعديل الذي وافقت عليه بالإجماع اللجنة والذي موجود في التقرير الموزع عليكم.

المعارضون: لا أحد.

وننتقل الآن إلى تعديل فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ التعديل في الباب الأول والأحكام العامة، المقصود به هو تدقيق الفئة العمرية ديال الشباب لأن القانون مزيان ولكن أشنو هما أشنو هي (la définition) ديال الشباب، أشنو هي الفئة المعربة ديالهم؟ وهنا

الموافقون: بالإجماع. المادة 12:	انتخابات، شروط، هذه ليست بديمقراطية تمثيلية هذه تقوم برصد قضايا ديال الشباب داخل المجتمع، لهذا السيد الرئيس الحكومة لا تقبل هذا التعديل. شكرا.
الموافقون: بالإجماع. المادة 13:	السيد رئيس الجلسة:
الموافقون: بالإجماع. المادة 14:	شكرا السيد الوزير.
الموافقون: بالإجماع. المادة 15:	غادي نعرض هذا التعديل للتصويت.. شكرا إذا سهلت الأمور، شكرا.
الموافقون: بالإجماع. المادة 16:	غادي نعرض المادة الأولى للتصويت: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 17:	غادي نعرض للتصويت عنوان الباب الثاني من المشروع، كما عدلته اللجنة طبعا.
الموافقون: بالإجماع. المادة 18:	بالإجماع، شكرا
الموافقون: بالإجماع. المادة 19:	المادة 2: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 20 كما عدلتها اللجنة:	المادة 3: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 21 كما عدلتها اللجنة:	المادة 4: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 22:	المادة 5: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 23:	المادة 6: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 24:	المادة 7: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 25:	المادة 8، كما عدلتها اللجنة:
الموافقون: بالإجماع. المادة 26:	المادة 9: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 10: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 11: بالإجماع.

أو استدعاء لا مبرر له، نعم نحن اليوم في قلب النقاش الدستوري عموماً، وفي قلب النقاش حول الهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور، مع ما يفرضه كل ذلك من وجوب التأكيد على أن إحداث هذه المؤسسة بموجب الفصل 33 من الدستور، إلى جانب ما تضمنه القانون التنظيمي لمجلس النواب سنة 2011، بخصوص الدائرة الانتخابية الوطنية التي فتحت للشباب كانت إلى جانب عناصر أخرى جواباً من "بلادنا" على الحراك الشبابي المغربي الواعي والمسؤول الذي عرفته بلادنا سنة 2011 والذي أثبت أن شبابنا يمتلك وعياً سياسياً، ويكثر بالمسألة الحقوقية والحريات كأساس للعيش المشترك وللعقد الاجتماعي، حيث قاد الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية بتفاعل كبير مع تطلعات فئة كبيرة من الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

لقد شكل الخطاب الملكي ل 09 مارس 2011 حدثاً سياسياً كبيراً في الساحة السياسية ومنعطفاً تاريخياً في مجال الديمقراطية وانخراطاً جريئاً في مسلسل الإصلاح السياسي والمؤسساتي في المغرب حيث رسم جلالة الملك من خلال خطابه خارطة طريق جديدة للنظام السياسي المغربي.

فالأمل التي صاحبت وأعقبت الخطاب الملكي ترجمها التجاوب الوجداني بين جلالة الملك وبين شعبه الوفي، ذلك التجاوب الذي أثمر دستور فاتح يوليوز 2011، ومكن بلادنا من الانخراط في التحولات الدستورية والسياسية عز نظيرها في المنطقة.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون رقم 89.15 بهم في شق أساس منه الشباب الذي يشكل 60% من مجموع السكان، الذي يعتبر رصيماً استراتيجياً كبيراً، وفي دولة كالمغرب، تعرف تحولاً ديمقراطياً عميقاً يحث الخطى نحو آفاق الحرية والكرامة الإنسانية.

فمن نافل القول التذكير بأن الأعطاب الكبرى التي تعاني منها بلادنا تهم بشكل مباشر هذه الفئة، سواء ما يرتبط بأزمة البطالة، أو بأزمة التعليم أو مشاكل الغلو والجريمة والاستيلاء الثقافي والقيمي، علاوة على مطالب العدالة والكرامة والمساواة والتصدي للفساد التي ما فتئ الشباب المغربي يعبر عنها في كل محطة، فمسؤوليتنا جميعاً أن نعمل على أن يستعيد الشباب المغربي ثقتهم، في أنفسهم أولاً وفي مؤسسات بلادهم ثانياً.

السيد الرئيس،

كان حرصنا شديداً على المتابعة الدقيقة للمسار التشريعي الذي مر منه مشروع القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، منذ إحداث لجنة تقنية لدى وزارة الشباب والرياضة، والتي أعدت مسودة مشروع قانون، مروراً بإعداد الأمانة العامة للحكومة ومجلس النواب للمشروع الحالي، وبهمنا في الفريق

المادة 27 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

بذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

رفعت الجلسة، وشكراً.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم بمداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين حول مشروع رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

السيد الرئيس،

بداية، نعبر عن اعتزازنا في الفريق الاستقلالي بهذه اللحظة الدستورية المتميزة التي تشكل استمرار الانخراط القوي لمجلس المستشارين في تنزيل مضامين دستور 2011، الدستور الذي يسمو كغيره من الدساتير ذات التقاليد الديمقراطية، فهو يكرس الحقوق والحريات الأساسية بشكل أكثر جرأة ووضوحاً في الأسلوب والمضمون معاً، الدستور الذي شكل بفضل الإرادة الملكية القوية والصادقة، وبفضل نضالات القوى الوطنية الديمقراطية، وبفضل الحراك الشبابي المغربي الناضج والمسؤول، ثمرة الاستثناء المغربي بكل ما تختزنه هذه الكلمة من استحضار لمسار بلادنا الطويل نحو إرساء أسس الديمقراطية الحققة.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، جاء إعمالاً لأحكام الدستور ولاسيما تلك الواردة في الفصول 33 و170 و171، وحيث أن هذه المؤسسة تندرج ضمن هيئات الحكامة التي أفرد لها الدستور الباب الثاني عشر منه، فإن الحديث عن الدستور وعن الكتلة الدستورية برمتها ليس ترفاً في هذه الحالة

جاء تأليفه مفاجئاً بصورة غير منسجمة مع إتساع القاعدة الشبابية والجمعية، عدد أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين يناهز 110 عضو في حين هذا المجلس 30 عضو، فنجاح المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي في تمثيل جميع الجهات رهين بالأساس في الرفع من عدد أعضاءه مادامت العضوية داخله تطوعية، فالتقليص قد يكون مفهوماً عندما يرتبط بالتكاليف المالية.

7- على الرغم من أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي يعد أحد هيئات الديمقراطية التشاركية، كما تضمنها الباب الثاني عشر من الدستور، إلا أنه لم يخول للمجلس أي اختصاص استشاري فيما يتعلق بتقديم العرائض والملمات في مجال التشريع، بحيث سنكون أمام تشتت للمنظومة القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية، لنجد أنفسنا أمام مجلس للخبرة في موضوعي الشباب والعمل الجمعي وهو ما يتعارض مع توصيات الحوارات واللقاءات التشاورية السابقة التي كانت تريد أن تجعل من المجلس مجلساً لتمثيل الشباب والجمعويين وليس تحويله إلى مكتب دراسات بدون هوية عمرية.

8- إن اختصاصات المجلس كما وردت في المادة الثانية من المشروع ضعيفة، وقد قدمنا العديد من التعديلات بغية تقويتها، ولكن جوهرت بالرفض، كما أن تركيبة المجلس المحددة في 30 عضواً، لن تسعف المجلس في الاضطلاع بدوره الدستوري الاستشاري، لقد دافعنا عن تركيبة قوية للمجلس، تضم من بين ما تضمنه الشبيبات الحزبية، ففكرة الدفاع عن حضور شباب الأحزاب داخل هذه المؤسسة تستند إلى فكرة أساس سنستمر في الدفاع عنها وهي "الفكرة الحزبية" التي تتعرض اليوم كما تعرضت في الماضي، وكما ستعرض له في المستقبل، إلى هجوم سلبي يروم تقويض الوسائط الدستورية، وهو الأمر الذي يشكل خطراً محدقاً بالاستقرار الذي تنعم به بلادنا..

9- لا يشير المشروع إلى مبدأ المناصفة الذي دافعنا عنه داخل اللجنة، لكن الحكومة اكتفت بالإشارة إلى أن أعضاء المجلس سيختارون من بين الشخصيات ذات التجربة والكفاءة والإلمام بقضايا الشباب والعمل الجمعي، وهو ما نرى فيه عدم الاستجابة للتوجهات العامة لدستور 2011، الذي نصّ على مبدأ المساواة في أفق المناصفة، فمشروع قانون المجلس في صيغته الحالية لا يستجيب ولو لجزء بسيط من حاجيات الشباب.

10- عدم التنصيص في مشروع القانون على اعتماد المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي للمقاربة التشاركية مع اللجنة المتعلقة بالشباب المنصوص عليها في القسم الثالث من القانون التنظيمي رقم 111.14. وبين اللجان الجماعية المتعلقة بتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 113.14، من أجل عمل متقارب ومنتهج.

الاستقلالي للوحدة والتعددية التأكيد على الملاحظات التالية:

1- لقد بلغ مجموع التعديلات التي قدمت حول هذا المشروع 85 تعديلاً منها 40 تعديل تقدم بها الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، وهو رقم (أي 85) لا يخلو من دلالة، مرتبطة بشكل أساسي بقناعة جماعية تم التعبير عنها بوضوح من لدن جميع الفرقاء بأن مضامين هذا المشروع لا تستجيب لانتظارات وآمال الحركة الشبابية والحركة الجمعية في بلادنا.

2- لقد جاءت مضامين هذا المشروع، بعيدة كل البعد عن مضامين المسودة التي أعدتها اللجنة التي أحدثتها وزارة الشباب والرياضة نفسها، وهو الأمر الذي طرح ويطرح بالنسبة لجميع الفاعلين الذين تابعوا المسار التشريعي المضطرب لهذا المشروع، العديد من الأسئلة المشروعة منها، جدوى إحداث اللجان التقنية لدى القطاعات الحكومية لإعداد مسودات مشاريع القوانين، وعن جدوى هدر الزمن بإجراء العديد من المشاورات مع المنظمات الشبابية والجمعيات دون أن يتم الأخذ بأي من ملاحظاتهم وملتمساتهم.

3- المشروع جاء فقيراً على مستوى المعاني والدلالات المرتبطة بالشباب وغير القابلة للقياس حيث يحتاج فعلاً إلى مراجعات ونواتج جديدة في عدة أبواب حتى يعبر فعلاً عن مؤسسة حكاماتية جاء بها الدستور وانتظرها الشباب المغربي بشغف، ومن تلك المفاهيم نذكر، الجمعيات المهتمة بقضايا الشباب والجمعيات الأكثر نشاطاً.

4- إن مضامين هذا المشروع تخل بمبدأ "الانسجام التشريعي" الذي أكد عليه المجلس الدستوري في العديد من قراراته، فكيف يمكن تفسير أن الحكومة دفعت بعدم قبول العديد من التعديلات التي تروم ملاءمة مضمون هذا المشروع مع قوانين الهيئات الواردة في الباب الثاني عشر من الدستور، والتي صدرت خلال الولاية التشريعية السابقة، وخصوصاً هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، والتي تهم بالإضافة إلى المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي كل من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

5- إن المشروع بصيغته الحالية المعروضة علينا، ستجعلنا أمام هيئة ستولد ميتة، ودليلنا على ذلك عدم تنصيص المشروع، على مكتب للمجلس وعدم تمتيع العاملين به بنظام أساسي خاص أسوة بالعديد من المؤسسات الاستشارية الدستورية، وحرمان المجلس من حق الإحالة الذاتية، وكذا التحديد الحصري لعدد لجان المجلس.

6- إن مضامين المشروع تكرر ترابعية مخالفة للدستور ما بين هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، الواردة ضمن الباب الثاني عشر، إذ كيف يمكن فهم رفض الحكومة تضمين مشروع القانون هذا بعض الآليات التي منحها المشرع للهيئات المماثلة له مثلاً مكتب المجلس، أو الرفع من عدد أعضاء المجلس التي

الشباب في الحياة العامة، ودفعهم إلى المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ببلادنا.

وقد أثار هذا الموضوع، تساؤلات عدّة تجرّد مُبرراتها ومنطلقاتها في الواقع المتردي للشباب المغربي، واقع سمته الأساسية ارتفاع نسبة البطالة، والانتشار المهول لبعض الآفات الإجتماعية في صفوف الشباب، كالإدمان على المخدرات واللجوء إلى الإجريمة والانتماء للجماعات المتطرفة، وكذا عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية والجموعية... وغيرها من الإشكالات العميقة التي يعانها شبابنا اليوم.

هذا ما تؤكده مختلف التقارير الصادرة سواء عن المنظمات الدولية أو حتى الوطنية، حيث جاء في تقرير سابق للمندوبية السامية للتخطيط أنّ نسبة الشباب المنخرطين في حزب سياسي لا تتعدى 1%، بينما لا تتجاوز نسبة الذين يحضرون اللقاءات التي تنظمها الأحزاب السياسية أو النقابات 4%.

السيد الوزير،

في هذا السياق جاء مشروع قانون رقم 89.15، الذي نحن بصدد مناقشته الآن، والذي يُنتظرُ من إحدائه توفير آلية مؤسساتية مهمتها تقديم إجابات ومبادرات حول مختلف التحديات المطروحة على المغرب، وأن تكون في قلب السياسات العمومية، المرتبطة بقضايا الشباب والعمل الجموعي.

لكن ومع كامل الأسف، نجد أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة، بعيد كل البعد عن انتظارات مختلف الفاعلين المدنيين والجموعيين، وكذلك بعيد عن طموحات وتطلعات الشباب المغربي التواق إلى إنفتاح سياسي يمكنه من التعبير عن آراءه وتصورات، ويساهم مساهمة فعالة في تطوير بلاده على كافة المستويات، بل جاء معاكسا لكل التوقعات ومفاجأ حتى للمشاركين في الحوار الوطني، فقد أكدوا أن ما جاء به مشروع القانون مخالف تماما لمخرجات الحوار، وأن الحكومة تعاملت بمنطق اللامبالاة مع مقترحاتهم متسائلين عن الجدوى من مثل هذه الحوارات إن كانت مخرجاتها لن يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة وأخذها بعين الاعتبار أثناء صياغة مشاريع القوانين.

السيد الوزير،

خلال مناقشة مشروع القانون داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، حاولنا التوقف عند ثلاث نقاط باعتبارها أساسية تتعلق ب: اختصاصات المجلس، عدد أعضائه وطريقة تحديدهم، ثم أجهزة المجلس واختصاصاتها.

صحيح أن الطابع الاستشاري للمجلس محدد ومحسوم سلفا بمقتضى الفصولين 33 و 170 من الدستور، لكن لا بد أن نشير إلى أن هذا الأمر سيجعل فعالية هذه الهيئة الدستورية مرتبطة أساسا بإرادة الحكومة، إذ يبقى لها كامل الحرية في قبول آراء وتوصيات المجلس

11- إن مشروع القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي يثير عدة تساؤلات في مدى دستوريته ومطابقته للدستور، خصوصا ما تضمنه الفصل 33 وكذا ما ورد بشأنه في الباب الثاني عشر.

السيد الرئيس،

على امتداد المسار التشريعي الذي مر منه هذا المشروع، كنا عمليا أمام رؤيتان، رؤية دافعنا عنها، وتبتغي إحداث مؤسسة استشارية دستورية قوية، ملائمة لمضامين الدستور وتنسجم وقرارات المجلس الدستوري ذات الصلة بهيئات الحكامة، وتراعي مضامين القوانين التي صدرت ذات الصلة بالهيئات الواردة في الباب الثاني عشر، هيئة يمكن أن تساهم في تأطير واحتضان النقاش المجتمعي حول قضايا الشباب والمجتمع المدني، وما بين رؤية أخرى اعتبرت بوعي أو بدونه أن هذا المجلس مجرد عبء دستوري، يجب التخلص منه كيفما اتفق، وبتجاهل عمدي لمضامين القوانين المحدث للهيئات المماثلة لهذا المجلس، وقد صمت الحكومة أذانا عن مذكرات ونداءات ومناقشات ومرافعات العديد من مكونات الحركة الشبابية والحركة الجموعية في بلادنا، التي كانت تطمح إلى أن يكون بالفعل مجلسا يحقق التعددية ويقوي من الأفكار المقدمة للنهوض بالعمل الشبابي بالمغرب، فالإضافة النوعية التي يمكن أن يضيفها إلى الحياة الشبابية المغربية بشكل خاص والحياة العامة بشكل عام لا يعني البتة إغفال دور الهيئات والمؤسسات الأخرى بالنظر للتقاطع الكبير الذي يميز متطلبات الشباب بين مؤسسات وإرادات عدة، هذا فضلا عن التواجد والحراك اليومي المفروض القيام به من قبل الشباب والفعاليات الشبابية من منطلق أن كل مكسب حتى ولو على علته يتطلب تحصينا وحماية كلبنة أولى في افق بناء ما تبقى من المسار.

والسلام عليكم.

- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي.

من بين أهم المستجدات الدستورية، التي جاء بها دستور 2011، هي تنصيبه على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي، بإعتباره مؤسسة دستورية تُعنى بقضايا الشباب والعمل الجموعي، حيث نص الفصل 33 على ضرورة إلزام السلطات العمومية باتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق جملة من الأهداف والغايات الرامية إلى إدماج

فقط بإمكانهم تتبع مختلف قضايا الشباب والعمل الجماعي على مختلف الأصعدة؟ وهل بإمكانهم التواصل والإنصات للشباب المغربي بمختلف ربوع المملكة؟

كما نتساءل عن كيف يمكن التوفيق بين إمكانية إحداث فروع جهوية للمجلس، وعدد أعضائه محدود في 30 عضوا فقط؟ من إذن سيتولى مهمة التواجد بالمقر المركزي وبالفروع الجهوية؟ اعتقد السيد الوزير أن هذا الأمر وحده يفرض ضرورة مراجعة عدد أعضاء المجلس.

بناء على ما سبق ذكره، وبالنظر للأهمية البالغة لهذا المشروع قانون، والذي تزامن عرضه على أنظار مجلسنا مع خطاب صاحب الجلالة الذي أكد فيه على أن تأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن أهمية وملحاحية إحداث هذه الآلية تدعونا إلى التصويت عليه بالموافقة مع أننا سنتابع في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين العمل والاجتهاد من أجل تقويته وتجويده تعزيزا للدينامية المؤسساتية التي تشهدها بلادنا من جهة، ومن جهة أخرى توفير إطار مؤسسي للنهوض بأوضاع الشباب وتأهيلهم للمساهمة في تعزيز المسار الديمقراطي والتنموي ببلادنا.

- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمناسبة مناقشة مشروع القانون الذي بين أيدينا والذي يقضي بإحداث أحد أهم الهيئات التي نص عليها دستور 2011، وهو المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، وبالتالي فهذا النص التشريعي يدخل في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لاستكمال التنزيل المؤسسي لما نص عليه دستور المملكة.

يحظى الشباب بعناية خاصة من طرف جلالة الملك، حفظه الله، فهو ما فتئ يدعو إلى ضرورة النهوض بأوضاع الشباب، باعتبارهم ثروة وطنية حقيقية، وهو ما يعكس الإرادة بالرفق بهذه الهيئة إلى مستوى هيئة دستورية.

لقد برهن الشباب المغربي في مناسبات عدة على نضجه ومسؤوليته وقدم تضحيات واسعة في سبيل الدفاع عن ثوابت الأمة المغربية، كما انخرط بوعي ومسؤولية في مختلف المحطات التي كانت تقتضي تعبئة جماعية، إلا أنه مع الأسف لم يحظ بالاهتمام المطلوب في السياسات العمومية.

ولعل هذا ما يبرر الإحصائيات الأخيرة والمخيفة عن واقع الشباب

وتنزيلها عبر سياساتها العمومية، أو رفضها وإبقائها حبرا على ورق أو في حكم المؤجل.

ومن أن أجل تدارك هذا الإشكال، وأمام إنعدام إمكانية إلزام الحكومة بأراء المجلس وتوصياته، وحتى لا يتم تحويله إلى مجلس صوري لا دور له، اقترحنا داخل اللجنة تعديلا يرمي إلى إلزام الحكومة على الأقل بإعداد تقارير دورية تُضمّن درجة التفاعل مع تقارير وآراء المجلس ومآلها، وتتضمن في الوقت نفسه تعليل رفضها لتوصياته، وبهذا نكون قد منحنا المجلس قوة إقتراحية واضحة وبينه دون المساس بطابعه الاستشاري أو المخالفة للمقتضيات الدستورية، وهو التعديل الذي رفضته الحكومة مع كامل الأسف.

السيد الوزير؛

أما بخصوص تأليفه يحدد مشروع القانون عدد أعضاء المجلس في 30 عضوا، 10 يعيّنهم الملك و10 يعيّنهم رئيس الحكومة، فيما يعين البرلمان بمجلسيه 10 آخرين، طبعا يراعى في كل التعيينات هيكلية المجلس، وتمثيلية الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، بالنسبة لرئيس الحكومة.

ما يمكن أن نسجله في هذا الصدد، وما سجله أيضا جل إن لم نقل كل الفاعلين والمهتمين بالشأن الشبابي، هو غياب معايير التمثيل الحقيقي للشباب الفاعل ومختلف الديناميات المجتمعية الجادة، فعلى الرغم من رفع عدد الأعضاء من 25 عضوا بالمشروع المقدم من لدن الحكومة، إلى 30 عضو بعد مناقشة المشروع بمجلس النواب، يبقى هذا العدد هزيل جدا، ومن الصعب أن يمكن المجلس من لعب أدواره كما يجب، لدى سبق لنا وطالبنا من الحكومة خلال المناقشة داخل اللجنة، أن تعمل على رفع عدد أعضاء المجلس بما يتناسب وتمثيلية أوسع للشباب ولجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، خاص وأن ذلك لن يكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير، مادام أن العضوية بالمجلس تطوعية. وذلك انطلاقا من المقترحات التي تقدم بها عدد من الفاعلين خلال الحوار الوطني، والتي ترمي إلى الرفع من عدد أعضاء المجلس إلى 102 عضوا على الأقل، أي 51 عضوا لكل هيئة مع مراعاة تمثيلية مختلف التوجهات السياسية وكذا الجمعيات والمنظمات النشيطة والفاعلة، فلا نعرف لماذا رفضت الحكومة مقترحهم هذا، رغم أن لدينا مجالس عدد أعضائها يقارب المائة 100، كالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي يضم 92 عضوا.

السيد الوزير؛

بخصوص أجهزة المجلس، حددها مشروع القانون في الجمعية العامة، الهيئة المكلفة بقضايا الشباب، الهيئة المكلفة بالعمل الجماعي، واللجنتان الدائمات، وهي هيكلية جيدة وستمكن المجلس بدون شك من الإضطلاع بمهامه، غير أننا نتساءل حول مدى تناسب أجهزة مجلس وعدد الأعضاء الذين يتألف منهم؟ هل فعلا 30 عضو

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باعتبار الجهات تضطلع اليوم بأدوار دستورية مهمة خاصة ما يتعلق منها بالشباب والعمل الجمعي، يؤكد القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على ضرورة خلق آليات تمكن من الانفتاح على المجتمع المدني والنهوض بوضعية الشباب، وذلك من خلال النص على خلق ثلاث هيئات استشارية لها ارتباط وثيق بتفعيل هذه الأدوار، منها هيئتان تهتمان بنفس مجال اختصاص المجلس وهما:

- هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛

- هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب.

مما يستدعي من المجلس أن يولي كثيرا من الاهتمام للصلاحيحة المنوطة به والتي تقضي بالتنسيق مع الهيئات الاستشارية السالفة الذكر نظرا للأهمية البالغة لهذا التنسيق في تحقيق الأهداف المشتركة في هذا المجال.

أما فيما يخص تأليف المجلس، الذي يتكون من 30 عضوا، فنعتبر أن هذا العدد لا يرقى إلى مستوى المهام الحساسة المنوطة به ولا بالمقاصد التي تهدف إلى ضمان تمثيلية أكبر عدد من الجهات، بما يمكن فعلا من إثراء النقاش سواء داخل المجلس أو على المستوى العمومي. ولهذا ما فتئ فريقنا يدعوا إلى الرفع من هذا العدد لضمان التعدد والتنوع في تكوينه.

هذا ونؤكد على أن متطلبات النهوض بفتات الشباب والعمل الجمعي لا تنحصر في مجال واحد دون غيره ولا تندرج في إطار عمل هيئة واحدة على أهميتها الدستورية، بل يقتضي الأمر تعبئة جهود مختلف المؤسسات والهيئات الدستورية الأخرى وكذا فعاليات المجتمع المدني من أجل الارتقاء بهذه الفئة من جهة وبما يوطر وينمي العمل الجمعي من جهة أخرى. وبالتالي فإن إخراج هذا المجلس هو خطوة متقدمة في هذا الاتجاه.

لكل هذه الدواعي، سنصوت في فريق العدالة والتنمية على مشروع القانون الذي بين أيدينا بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير

ببلادنا، والذي يقدر بـ 11,7 مليون. حيث أن نسبة 10% من هذه الفئة تعاني من البطالة و 82% لا يمارسون أي نشاط ترفيهي، بالإضافة إلى أن 75% لا يتوفرون على أية تغطية صحية، في حين تهدد الاضطرابات النفسية والصحية 20 في المائة منهم.

إن هذه المؤشرات تستدعي دق ناقوس الخطر لمضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل إدماج الشباب في محيطهم وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم، وفي مقدمتها التكوين والتشغيل والتأطير، ولحمايتهم من الانحراف أو استغلالهم من طرف المنظمات الإرهابية أو الهجرة السرية.

ونرى في فريق العدالة والتنمية، أن إخراج المجلس الوطني للشباب والعمل الجمعي سيساهم لا محالة في تعبئة الجهود لتجاوز عدد من المشاكل التي تعترى ما تبدله الحكومة اتجاه هذه الفئة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عزز دستور 2011 مكانة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من خلال التنصيب في فصله الثاني عشر على عدم حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي، قاطعا بذلك مع ممارسات سابقة كانت تتحكم في جمعيات المجتمع المدني وتوجهها لخدمة أجندات معينة. إن هذا المقتضى ساهم لا محالة في تكريس استقلاليات الجمعيات

كما عززت الوثيقة الدستورية أيضا دور الجمعيات، معتبرة إياها شريكا في البناء في الديمقراطية، حيث أصبح بإمكان منظمات المجتمع المدني تقديم العرائض والملمتسات والمساهمة في بلورة السياسات العمومية وتقييمها.

إن الصلاحيات التي أناطها مشروع القانون رقم 89.15 بالمجلس سواء فيما يرتبط بالشباب أو بالعمل الجمعي تصب في مجملها في تحقيق الأهداف التي نص عليها الفصل 33 من دستور المملكة. يتعلق الأمر "بتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني"، منها صلاحية تقديم الاقتراحات المناسبة إلى السلطات العمومية لتحقيق هذه الأهداف وإبداء الرأي، بطلب من الحكومة، في مشاريع الاستراتيجيات التي تسهر على إعدادها وفي جميع القضايا والنصوص التشريعية والتنظيمية والبرامج المتعلقة بهذا الجانب، وكذا إبداء الرأي بطلب من أحد مجلس البرلمان في مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة غير أننا نعتقد أنه من الضروري أن يتمتع المجلس باعتباره هيئة دستورية بإمكانية الإحالة الذاتية على غرار ما هو متاح لعدد من الهيئات الدستورية الأخرى.

السيدات والسادة المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجماعي، الذي جاء تنزيلا للمقتضيات الدستورية خاصة الفصول 33 و170 و171، وكذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة خصوصا في الخطاب الملكي السامي بمناسبة إفتتاح السنة التشريعية 2017 - 2018 والخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2012 اللذان أكد فيهما جلالته على ضرورة الإسراع بإخراج المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجماعي الى حيز الوجود، ليساهم في وضع المحاور الإستراتيجية لسياسة عمومية تجسد المواطنة الكاملة للشباب، وتدمج هذه الفئة العريضة من المجتمع المغربي في العمل المؤسساتي برهان خدمة الوطن تحت سقف المؤسسات ولا شيء غير المؤسسات.

السيد الرئيس،

بداية نثمن عاليا النقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية بمناسبة مناقشة ودراسة هذا المشروع والذي توج بالتصويت بالإجماع على مقتضياته ومضامينه.

السيد الرئيس،

إن هذه الهيئة الدستورية الاستشارية التي ستأسس بمقتضى هذا النص، ستشكل لا محالة فضاء أنسب للنقاش وتقديم الإقتراحات والتوصيات والدراسات والأبحاث المجيبة على إشكاليات الشباب من جهة كفئة تشكل رقم مهم في معادلة الهرم السكاني بالمغرب، ظلت تعاني لعقود من ويلات التهميش والإقصاء، كما أن هذه المؤسسة الدستورية كفيلة بالإجابة على إشكالات وانتظارات ورهانات العمل الجماعي.

وأملنا السيد الرئيس هو أن يجسد هذا المجلس هذه الرهانات من خلال نخب شابة ذات كفاءة ومعرفة دقيقة بواقع الشباب المغربي وتطلعاته، وكذا بالدور الاستراتيجي المنوط بالعمل الجماعي كفعل مدني موازي يوظف ويديمج المواطنين في الحياة العامة، وتلكم مسؤولية الجهات المخولة لها انتداب واقتراح أعضاء المجلس الهام بموجب هذا القانون.

السيد الرئيس،

إن المصادقة على هذا المشروع ستشكل لحظة مهمة ومفصلية في مجال إنتاج سياسات عمومية مندمجة وواقعية تضع الشباب في صلب اهتماماتها.

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا النص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم:

السيد الوزير المحترم:

الحضور الكريم:

يشرفني أن أتدخل اليوم لمناقشة هذا المشروع الذي سيؤسس لإخراج مؤسسة دستورية انتظرها الشباب وانتظرها النسيج الجماعي بفارغ الصبر، حيث يأتي في سياق الحديث عن مشروع استراتيجية وطنية مندمجة للشباب بعد خطاب ملكي جريء و صارم بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة، شاكرا للسيد الوزير تفاعله السريع و الايجابي منوها في هذا الإطار بمقارنته التشاركية في فتح نقاش عمومي واسع حول هذه الاستراتيجية و التي بدأها بالمؤسسات الدستورية فكانت أولى المحطات المؤسسة البرلمانية حيث سندعى في فريقنا إلى التطرق لها بعجالة ، بعد عرضها السيد الوزير مشكورا على المجلس الحكومي المنعقد يوم 26 أكتوبر 2017. بالأرقام، حيث وجدنا فيها أن عدد شباب المغرب يصل إلى 11.7 مليون شاب وشابة، يمثلون نسبة 34% من ساكنة المغرب مما يشكل قوة مستقبلية للمغرب، إلا أن ما يحزن أن 82% منهم لا يمارسون أي نشاط ومهددون بالاضطرابات النفسية، و270 ألفا منهم يغادرون المدرسة كل سنة. 1% منهم منخرطون في الأحزاب السياسية، وما بين 10 إلى 15% منخرطون في المجتمع المدني.. أرقام صادمة ومفزعة، وهي مناسبة نشكركم من خلالها على صراحتكم، إذ أنه لأول مرة في تاريخ وزارة الشباب والرياضة يقدم لنا هذا التشخيص الدقيق والصريح والحقيقي، وي طرح هذه السياسة للنقاش العمومي من أجل أن يتحمل الجميع مسؤوليته.

السيد الرئيس المحترم:

السيد الوزير المحترم:

نحن نعتز، في حزب التجمع الوطني للأحرار بالحركية والدينامية التي تدبرون بها هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، ومتأكدون أنكم ستنجحون في أداء مهامكم، وستعملون من خلال هذه السياسة على رفع كل أسباب الاختناقات الشبابية ومحاصرة كل التفاوتات المجالية، حيث نطالب الحكومة في هذا الإطار بضرورة ضمان التقائية المشاريع ذات الوقع على الأداء الشبابي.

السيد الوزير المحترم:

إن موضوع الشباب وإدماجه في المجتمع موضوع يسألنا جميعا، نرفض في فريق التجمع الوطني للأحرار أن يتم تسييسه أو الركوب عليه أو توظيفه من أي جهة كانت، على اعتبار أنه أصبح ورشا ملكيا بامتياز، وعلينا كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، من أي المواقع التي نتواجد فيها، أن نساهم في إنجاحها.

فالخطاب الملكي الأخير بمناسبة افتتاح هذه الدورة حمل أملا جديدا للشباب المغربي في إمكانية تحمل الدولة المغربية لمسؤولياتها التاريخية والدستورية في اندماج الشباب في سياسة عمومية منصفة لهم، فإذا كانت المؤسسة الملكية مستشعرة لخطورة إقصاء الشباب

ويرفض رفضا باتا المقامرة بهذا الموضوع. منوها بعملكم السيد رشيد الطالبي العلمي وعلى ما قمتم به من إنجازات على رأس هذه الوزارة، حيث استطعتم في ظرف وجيز أن تحركوا البرك الراكدة فيها، مشددين أن نجاح هذه السياسة رهين بإطلاق حوار وطني شامل حولها.

إطارا قانونيا متكامل لتقديم الاستشارة قصد بلورة السياسات العمومية المتعلقة بقضايا الشباب و العمل الجمعي و الدور الهام و الايجابي للشباب داخل البناء المجتمعي المغربي، ثم كذلك هذا المشروع هو اعترافا بدور الشباب المهم في تكريس دعائم الديمقراطية التشاركية و تحقيق ذلك المفهوم الحقيقي للمواطنة الايجابية و أعتقد أن هذا النص جاء تفعيلا لمقتضيات الفصول 93 و 170 و 171 من الدستور التي نصت على إحداث المجلس الإستشاري للشباب و العمل الجمعي ثم أنه يأتي في سياق المجهودات التي تبذلها المملكة لتعزيز فرص و إمكانيات المشاركة المؤسساتية للشباب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سيكون لهذا المجلس كذلك مهمة إصدار التوصيات والمقترحات إلى الجهات المختصة قصد مساعدتها على اتخاذ التدابير الهادفة إلى توسيع وتعميم مشاركة الشباب في إرساء دعائم التنمية الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وتطوير الحياة الجموعية، وكذا تيسير ولوج هذه الشريحة من المجتمع لمختلف البرامج والمشاريع التي تعدها الحكومة في المجالات المرتبطة بهم وتوفير الظروف المواتية لاستفادتهم منها، وتحفيزهم على الإنخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة.

وأعتقد أن صلاحيات المجلس المتمثلة أساسا في إبداء رأيه في كل القضايا التي تحال عليه من لدن جلالته الملك والحكومة ورئيسي مجلس البرلمان، وكذا المساهمة في إعداد مشاريع الإستراتيجيات التي تعدها الحكومة في مجال النهوض بأوضاع الشباب وتطوير العمل الجمعي، وإنجاز الدراسات والأبحاث التي تخص قضايا الشباب والعمل الجمعي، بالإضافة إلى إصدار التوصيات إلى الجهات المختصة من أجل النهوض بفتنة الشباب وتطوير العمل الجمعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فتركيبه المجلس حسب المشروع يضم الهيئة المكلفة بقضايا الشباب والهيئة المكلفة بالعمل الجمعي وهو ينص على توسيع مصادر الإقتراح، وبإشراك مختلف السلط الدستورية والمنظمات الغير الحكومية وتكريس مبدأ المناصفة بين الجنسين ومشاركة المغاربة المقيمين بالخارج. كما يشمل المشروع مقتضيات تهم صلاحيات رئيس المجلس وتنظيمه الإداري والمالي.

طالبين منكم السيد الوزير ملائمة المجلس الإستشاري للشباب

المغربي وتمهيشهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فإن المؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى للأسف كانت لا تسير نفس الطموحات والانشغالات، ولكون المجتمع المدني مكبل الإرادة وعديم الإمكانيات لأنه تطوعي.

ولذلك، فإن الخطابات الملكية تشير بشكل واضح إلى الخلل وتضع الأصبع على الداء، ولكن السياسات العمومية المنتهجة حاليا لا تسير بنفس المنهج والوتيرة.

إن بلادنا، السيد الوزير، بحاجة إلى ثورة إصلاحية شبابية نقودها جميعا إلى جانب جلالته الملك لانتشال شبابنا من وضع الانتظرية واللامسؤولية، لذلك حان الوقت لكي تعطى للشباب الكلمة، خصوصا وأن قطاع التربية والتكوين لم يقم بعد بدوره في هذا المجال، وأن عملية التنمية لم تكن تشمل تلك الفئة المجتمعية بشكل كاف، ولاحظنا كيف شدد جلالته الملك في هذا الصدد على ضرورة إحداث المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي الذي يمكن أن يقوم بدور بناء في هذا المجال، والتنقيب عن المواهب والمساهمة في دينامية التنمية.

إن الوقت قد حان لتسطير سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة، فمغرب الغد، المغرب الجديد الذي نريده جميعا، يجب أن يكون مغربا تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية لفائدة الجميع وخاصة أن الشباب، بلد تختفي فيه الفوارق الطبقيّة على مستوى التنمية البشرية والاجتماعية والتربوية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى الابتعاد عن الخطاب السياسي التشاؤمي وتوظيفه توظيفا سلبيًا، كما نرفض رفضا مطلقا تبني ازدواجية التعاليق في مثل هذه القضايا التي تبقى في نظرنا قضايا مرتبطة بالأمة والجالس على عرشها، فمن مسؤوليتنا كأحزاب أن نبقيها بعيدة عن كل المزايدات السياسية الرخيصة.

لقد أصبح من غير المقبول اليوم اعتماد لغة التهديد بالربيع العربي، فالكل اليوم يرى ويعيش ما صاحب هذا الخريف العربي من تمزيق لأشقائنا، وأن الشعب المغربي وشبابه، وبالرغم من مشاكله، لا تنطلي عليه مثل هذه اللغة المستوردة، الغالية في الطوباوية، والبعيدة عن ثقافتنا وعاداتنا، ولا تمت بصلة إلى تمغرايبت ديالنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

فريق التجمع الوطني للأحرار واضح في مواقفه، ويرفض استغلال موضوع الشباب وقضاياها العادلة لأمر آخر غير مصلحة البلد،

مدمجة ومحكمة، فالمغرب اليوم في حاجة ماسة إلى إشراك شبابه في وضع السياسات العمومية وتديرها وتقييمها، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة العامة بروح المواطنة المسؤولة سواء كفئة مستهدفة أو كقوة اقتراحية تساهم في الترافع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ببلادنا.

لهذه الأسباب ولغيرها يعتبر المشروع مبادرة متميزة، بحكم أنه يمثل إحدى الآليات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفصل 33 من الدستور، وأيضا من خلال توجيه المزدوج الشباب والعمل الجمعي الفصل 12 من الدستور، علما أن لكل توجه مهمته ومجالات اشتغاله، وهذا ما يؤكد عليه المشروع في المادة التاسعة (9) بهيئتين، هيئة تعنى بقضايا الشباب من خلال تقديم أو إصدار توصيات واقتراحات وإبداء رأيه في مواضيع ذات الصلة، وحثه على المساهمة في تقييم السياسات العمومية الخاصة بهذه الفئة من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفصل 33 من الدستور. أما هيئة العمل الجمعي فمن مرتكزاتها تطوير العمل الجمعي لاستقطاب فئة عريضة من الشباب، وحثه على الانخراط في الحياة الجموعية من أجل تقوية النسيج الجمعي وطنيا بهدف المشاركة والمتابعة والمساهمة بآراءه في مختلف القضايا المتصلة بالصلاحيات المسندة إليه.

ولتجويد النص بادرنا كفريق في طلب رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حتى تتمكن من تقديم تعديلات منسجمة مع روح ومضامين دستور 2011، وعليه تبيننا مجموعة من التوصيات الواردة في رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اقتناعا منا بأنها ستساهم في تجويد النص التشريعي، وعملنا على تقديمها باسم بعض فرق الأغلبية.

غير أنه تم التصويت بالإجماع على المشروع في اللجنة كما أحيل علينا مع قبول تعديلات لا تصب في جوهر المشروع، لهذا نسجل كفريق ينتمي إلى الأغلبية وبكل أسف عدم تجاوب الحكومة مع جميع التعديلات الجوهرية التي تقدمنا بها.

- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل -

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل ان اتناول الكلمة بخصوص مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي بالجلسة العامة، لإبداء آراء وملاحظات الفريق بخصوص هذا الموضوع، وكما اتقدم بالشكر الجزيل الى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به.

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن الشباب يمثل في جميع البلدان موردا بشريا رئيسيا للتنمية وعاملا مؤثرا يساهم في التغيير الاجتماعي

والعمل الجمعي المزمع إحداثه مع الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي ومراعاة التزاماته القارية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فريق التجمع الوطني للأحرار يسجل بإيجابية تعاطي كافة مكونات الأغلبية والمعارضة مع هذا المشروع الذي سيعطي بكل تأكيد القيمة المضافة لقطاع الشباب والمجتمع المدني كمؤسسة دستورية وتضع رهن إشارتنا الاستشارات المتعلقة بمهام الهيئات لذا سنصوت بالإيجاب لهذا المشروع.

والسلام.

- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي"، وهو مشروع جاء تنزيلا لمقتضيات دستور 2011 (الفصل 170)، الذي جاء كثمرة لتفاعل وطني موسع لعب فيه الشباب والجمعيات دورا أساسيا من خلال ديناميات النقاش الجاد والمسؤول حول جميع مقتضيات الدستور، التي تضمنتها المذكرات المرفوعة إلى اللجنة الاستشارية المكلفة بتعديل الدستور من جهة، ومن جهة أخرى تفعيلًا لإرادة جلالة الملك الذي يؤكد باستمرار في خطابه إلى ضرورة الاهتمام بهذه الفئة التي ما فتئت تنتفض ضد سياسة الإقصاء والتهميش، لهذا نص دستور 2011 على إحداث مجموعة من المؤسسات الوطنية وهيئات الحكامة من بينها المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

وكفريق اشتراكي نسجل بكل أسف تأخر تنزيل هذا المشروع منذ سنة 2011، مما يدل على غياب سياسة واضحة لمعالجة جل الإشكالات المرتبطة بهذه الفئة، ناهيك على فشل الإستراتيجيات المعلنة من طرف الوزراء الذين تعاقبوا على قطاع الشباب.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بعد المغرب بلدا محظوظا لكونه يتوفر على هرم سكاني فتي، إذ تشكل نسبة الشباب 34% من مجموع سكان المملكة، لهذا وجب إيلاء عناية خاصة لهذه الفئة، لأن تحقيق التنمية الشاملة تقتضي الاهتمام بحياة الشباب المعنوية والمادية من خلال سن سياسات عمومية

النهائي مع الطابع الاستشاري أو الشكلي فقط الذي كان يصبغ عمل ووجود بعض هذه المؤسسات والهيئات التي يجب أن ترقى إلى مؤسسات وطنية بصلاحيات واختصاصات وسلطات فعلية.

وجلي أنّ المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي أثار نقاشا فيما يتعلق بتشكيلته، خاصة في الشق المتعلق بالمنصفة، حيث لا يُشير مشروع القانون المُحدث له إلى مبدأ المنصفة، إذ اكتفى بالإشارة إلى أنّ أعضاء المجلس "سيُختارون من بين الشخصيات ذات التجربة والكفاءة والإلمام بقضايا الشباب والعمل الجمعي"، وهو ما نرى فيه: في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل عدم الاستجابة للتوجهات العامة لدستور 2011، الذي نصّ على مبدأ المساواة في أفق المنصفة، معتبرين أنّ مشروع قانون المجلس في صيغته الحالية "لا يستجيب بشكل كلي إلى حاجيات الشباب".

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

اننا نرى في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل ضرورة استحضار مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي لمبدأ التنوع والتعددية الثقافية واللغوية والمجالية في ما يتعلق بالشق المتعلق بالشباب، وجعل المشروع في الشق المرتبط بالعمل الجمعي آلية للإنصاف في ما يخص حرية الجمعيات.

ومن جهة أخرى العمل على ضرورة إضافة صلاحيات جديدة تتعلق بإبداء الرأي بناء على طلب الهيئات الديمقراطية التشاركية لمجالس الجهات، وأخرى تهم المساهمة في التربية على المواطنة وتعزيز المشاركة المدنية للشباب.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى أن من جملة المهام والتحديات المطروحة على إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، والمتمثلة في ضرورة تعزيز مكانة وتمثيلية الشباب والجمعيات وموقعهما في النسيج المجتمعي، والرقى بهذه المكانة إلى موقع يوفر شروط تاهيل الحياة الشبابية والجموعية والمدنية نحو مستقبل أفضل عبر تعزيز مكتسبات الشباب المغربي وحضوره في مختلف المجالات. إضافة إلى الإسهام في إيجاد وبلورة حلول ومقاربات ناجعة لإشكالات وقضايا العمل الجمعي والشبابي، والمساهمة في رسم معالم السياسات العمومية المرتبطة بهما من خلال أعمال آليات المقاربة التشاركية والديمقراطية والحكامة الجيدة.

موقف الفريق "نصوت بالإيجاب على نص المشروع".

والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي، ويمثل بما لديه من طاقات هائلة ورؤى خلاقة عناصر أساسية للتنمية المستمرة للمجتمعات التي يعيشون فيها. إلى جانب دورهم الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل بتحدياته ورهاناته.

لذا، فإن الشباب يحظى باهتمام خاص في السياسات والبرامج الحكومية، غير أن طبيعة هذا الاهتمام تختلف درجاته لدى البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية، التي لا ترقى سياستها إلى درجة الاستثمار والتنمية في أبعادها الشاملة.

فالشباب، إذن، عنصر أساسي في التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم والأجيال المقبلة على السواء، لذلك فإن هناك حاجة ملحة لتصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وتنفيذها على جميع المستويات، وستؤثر الطرق التي ستعالج بها هذه السياسات الخاصة بالشباب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

وهنا يمكن التساؤل حول:

- أية إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب في ظل نهج السياسة القطاعية لقضايا الشباب؟.

- وهل توجد الإرادة السياسية لدى الفاعلون المعنيون لإعداد سياسة وطنية للشباب؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن التغيير والإصلاح المنشودين في هذا الصدد، يقومان على تجاوز سلبيات تجربة الهيئات والمؤسسات السابقة، كما هو الشأن بالنسبة لتجربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل خلال التسعينيات من القرن الماضي، حتى تكون لهذه التجربة المنتظرة القدرة على الإسهام الفعال في بلورة وتطوير قطاعات الشباب والعمل الجمعي، وهو الأمر الذي ظل مطلباً مطروحاً منذ عدة سنوات، لكنه أصبح أكثر إلحاحاً مع الانخراط الواسع للشباب في ديناميكية الحراك الشبابي والاجتماعي الذي عرفه المغرب.

وهناك عدة تجارب ونماذج لآليات ومؤسسات وطنية على الصعيد الدولي، ضمن نطاق التجارب الأخرى الهادفة إلى خلق استراتيجيات التنمية والديمقراطية والاستقرار، التي يمكن الانفتاح عليها والاستفادة منها دون أن يعني ذلك استنساخ هذه التجارب أو تكرارها، مع إعطاء هذه المؤسسات الطابع التعددي والديمقراطي الواسع. بمعنى القطع

وبالنسبة لجلسة الأسئلة، لدينا استدرارك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 5 دجنبر 2017، ذلك أنه يطلب من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يعرض السؤال الموجه لقطاع التجارة الخارجية حول النهوض بالصادرات ببلادنا، بالسؤال الأني الموجه لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، حول معاناة أفراد الجالية المغربية المقيمة بليبيا، ويدمج في باقي الأسئلة في إطار واحد الموضوع.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وكذا لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 5 دجنبر 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 18 سؤالاً؛
- وعدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 5 أجوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والتي يجمعها وحدة الموضوع، وسيتولى—كما ذكر ذلك السيد الأمين—الإجابة عنها بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والبداية مع سؤال الفريق الحركي، وموضوعه، إشكالية المغاربة العالقين بليبيا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب النقال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتابع الرأي العام الوطني عن كثب قضية المغاربة المحتجزين بليبيا ومدى استعداد الحكومة المغربية للتجاوب على نداء أسر هؤلاء المهاجرين التي تطالب بعودة أبنائها إلى أرض الوطن، خاصة وأنهم ضحايا مافيا شبكة منظمة تتاجر في البشر، علما أن قمة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي المنعقد مؤخرا بأبيدجان، والتي تميزت بمشاركة نوعية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله قد أسفرت عن اتفاقية للإجلاء الفوري للمهاجرين المحتجزين على الأراضي الليبية.

محضر الجلسة السادسة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 16 ربيع الأول 1439 هـ (5 ديسمبر 2017 م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وإثنتا عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الحادية والخمسين زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

السيد الأمين، لك الكلمة.

السيد احمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية نخبر المجلس الموقر بأننا سنشرع في مناقشة مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018 على مستوى الجلسات العامة ابتداء من يوم الجمعة 8 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا، وذلك للمناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية، ويوم الاثنين 11 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة والنصف صباحا للتصويت على مواد الجزء الأول والجزء الثاني من مشروع قانون المالية المذكور.

الجالية المغربية المقيمين في ليبيا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة، والسيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

يعيش المغرب بالأراضي الليبية أوضاعا مزرية في ظل الانفلات الأمني الذي تعرفه والفضى العارمة بسبب المواجهات المسلحة، ونظرا لخطورة الموضوع وما نتج عنه من الاتجار بالمهاجرين، والذي كان من إحدى الأولويات التي تناولها الاتحاد الأوربي مع الاتحاد الإفريقي في القمة الأخيرة في أبيدجان، والذي أكد فيها جلاله الملك نصره الله وأيده في كلمته السيدة والتي قال فيها: "إن هاته الممارسات التي تقترفها ميليشيات مسلحة غير الخاضعة لسلطة الحكومة الليبية، تسائل الضمير الجماعي لكل الأطراف الضارعة والمسؤولة عن هذا النوع من الاتجار الذي يتنافى مع حقوق الإنسان الأساسية".

وهذه الممارسات تتنافى أيضا مع قيم وتقاليد الشعب الليبي الشقيق، لذا نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات والتدابير الاستعجالية المتخذة لإنقاذ أبناء الجالية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بوضعية المغربية العالقين بليبيا.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أتوجه بالشكر لكافة الفرق التي طرحت هذا الموضوع الهام والذي يشغل بال الرأي العام الوطني في بلدنا، الفريق الحركي، فريق الأصاله والمعاصرة والفريق الاشتراكي والفريق الاستقلالي.

هذه القضية أولا تحظى بأولوية عند الوزارة المكلفة بالمغرب المقيمين بالخارج، وأيضا هنالك لجنة تظم كافة الجهات المتدخلة والمعنية تحت مسؤولية الوزارة من أجل متابعة هذا الموضوع، بما فيه أولا:

المتبع المستمر للوضعية ديالهم قبل العملية ديال إعادة:

على هذا الأساس وبناء عليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لحل إشكالية المغربية العالقين بليبيا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه وضعية الشباب المغربية العالقين بليبيا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي كريم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد الرئيس، عن الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لتمكين الشباب المغربية العالقين بليبيا من العودة لوطنهم، ثم ما هي التدابير لتتبع الجالية بكل أنحاء العالم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه معاناة المغربية المحتجزين في سجون ليبيا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها لإنقاذ المغربية المحجوزين في السجون الليبية، والذين يعيشون ظروفا لا إنسانية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في نفس الموضوع السؤال الرابع والأخير موضوعه معاناة أفراد

بأيديجان.

كما نثمن أيضا الجهود والعناية التي يولها جلالته حفظه الله لرعاياه ومغاربة العالم، وأملنا أن تسرع الحكومة في أجرأة الاتفاقية المبرمة مؤخرا بأيديجان لإجلاء المغاربة بليبيا، دون أن ننسى الإشكالية والصعوبة التي تعترض نقل جثامين الضحايا من ليبيا إلى المغرب ومعاونة أسرهم.

كما أثرت أيضا هذه القضية في القمة البرلمانية الإفريقية المنعقدة يومه 27-28 بأيديجان الماضي، ولا ننسى جهوداتكم أنه هنالك متابعة يومية لوضعية المغاربة العالقين بليبيا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ودائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهميس:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة كنت أتمنى حضور السيد الوزير لكن لظروف لا نعلمها. نثمن عاليا الجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وكذلك الحكومة، التي الآن ربما تسجل واحد الارتياح لدى الأسر المغربية التي عندهم الأبناء ديالهم محتجزين، فهذه النقطة التي يمكن تسجل لدى الحكومة أنه تخلق واحد اللجنة ديال اليقظة التي يكون عندها التنسيق مع جميع السفارات والقنصليات التي عندها في البلدان الشقيقة، في ربوع العالم، تكون واحد لجنة اليقظة التي التجاوب بواحد السرعة للمعانة ديال أبناء الجالية، الغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الوزير،

لأن ما غاديش نركز غير على الجالية الحمد لله سجلتوا لنا الإجابة أن هناك تجاوب وأن هناك، بغيت بالمناسبة رفقة زميلي السي محمد البكوري كنا في الدنمارك بالدول الاسكنديناافية، فهنايا كذلك خاص الالتفاتة ديال الحكومة، هناك مجهود جبار كتقوم به السفارة وواحد الدينامكية بتنسيق مع المجتمع المدني والمنتدى ديال المستثمرين ثم كذلك الممثلين ديال الجالية في مجلس شؤون الهجرة، خاص واحد الالتفاتة كايين حاملين مشروع يعني اللي بغاوا أساعدوا البلاد من خلالها وتقريب الصورة الحقيقية وكذلك محاربة التطرف ومجموعة من الأمور التي ربما غتسلب المستقبل ديال..

خاص واحد التنسيق محكم، فهاذ الإخوان أن كنت كنتمنى الوزير باش نبلغوله بكل أمانة الرسالة ديال هاذ الإخوان أنهم بغاوه

الاشتغال مع كافة المتدخلين بالمسؤولية والجدية اللازمين وبتكامل من أجل ضمان وإنجاح عملية الإعادة إلى أرض الوطن.

المجهودات التي بذلت، أولا ينبغي أن نذكر بأنه كانت عملية أولى قبيل عيد الأضحى والتي مكنت من إعادة 190 مغربي ومغربية من المواطنين والمواطنین، ولهذا الغرض آنذاك وهادي كانت عملية ناجحة ولله الحمد، تم استنجاز طائرتين خاصتين من طرف الوزارة لنقلهم.

ثانيا، تعبئة مجموعة من الأطر للقيام بعمليات الاستقبال بمطار محمد الخامس والسهرة على تتبع العملية أثناء وبعد الترحيل.

ثالثا، تخصيص حافلات لنقل المعنيتين بالأمر إلى عائلاتهم بجميع مدن المملكة مباشرة بعد وصولهم إلى أرض الوطن.

كلفت هذه العملية 2.6 مليون درهم لتغطية كلفة الطائرتين ومصاريف الأكل والملبس والنقل الداخلي بين المطار والجهات التي ينتمي إليها المعنيون بالأمر.

إذن هادي العملية الأولى اللي نجحات ولله الحمد، العملية الثانية والتي نأمل أن تتكلم هي الأخرى بالنجاح تقع فيها القيام تقريبا كما حصل في العملية الأولى اللي كانت كما قلت في فترة عيد الأضحى من أجل ضمان عودتهم.

نحن لن نتنكر لأي مغربي في أي بلد، كرامته من كرامة المغربية ومن كرامة الوطن، ولهذا شكرتكم على السؤال، لأن القضية قضية تستحق.

الوزارة في نفس الوقت تقوم باتصالات متابعة مع المعنيتين مع العائلات، حيث تم استقبال وفد من العائلات الأسبوع الماضي 28 نونبر، وفي نفس الوقت هنالك حالة من التعبئة، إن شاء الله كما قلت ستحقق العودة، وفي نفس الوقت السياسة المتعلقة بمحاربة الاتجار في البشر أو الإغراء أو استهداف الشباب من طرف شبكات ديال الهجرة السرية أو المافيات التي تشتغل في هذا المجال، الحكومة ملتزمة بتشديد العقوبات وبالعمل على محاربة هذه الشبكات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضل السي ..

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم القيم وعلى كل هذه التوضيحات، وإننا نشيد بالرؤية المتبصرة لجلالة الملك نصره الله إزاء مشاكل الهجرة في القمة الخامسة للاتحادين الإفريقي والأوروبي

أن تأخذ الحكومة بجديّة كل المغاربة الموجودين في وضعية مماثلة عبر أقطار العالم، وآخرها العمل المهيمن الذي تعرض نائب رئيسة جامعة محمد الأول في مطار (Charleroi) في بلجيكا الذي احتجز كمهاجر سري وحالات مشابهة، إذن الوزارة مطلوب منها أن تكون لها عين حاضرة على كل الأقطار التي يتواجد فيها المغاربة حتى تكون السرعة في إطار المعالجة السريعة والمعالجة الموائمة، لا نبقى نعالج الأمر حتى نقوم احتجاجات وحتى توجه نداءات وحتى نصل إلى الإضراب.

لذلك فخرجنا من هذه الوضعية لا ينفي بأن مسؤولية الحكومة في مواصلة البحث عن إمكانية وجود مغاربة آخرين ما وصلنا لهمش في هذه الحملة الأخيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة إن الفريق الاستقلالي وهو يهتم بهذا الموضوع وطرح هذا السؤال لتوضيح المغاربة ما يمكن القيام به وما يتم حاليا معالجته، فبقي السؤال كتحصيل حاصل بعد التدخل السامي والكريم لجلالة الملك، فأظن أن الحكومة مجندة لإنقاذ المغاربة وللتكبير والتشريف بأي مغربي ومغربية توجد خارج أرض الوطن.

علينا أن نعتز بالتدخل السامي لجلالة الملك، علينا أن نفتخر بالاستجابة الفورية للحكومة مع نداء جلالته الملك، وعلينا أن نطمئن الأسر المغربية التي لها أقارب أو أبناء داخل التراب الليبي الذي يعرف توترا غير مسبوق، توترا نتمنى أن يخفف الله سبحانه وتعالى من معاناتهم حتى يظل القطر الليبي آمنا ومستقرا، علينا اليوم كفريق استقلالي ونحن نستمع إلى رد السيد الوزير.

كذلك التجاوب أو الاستجابة أو الأوامر السامية لجلالة الملك جعلت المغاربة يفتخرون ويعتزون أكثر من ذي قبل بمغربيهم وعلينا أن نكون كذلك كما أناشد الحكومة أن تهتم كذلك بباقي المغاربة أينما حلوا وارتحلوا لتكون السند لتكون الداعم لكل مغربي ومغربية لتبقى الولاية المغربية ويبقى حرمة المغربي في المستوى المطلوب، والسلام عليكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

يجي يزورهم في الدانمارك، حاملين مشروع ديال مركب ثقافي، كذلك بالشراكة اللي غيديروا هما كمشترمين، التنسيق مع وزارة الأوقاف ثم السفارة اللي كتقوم بالدور ديالها الجبار، مشكورة السيدة السفيرة، وبالشهادة ديال جميع الفاعلين ديال المجتمع المدني اللي موجود.

فإذن، السيد الوزير، حطوا في بالكم أن من غير ليبيا ولا جميع دول العالم كيوقعوا مشاكل، في بلجيكا فين ما حطتي رجليك كايين مشاكل اجتماعية محضة، خاص تكون الحكومة عن طريق السفارات ثم الوزارة المعنية بالأمر قريبة من المهاجر، وخاصة الجيل الثالث، لأن لاش؟ لأن هذا موضوع ليس بالسهل ناقشوه في جلسة الأسئلة الشفهية، ولكن موضوع موسع خاص انخراط جميع المكونات السياسية باش نتجاوب مع المغاربة المقيمين بالخارج، وأتمنى أن السيد الوزير يتجاوب مع حاملي هذا المشروع، احنا بكل أمانة والسبي البكوري كرئيس فريق الأحرار حتى هو سيؤكد ذلك مستقبلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غير قبل أن أعقب على السؤال، لا بد أن أعبّر عن التخوف، التخوف فيما يتعلق بمجال المراقبة، تتحول النيابة على بعض الوزراء إلى قاعدة، هذا أمر استثنائي يجب أن يبقى أمر استثنائي والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه.

ما يتعلق بموضوعنا، أعتقد أنه لا يمكن إلا أن نقول بعد انفراج الأزمة أن هذا أمر محمود، لكن لا بد أن نقول أن ليبيا أرض غير مستقرة، والمعالجة التي تمت للملف تمت بعد وقفات احتجاجية ديال عائلات المعنيين بالأمر بعد توجيههم نداء لجلالة الملك، بعد قيامهم بإضراب عن الطعام، ونحن نعرف أن ليبيا فيها الظاهرة الجديدة القديمة ديال سوق النخاسة، كنا نتخوف أن يكون مغاربة من ضحايا هاذ سوق النخاسة الجديدة في هاذ القرن 21.

كذلك يقال أن هناك عدة مراكز مدن أخرى فيها مغاربة ما عرفتش واش العملية تشمل جميع المغاربة أم هناك مغاربة آخرين لا تشملهم العملية، كذلك هناك مغاربة محتجزين لدى مليشيات ليبية غير معروف الأماكن ديالها.

وبقدر ما نسجل هذا التعامل اليوم، نذكر أيضا بأن بلادنا الحمد لله وبقيادة صاحب الجلالة بعد المبادرة ديال إرجاع 3800 مهاجر إفريقي إلى بلادهم تدخل في نطاق السياسة الإفريقية لبلادنا، نتمنى

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا أحب أن أطمئن الأخ السيد المستشار من الفريق الاشتراكي أن السيد الوزير كان عازما لكن هو حاليا اليوم هو في تونس، البارحة كان في مجلس النواب وأجاب على نفس الأسئلة، هنالك نشاط رسمي وانتدبه السيد رئيس الحكومة ليكون في إطاره، فأنتم تعلمون أنه لا بد من ضمان حق البرلمان في ممارسة الرقابة على الحكومة.

ولهذا، كلما كان ممكنا عدم التخلف على الجواب على الأسئلة نسعى إليه ولو بالإجابة، لو بالإجابة داخل نفس القطاع ماشي بالضرورة عن طريق الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، وهذا واحد التطور مهم لأنه من ناحية غادي يسر العملية وحتى الأسئلة مثلا هاذ السؤال نفترضوا ما جاوبناش عليه اليوم أش غادي يوقع؟ غادي يثير هاذ الشئ تخوفات، خاصة وأن الوزير أجاب عنه أمس غادي يقولوا الناس هل حصل مشكل، هل ماذا؟

فلهذا، كلما كان في إمكاننا أن نجيب، نجيب والحمد لله والسادة المستشارين في تعقيباتهم أشاروا للأهمية ديال هاذ الموضوع والعناية التي يولمها جلالة الملك للمغاربة المقيمين في الخارج والتي كانت مبادرات كثيرة تعبأت فيها الحكومة حاليا المبادرة المهمة المرتبطة بمحاربة الاستيلاء على أملاك الغير، والتطبيق المعلوماتي "محفظتي" التي يمكن للمغاربة المقيمين في الخارج عن بعد عن تتبع وضعية أملاكهم وهذا واحد المعطى مهم، المبادرة المرتبطة بإنجاح عملية العبور والتي هي عملية فريدة من نوعها في العالم، المغاربة المقيمين في الخارج في فترة زمنية محددة بتعبئة لكل المؤسسات.

وهذا الأمر متعلق بقضية المغاربة الآن العالقين في ليبيا لم يكن من الممكن أن ننجح فيه كحكومة لولا التعبئة التي حصلت على مختلف المستويات لأن هذا العمل يتدخل فيما هو أممي، ما هو استراتيجي، يعني..

ولهذا الحكومة وهي معبئة في هاذ المسار كما قلت النجاح فيه تيقصد الاشتغال في صمت لاعتبارات أنتم يعني تعلمونها وتدرونها والاشتغال بمسؤولية لأن كرامة أي مغربي لا يمكن السماح فيها مغربي واحد وهذا واحد الشئ جد مهم.

أيضا هذي مناسبة باش الإخوان الإستراتيجية ديال الحكومة على مستوى ملف المغاربة المقيمين في الخارج هي إستراتيجية متنوعة وتراكت، وتحققت فيها إنجازات تقريبا خاصة في هاذ 20 سنة الأخيرة من منتصف التسعينات إلى الآن حصلت تطورات ولكن هاذ الشئ غير كافي راه مازالت أعمال أخرى.

كاين الشق اللي عندو علاقة بحماية الحقوق الإجتماعية، الإخوان

اللي سألوا بان الاهتمام خصوصيات مغاربة العالم، فعلا كاين مغاربة العالم كاينة اتفاقيات إجتماعية ونحن كبلد معنيون بالدفاع من أجل حمايتها.

ثانيا، كاين الشق المرتبط بالحفاظ على هوية المغاربة والارتباط ديالهم بالوطن ديالهم والنجاح الفريد ديال عملية العبور من الناحية الكمية ومن ناحية الكيف كتعكس واحد التعلق والقضية ليست قضية الجيل الأول راه الآن وصلنا للجيل الثالث وكاين ارتباط، أما الجيل الرابع راه الأوضاع إيجابية، الحمد لله.

إذن كاين هذا المعطى المرتبط بالحفاظ على هوية المغاربة، القضية اللغوية اللغة العربية، اللغة الأمازيغية، التأطير الديني، تلبية الحاجيات، البعث ديال الأئمة، العمل المشترك مع الدول في هاذ المجال، وهذا فيه تقدم الحمد لله.

العنصر الثالث هو جودة الخدمات المقدمة هنا، فاش تيجي المغربي المقيم بالخارج راه هو عندو وقت محدود وما يمكن ليكش في هاذك الوقت يهضروا في التنقل بين الإدارات باش يحل أحيانا مشكل بسيط، وهذه أمور راه فاش تنشفوها على الأرض راه أحيانا كتسبب واحد معاناة كبيرة وجزء من البرنامج هو هاذ القضية ديال الرفع من جودة الخدمات والاستعمال ديال التكنولوجيات الحديثة في ذلك.

العنصر الرابع هو تيسير المساهمة في أورش التنمية وتعبئة الكفاءات المغربية للمساهمة فيها، هذا واحد المشروع انطلق منذ على الأقل أكثر من 10 سنوات كانت هاذ الفكرة مع السادة نزهة الشقروني فاش تطرحت هاذ الفكرة ديال الكفاءات على المستوى العالمي، وبدأت كتعزز دبا الآن كاين مشروع وتيسير المساهمة من الناحية الاقتصادية في تنمية بلدهم ومن الناحية الاجتماعية.

ثم أخيرا الإستراتيجية التواصل فعالة عبر مراكز ثقافية، عبر دور المغرب وعبر آليات، ومثلا هاذ السنة المقبلة في ميزانية 2018 راه كاين برنامج لذلك.

ختاما، تحرك الحكومة في هذا المجال هو جزء من سياسة عمومية مندمجة، يقودها جلالة الملك، أكتوبر 2013 أطلقت سياسة وطنية للهجرة في اجتماع ترأسه جلالة الملك في الدار البيضاء، وبعد ذلك أحدثت وزارة مخصصة في ذلك، وبعد ذلك أطلقت عملية تسوية وضعية المهاجرين، وبعد ذلك أطلقت عملية ضمان الولوج إلى الصحة والتعليم والسكن، وبعد ذلك تم اعتماد قوانين خاصة بقضايا اللجوء والهجرة ومحاربة الاتجار في البشر والبعض منها مازال في طور الاعتماد، وبعد ذلك أطلقت الحملة الثانية، لأن المغرب بلد مضياف ويقدم النموذج وبطبعة التعددي، وإن شاء الله سننجح في ذلك لأن آخر محطة في هاذ المشروع هو قيادة وريادة جلالة الملك للقارة الإفريقية من أجل طرح مشروع باسم القارة على المستوى العالمي في قضية الهجرة، وهو ما كان موضوع رسالة ملكية في القمة الأخيرة للاتحاد الإفريقي في يوليو

استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء في دجنبر 2014، النتيجة ما يلي:

أولا، المحور الأول: تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء، تداروا 2 ديال العمليات ديال تسوية الوضعية، الأولى في سنة 2014 وأعطت قبول 23 ألف طلب، يعني 83% من العدد الإجمالي للطلبات، العملية الثانية أطلقت في 16 دجنبر 2016 ولا زالت مستمرة، في شهر نونبر عدد الطلبات 25600 طلب.

في نفس الوقت بالنسبة لطلبات اللجوء 745 طلب من مختلف الجنسيات تمت تسويته، وكانوا مسجلين عند المفوضية السامية للاجئين، في نفس الوقت تم الاستماع ل 1089 طلب لجوء من جنسية سورية وقد تم شملهم بنظام الحماية الدولية.

المحور الثاني للعمل هو المحور القانوني: إعداد قوانين تهم الهجرة واللجوء، تهم محاربة الاتجار في البشر، تهم الحماية، دخول وإقامة الأجانب، التعديل ديال القانون وعدد من القوانين اعتمدت والبعض منها في طور الاعتماد.

المحور الثالث: هورهان الاندماج في الحياة العامة والمجتمع المغربي، عقد اتفاقية شراكة مع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، خاصة ما يهم إدماج المهاجرين في السياسات المتعلقة بالمرأة والطفولة والإعاقة والرعاية الاجتماعية.

أيضا وهنا أشير مع الهلال الأحمر استفادة 11000 مهاجرو لاجئ من المواكبة الإنسانية، أيضا تسهيل الولوج إلى التربية والتكوين، تسجيل جميع أبناء الأجانب بما فيهم المهاجرين دول جنوب الصحراء في المدارس العمومية والخصوصية دون الرجوع للوضعية الإدارية، اللي بغا يقرا ما نحرموهش من القراءة، في الموسم السابق أزيد من 6200 مستفيد، الولوج للنظام الصحي نفس الأمر، وأيضا تسهيل الولوج إلى علاج شببيه بسلة العلاجات ديال "الريميد"، تسهيل الولوج للسكن أيضا، تسهيل الولوج للشغل، هنا مع التعاون الوطني وقطاع الصناعة التقليدية ما يهم الاستفادة من البرامج.

ثم أخيرا المحور الرابع وهو المحاربة ديال شبكات الاتجار في البشر ومناهضتهم ومناهضة هذه المافيات التي تتاجر وتستهدف الكرامة الإنسانية وتهدرها هذا المحور الرابع من العمل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

الماضي، ثم بعد ذلك جرى تأكيده في القمة الأوروبية الإفريقية مؤخرا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في نفس الموضوع السؤال الخامس حول استقبال المهاجرين ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لطرح السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء، السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

كما يعلم الجميع فالهجرة إحدى مشاكل هذا العصر، تبذل المملكة المغربية مجهودات مهمة في موضوع استقبال المهاجرين الأفارقة وغيرهم، خاصة بعدما تحولت المملكة المغربية من دولة مصدرة للهجرة ثم دولة عبور هؤلاء الأفارقة إلى الضفة الأخرى، أصبح المغرب الآن بلد استقرار لهم.

لذلك، نساثلكم السيد الوزير عن استراتيجية الوزارة والحكومة بشكل عام من أجل ضمان حقوق هؤلاء المهاجرين اللي تمت التسوية الوضعية ديالهم وذلك خلال هذه الفترة، يعني من 2014 إلى اليوم؟ وماذا عن المستقبل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر السيد المستشار من فريق العدالة والتنمية.

كما سبق أن أشرت، السياسة الوطنية في مجال الهجرة سياسة إنسانية مندمجة تستند على تراث وتقاليد عريقة لبلدنا، المغرب قوي بهذا التراث، وطبيعة المجتمع المغربي وتركيبته شاهدة على ذلك، ماذا تحقق؟

أولا، في إطار التوجهات الملكية السامية والتي جاءت في إطار اجتماع وأعلن بعده عن سياسة في أكتوبر 2013، تمت المصادقة على

السيد الوزير،

لا أحد يجادل في أن المغرب أصبح بلد هجرة إفريقية ونموذج للتعاون جنوب-جنوب، فانطلاقا من التوجهات الملكية السامية، انطلاقا من إيمان كل المغاربة بحق الإنسان وحرية في التنقل والتواصل والعيش الكريم، انخرطت بالفعل المملكة المغربية في استراتيجية جديدة في مجال الهجرة، خاصة أن الآن تحول المغرب من بلد مصدر-كما قلت- للهجرة ثم بعدما كان بلد عبور فقط إلى الضفة الأخرى أصبح الآن يغري بالاستقرار.

جميل هاذ الاستراتيجية ديال البلد ديالنا هي الأولى من نوعها على الصعيد العربي والإفريقي، توجت بتسوية وضعية واش 18000 حسب الإحصائيات اللي خارجة رسمية أو الآن اللي كنسمعوا 23000 حالة من أصل 27000 طلب قدم 2014 الآن كاينة مرحلة ثانية بتعليمات ملكية سامية.

الآن، السيد الوزير، علينا جميعا، حكومة وأحزابا، برلمانا، أن نتوجه نحو تسهيل اندماج هؤلاء المهاجرين الشرعيين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أن الفئة العمرية ديالهم المعدل العمري ديالهم هو 27 سنة، وبالتالي سيستفيد منهم الاقتصاد المغربي، عندهم مستويات نسبة عالية من هاذ اللي تم تسوية الوضعية ديالهم عندهم شهادات جامعية عليا 16%، 32% منهم عندهم مستويات ثانوية وبالتالي هذا سيكون فآل خير على الاقتصاد الوطني.

علينا كذلك في إطار الحكومة صيانة الحقوق ديال العمال المهاجرين اللي سمحوا في الكثير من المقاولات المغربية، تمكينهم بالفعل من حق الولوج إلى المدرسة ولكن نلاحظ، السيد الوزير، بأنهم كيتجمعوا في واحد المناطق الآن مهمشة، السلوكات واضحة، في الكثير من المناطق ف (les ronds points) ما بغيناش نشوفو هاذ الأفارقة اللي تمت تسوية الوضعية ديالهم موجودين فهاذ المناطق موجودين ف (les ronds points) موجودين في (les feux rouges) كمنظبو منكم باش يكون تنسيق ما بين وزارة الداخلية، وزارة التعليم، وزارة الصحة، حتى نتفادي المشاكل التي حدثت مؤخرا كما حدث في الدار البيضاء وحدث سابقا في طنجة، الجريمة الشنيعة التي راح ضحيتها أحد المواطنين بمدينة فاس.

وشكرا، أعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لم يتبق لكم الوقت للرد على التعقيب.

ونمر إلى قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والسؤال الأول موضوعه الركود الذي يعيشه قطاع العقار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم

السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يجتاز قطاع العقار حالة من الركود باتت تؤثر بشكل كبير على أداء هذا القطاع، لذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي التدابير والإجراءات الحكومية الكفيلة بإعطاء دفعة لهذا القطاع الحيوي الذي يؤثر في أداء مجموعة من الأنشطة الصناعية ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة فاطنة الكحيل، كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

كما تعلمون السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأن قطاع الإسكان هو واحد القطاع اللي هو حيوي ومهم، لأنه يساهم في الاقتصاد الوطني بواحد النسبة ديال 6.7% ويوفر سنويا أكثر من مليون منصب شغل بكيفية مستمرة ويذكر كذلك واحد الموارد جبائية هامة على الدولة والجماعات الترابية على حد سواء.

واللي ابغيت نوضح لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هو أن كتبقى الدولة هي المحرك الأساسي ديال هاذ القطاع، ومع العلم أن الإنتاج ديال السكن هو في غالبته ديال الإسكان الاجتماعي.

فيما يخص السؤال ديالكم، نبغي نشرح لكم، السيد المستشار المحترم، أن في البداية ديال انطلاقة هذا البرنامج اللي بدا في 2010 ديال السكن الاجتماعي، في الفترة ما بين 2010 و2014 وقع واحد الإنتاج بمنحى تصاعدي لدرجة أنه واحد العدد كبير ديال المنعشين العقاريين برموا اتفاقيات مع الوزارة، وكان واحد الإنتاج بوفرة، إلا أنه في الفترة ما بعد 2014 وقع واحد النوع من الإشباع ووقع واحد الركود في الإنتاج في بعض مناطق المغرب، وبالتالي ما يمكن لناش نتكلمو على ركود وإنما واحد التراجع طفيف في الإنتاج، والدليل على ذلك ليومنا هذا تم إنجاز أكثر من 320 ألف وحدة سكنية في السكن ديال 250 ألف درهم وأكثر من 22 ألف سكن بالنسبة ديال 140 ألف درهم.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيدة الوزيرة.

بالنسبة للمؤشرات ديال الركود، هناك ركود واضح لأنه كايينة تقارير ديال مجموعة من البنوك وكايينة التقارير اللي صادرة نيت عن وزارتكم كلها تؤدي وتؤكد على أنه هناك تزايد كل سنة في الركود، حجم القروض للمنعشين العقاريين تراجع بنسبة ديال ما يقرب 7%، أيضا التراجع ديال التداولات الخاصة بالمعاملات العقارية، أيضا ليس هناك عرض بنسبة تنقصدوبه السكن اللي خصويكون العرض ديال الفئات المتوسطة، الفئات المتوسطة اللي خصها تشجع واللي خصها تكون هي الرافعة ديال الاقتصاد الوطني، أيضا هاذ الفئة هذه غير خصها نعطيوها واحد الدفعة باش لأنه العقار له ارتباط وله علاقة مع جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى والخدمات.

السيدة الوزيرة.

من بين الآثار والركود اللي تبين لنا كايين آثار سلبية الركود وهو يلاحظ انخفاض عدد ورشات البناء هذا واضح، أيضا تسريح ديال العمال في هذا القطاع، ولكن من أهم اللي تركزو عليه وهو المساهمة ديال الوزارة أنها خصها تنقص من التكاليف اللي هي موضوعة على اللي غادي يستفدوا من الرسوم وتنقصدو الكلفة ديال الرسوم ديال التسجيل والتحفيز هذي راه مرتفعة، وقلنا أن خصها تكون باش تشجع الناس اللي .. لأنه اللي مستهدف هو الطبقات المجتمعية الفقيرة وأيضا المتوسطة.

لذا، خصنا أيضا نشجعو الأبناء النسبة ديال الفوائد لازالت مرتفعة، هذا راه واضح خص النسبة ديال القروض ديال الفوائد تخلصها تكون مخفضة.

عندنا واحد المشكل آخر كبير اللي هو الآن تيعيشوا فيه وهو الثمن المرجعي، الثمن المرجعي اللي دارتو الوزارة ديال المالية اللي هي مديرية الضرائب أي واحد بغى يبيع شي عقار تيصو يرجع لهذالك المرجع العقاري، هذالك الثمن العقاري اللي دارتو تقول ما يمكنش تنزلومنه ولكن العرض والطلب اللي خصو يكون، إذن ملي تيزيدوه تيتوقف العقار، تنعرفو ناس الآن لا ورثة والأخرين تيبيعو العقار ديالهم ولكن ملي تيمشيو الوزارة ديال مديرية الضرائب عندها واحد السقف ما يمكنش تنزل عليه هذا عائق كبير، السيدة الوزيرة، لأن خصويحتدوا منو وخصويحتيد لأنه خطير بزاف، تنعرف أنا الناس الورثة اللي هما امشاوداروا...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، أستسمح.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب، تفضلي في حدود دقيقة، تفضلي السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

في الحقيقة، السيد المستشار، أنا أتقاسم معكم كل ما أدلتم في تعقيبكم ولكن الوزارة في البرنامج ديال 2017-2021 تعهدت باش تمزج واحد 800000 وحدة سكنية، وهذا الصدد ربطنا العهد على نفسنا باش نجزو واحد 160000 وحدة سكنية سنويا، لكن القضية اللي اهضرتي علمها ديال الرسوم العمل خاصو يكون مع وزارة المالية وكذلك فيما يخص السكن ديال الطبقة المتوسطة، الوزارة في قانون المالية ديال 2016 دارت هاذ العرض إلا أنه ما لقاش واحد الإقبال من المنعشين العقاريين لأن التحفيزات ما كانش تتشجعهم.

واللي مفيد اللي خصنا نتقاسم معكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هو أن الوزارة باش تلقى الحل لهذالك الإشكال، وهذالك الإحساس اللي كايين درنا واحد الدراسة ديال ما هو نوع الطلب ديال السكن ديال المواطنين وتوضح لنا في النتائج ديال الدراسة أن 60% ديال المواطنين عندهم رغبة في السكن الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

نمر الآن للسؤال الثاني موضوعه مركز الاستقبال أولاد الكرن بمقاطعة النخيل بمدينة مراكش، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، السي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

الموضوع يتعلق بالتحويلات المجالية التي تعرفها مدينة مراكش، ويبقى دائما الشائب المشيب في الحركة ديال العمران المدينة هي القضية ديال الدواوير اللي تحيط بمدينة مراكش واللي كان واحد المجهود ماشي ما كايينش، ولكن اليوم أصبح ما ابقاش يمكن الإنتظارية، يعني وصل السيل الزبي، وكايين واحد المجموعة ديال الدواوير وأكبر بقدرة قادر المقاطعة الوحيدة في مدينة مراكش اللي كتعيش هاذ الوضعية بشكل مزري ومقلق هي هاذ المقاطعة ديال النخيل.

الآن، كايين واحد 44 دوار، السيدة الوزيرة، ودابا كلشي في المغاربة

الإسكان واحد 2350 أسرة، إذن هاذ الإكراهات ديال العقار في مراكش ما كاينش، وثانيا ملى كئلقاوه كيكون الخواص غالي بزاف، إذن خصنا نبحثو على واحد الحل معكم، مع المنظومة المحلية، مع الوزارة، ومع وزارة المالية، وإن شاء الله غادي نتوقفو في هاذ الحل هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا كاتبة الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا.

في الحقيقة هذا هو الموضوع، السيدة الوزيرة، بالضبط، هو هاذ القضية هاذي، هاذك العقار اللي فيه 38 هكتار، اللي هو مطلب تحفيظ، واللي الأحباس كتملكو واللي فيه نزاع قضائي مع ناس اللي كيدعيو أنه كيملكوه، كياعتبروا راسهم ذوي الحقوق، هاذ النزاع معرفناش شحال غادي ببقى، دبا المسؤولية عند من؟ واش احنا كايين شي حد اللي مكلف بالناس؟ ولا نخليوا هاذ الشئ غادي غير هكاك، انبقوا نقولوا الصعوبة والمشاكل، كايين نزع الملكية من أجل المصلحة العامة، واش كايينة شي مصلحة عامة أكثر من هاذ الدواور وهاد الناس وهاد المواطنين نعتقوهم ونفكوا هاذ المشكل؟ وإلى مهتمناش بهداك الموضوع ديال ولاد الكرن راه غادي يصعب علينا الحل، أو لا غنعاود نساferو ونرحلو الناس ونقعدهم على المدار الحضري، هاذ الناس عاشوا حياتهم كلها في ذيك المنطقة، أكثر من 40 سنة، كيفاش اليوم نخليوهم بهاذ الوضعية هاذ راهم صبروا بزاف، راه تنتظروا بزاف، الآمال السيدة الوزيرة، هو أولاد الكرن، هو هاذك العقار احنا متشبهين به كمواطنين، كسكان، وكنعرفوا بأنه راه غادي يكون فيه الخير والبركة لا لندوك الدواور، ولا حتى في العملية ديال (péréquation) واحنا راه مادا بنا ما عندنا مشكل كاع إذا دخلت مؤسسة العمران، احنا ما عندنا مشكل، المشكل الأساسي هو ذاك العقار ما يمشيش وإذا كانت المسألة فيها نزاع أو لا فيها خلاف ولا فيها شي حاجة أخرى فكايينة مسطرة نزع الملكية، احنا بغيينا تكون مسطرة نزع الملكية وتبدا الأشغال وتبدأ العملية، وراه غادي يكون كلشي رايح فيها، راه ما غتكلف والو، واحنا راه مستعدين باش نوضعو واحد المجموعة ديال التصورات في إطار هذه العملية ديال (péréquation) باش نحلوا هاذ المشكل هذا، والناس راه مستعدين وراه الناس ما عندنا خلاف الناس مهيأة في أمان الله، كيبقى غير تكون الإرادة والمبادرة في أقرب الأوقات السيدة الوزيرة، والهدف من السؤال ديالنا هو أننا نلح ما يضيعش ذاك العقار الله يجازيك بخير، السيدة الوزيرة، إذا كنتو كتبغيو مراكش إيوا ابغيوه بزاف في هاذ القضية هاذي من دبا.

شكرا.

كلشي احنا فرحانين بالشتا، هاذوك الناس خايفين منها، لأن غير كتبان لهمم الضبابية ولا الشتا كيقلوا القضية فيها.. بغت تريب لهمم الدويرات، ولا غادي يدخل الماء لديرهم، كيعيشوا حالة مزرية، كيعيشوا واحد السمانة أخرى وهما مكرفسين في ذاك الوضعية، لا واد حار لا طرق، يعني التهميش بكل أنواعه.

فلذلك، من ضمن الآليات هي مراكز الاستقبال، هذيك (les centres d'accueils) ابقى عندنا واحد في النخيل هو ديال واد الكرن، كانت ابدات فيه واحد العملية ابغينا نشوفو فين المأل ديال.. لأنه الآمال الوحيد هو هاذ (les centres).

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المهم.

كما كنعرفوا، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، مدينة مراكش عزيزة على المغاربة كاملين، وبالتالي ما يمكنش الوزارة ما تعطيهاش الأهمية اللازمة باش نحاولو نحلوا هاذ الإشكال هذا.

ولكن ابغيت نذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على هاذ البرنامج ديال محاربة مدن الصفيح اللي انطلق من 2004 ولحد اليوم تمكنا باش نعلنو 58 مدينة، مدينة بدون صفيح، يمكن في الأسابيع المقبلة غادي نزيدو واحد الثلاثة هي البروج ومولاي يعقوب وتطوان.

لكن في ما يخص مراكش في السؤال ديالكم، الوزارة صحيح في الاتفاقية اللي تبرمت كان مركز اولاد الكرن تبرمج باش يستقبل واحد 1177 أسرة من ساكني دور الصفيح بالمدينة، لكن تفاجأنا بأن هاذك العقار هو اليوم موضع منازعات، في النزاع بين وزارة الأوقاف واحد المجموعة من الخواص، وبالتالي لجؤوا للمحكمة، وكنعرفوا جميعا بأن إلى كانت الأمور أمام المحكمة كنتسناو البت ديال المحكمة، ولكن التنسيق مع المنظومة المحلية والمنتخبين والسلطة المحلية كنبحثو على عقار جديد.

وهنا كنتتوجه لكم بواحد النداء اللي يمكن لكم تساهموا في البحث على عقار اللي يكون في متناول الدولة، وفي متناول الساكنة اللي غادي يرحلوا من مدن الصفيح، ولكن ما كاينش غير هاذ المركز بوحده، كايين حتى المركز ديال النزلة، النزلة فهو عندنا فيه مشكل، وإلى جمعنا المركزين بجوج غادي نكونو في واحد الإشكال إعادة الإيواء أو إعادة

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

الوزارة عندها الوكالة المغربية التي تابعة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ما بين 2015-2020 أربعة ديال الاتجاهات التي مشات لها هذه الوكالة:

أولا، هو دعم الاستثمار لهذه المقاولات الصغرى؛

ثانيا، دعم القدرات ديال الشركات الصغرى؛

ثالثا، دعم الابتكار؛

رابعا، دعم الاستثمار التكنولوجي.

هذا الدعم عندها صندوق فيه 700 مليون ديال الدرهم التي تابع لهذه الوكالة خصيصا هذه الشركات الصغرى والصغيرة جدا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

في الحقيقة هاذ السؤال اللي طرحناه هو نتعتقدو بأن هو سؤال مهم جدا، وهذا السؤال طرحناه السيد الوزير باش نتعاونو انتوما كحكومة واحنا كبرلمان باش نلقاو حلول عملية ومعقولة ومنطقية لهذه المقاولات الصغرى والمتوسطة، ما بغيناش ذاك الحلول الكلاسيكية السيد الوزير اللي دايرها حاليا الحكومة، ولو أنكم مخصصين المبلغ ديال 700 مليون وهاد المجهودات اللي دايرة الوكالة مجهودات محدودة.

نعطيكم أمثلة، السيد الوزير، أنا ملي تنشوف يعني درتوا في إطار "امتياز" مواكبة 50 مقالة سنويا، ودرتوا في إطار مساندة ساعدتوا 500 مقالة سنويا ودرتوا التكوين والمساعدة ديال 200 مقالة، بالله عليكم السيد الوزير واش عندها احنا غير هاد العدد ديال المقاولات في المغرب؟ انا عندها الآلاف ديال المقاولات السيد الوزير، الجزء الكبير فهم فشل.

كذلك، السيد الوزير، عندها إشكال كبير مع الأبنك، هاذ المقاولين ملي تيمشيو للأبنك تيلقاوا شروط الخيزرات، تصور السيد الوزير هنا 15% من المقاولات هي اللي استفادت بالمقارنة مع تركيا ومع مجموعة ديال الدول تتلقى 30، 40، 50، 60% ديال هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة استفادت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى 10 ثواني تفضلي السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

10 ثواني ما غادي نقولوفهم والو، اشوية ديال المرونة.

أولا، ابغيت نشكر السيد المستشار على الاستعداد ديالو للمساهمة في الحل ديال هاذ الشي.

القضية ديال مسطرة نزع الملكية هي القاعدة اللي عندها في الوزارة ملي يتعذر علينا العقار، ولكن دبا الإشكال ديال أولا الكرن هو مطلب تحفيظ ما عندهناش (titre) محفظ، إذن المسطرة فيها واحد 2 المراحل إن شاء الله غادي نتعاونو عليها، وأقترح عليكم واحد الاجتماع في عين المكان باش نخرجو بواحد التوصيات اللي هي قابلة للتفعيل وفي الوقت المناسب، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكر السيدة كاتبة على المساهمة في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والاستثمار، ونمر إلى السؤال الأول حول مآل التزام الوزارة بدعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة المعاصرة، تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

السيد الوزير،

ابغينا نسولوكم على مآل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وماذا هيأت الوزارة لمساعدة هذه المقاولات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، تفضل.

النقطة مهمة وهو (les bilans) ديال الشركات الصغرى ما شي (les bilans) لأن فهم شي مديكلاري وشي ما مديكلاريش وكذا، احنا نتحاولو نواكبو هاذ الشركات باش يمكن يكون عندهم (les bilans) ديالهم ويتقدموا للأبنك، هاذو هما المشاكل اللي تيعانيو منهم اليوم.

المشاكل فهم عدة أورايش وعدة حلول نتحاولو، وإلى تعاوننا جميع على هاذ المشاكل يمكن نلقاو لهم حلول إن شاء الله في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه المناطق الصناعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

يراهن المغرب على توفير مناطق صناعية للمستثمرين بما يتيح لهم تفادي المواضيع العقارية التي تضعف من تكلفة القيمة الحقيقية لثمن الأرض، ولقد أكدت السيد الوزير أن الحكومة تعترم بتوفير مناطق صناعية بالإيجار، وستوفر هذه المناطق على جميع الخدمات المطلوبة من طرف المستثمرين، وأكدت السيد الوزير بأن الدولة عبأت 1000 هكتار لصالح الصناعيين.

السيد الوزير،

نحن من هذا المنبر ومع هذه التطورات التي .. الاستثمار الصناعي، ولكن لدينا تساؤلات نعرضها عليكم كالتالي:

أين وصل هذا البرنامج؟ ما هي الجهات التي ستحظى بالأسبقية؟ هل قامت وزارتك باستباق الصعوبات التي تواجه هذا الرهان؟ هناك مناطق صناعية أنجزت منذ سنوات ولكن عرفت تعثر ومشاكل حول موضوع المضاربات العقارية أو النشاط في خرق قوانين دفترو وشروط التحويلات؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

احنا بغيناكم تديروا مجهود أكثر لأن هاذ المقاولات السيد الوزير هي اللي غادي تمتص الإشكالات ديال الشغل اللي كايئة على المستوى الوطني، لأن احنا لاحظنا في القانون المالية ديال 2018 جيتوا ب 19000 منصب شغل في الوقت اللي كانت في 2014، 26000 منصب شغل، الآن الحكومة تتراجع في الوقت اللي الناس يعني كايئة احتقان، كايئة مشاكل، كايئة إكراهات، كايئة شباب عاطل على العمل تنتظرو نوصلو إلى 30000 و 35000 منصب الحكومة الآن جاتنا غير ب 19000.

الآن عندنا إكراهات كبيرة باش هاذ المقاولات تخلق مناصب شغل، بالإضافة للمناصب اللي تتحدثها الحكومة بغينا نتعاونو كاملين السيد الوزير باش نتعاونو على هاذ لحل هاذ المشاكل.

بالإضافة السيد الوزير نعطيكم مثلا انتم تستثمرون ودايرين مشاريع كبرى في طنجة وتنحبيكم عليها مع الجهة، ولكن السيد الوزير راه عندنا واحد الإشكال لأن بالنسبة لطنجة واش الشاون والحسيمة، العرائش، وزان حاضرة في الذهن ديالكم؟ حاضرة في المشاريع اللي تديروا في طنجة؟ المقاولات الصغرى والمتوسطة ديال هاذ المناطق النائية المناطق اللي هي في الحقيقة في وضعية يرثى لها، واش حاضرة عندكم؟ واش الشباب ديالها اللي هو عاطل على العمل دبا تيمكن لو يستافد من هاذ الجهة طنجة تطوان؟ تيمكن لكم في هاذ الشركات الكبرى والعملاقة.

ولهذا، راه احنا نتطالبوكم، السيد الوزير، باش نتعاونو جميع ونمدو لكم يد المساعدة ونخلقو مناصب شغل لبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا على حسن النية، لأن اللي عندي مهم وهو المواكبة اللي قلت تواكبونا باش نتعاونو جميع باش نلقاو الحلول.

إلى اسمحتي لي هاذ المقاولات الصغرى هو أهم ما كان في الاقتصاد المغربي، لأن أكثر ما كايئة في الشركات وهو المقاول الصغرى، احنا نتديرو الجهد ديالنا طبعا كايئة بلدان أجنبية عنها إمكانيات اللي ما عندناش الآن نتحاولو، ولكن لاحظنا كما قلت على طنجة أعطيك على سبيل المثال "رونو" الآن تتشغل 13% ديال الناس اللي من طنجة والآخرين كلهم من الجهة، يعني ملي تيكون مشروع مهم في شي جهة تستفد منو الجهة كلها ماشي البلاد الوحيدة ككل، يعني المنطقة كلها جايين في الحقيقة من كل أنحاء المغرب باش يشتغلوا في هاذ الشركات الكبرى.

إذن نرجعو للشركات الصغرى، هو الشغل الشاغل ديالنا، ملي تهضرو على المشاكل مع الأبنك، المشاكل مع الأبنك تيجيو في واحد

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المهم جدا.

هو العقار المشكل ديالو في العقار الصناعي فيه عدة مشاكل.

المشكل الأول وهو غلاء العقار لأن ما كاينش موجود، والمشكل الثاني وهو المضاربة اللي وقعت فهاذ السنوات الفارطة للعقار.

أولا المشكل اللي حاولنا نحلوه وهو العقود اللي كاينين الآن كيمنعوا أنه تكون المضاربة، لأن إلى ما كانش يتحقق المشروع في واحد الوقت اللي يعني محدد يمكن أنه الدولة تعاود تسترجع هاذ العقار، هذه العقود القديمة ما كانش فيها هاذ المسائل يعني جعلت أنه المستثمرين كانوا كياخذو هذه الأراضي الصناعية وكيعاودوا فيها البيع أو كيخليوها عندهم لأن كيشوفوا أنه الأثمنة ترتفع.

الي فتحناه اليوم وهو هاذ المجال ديال العقار للكراء لأن الناس ما بقاوش بغاوا يستثمروا كيمستثمروا في العقار وحتى في البناء ديال المعامل، كايين دبا مستثمرين مغاربة خواص موجودين كيمستثمروا لا في العقار ولا في البناء هذه المعامل، فكنتجهدو باش هاد الناس المستثمرين ولا الناس اللي بغاوا يستثمروا في ميدان الصناعة باش يمكن لهم يكون عندهم هاد العقار المؤجر.

عندنا 4 ديال المشاريع في هذا الإطار، في بوسكورة كايين 28 هكتار، في أولاد صالح 32 هكتار، في سطاط 19 هكتار، وفي برشيد 61 هكتار، هادو كنموذج باش نبدأو الآن لأن الطلب كايين في هذه المنطقة الآن أكثر من مناطق أخرى، خاص يكون في هذه المنطقة هذه المناطق تكون موجودة في الشهور المقبلة.

إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب لكم الكلمة السيد المستشار، ما عندكمش تعقيب، كايين شي إضافة السيد الوزير في هذه النقطة ولا نمرو للسؤال؟

نمر للسؤال الثالث موضوعه، وضعية الغرف المهنية في ظل التقسيم الجهوي الجديد، الكلمة لأحد لسادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سؤالي يتعلق بغرف التجارة والصناعة والخدمات والسؤال: ما هي وضعية غرف المهنة في إطار التقسيم الجديد تحت تعديل أو حسب تعديل الدستور 2011؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا على هذا السؤال المهم القيم ديال حالة الغرف.

اللي درنا وهو اشتغلنا مع الغرف هذه سنتين، درنا دراسة مدققة بشراكة مع الغرف باش نشوفو أشنو هو النقص أو الضعف اللي عندنا، وجدنا أنه عدة نقط ديال الضعف الكل كيعرفها، ومتفقين عليها لا الغرف ولا الوزارة، فلهذا درنا برنامج تدقيق فيه مراسيم اللي دوزناها في البرلمان كما شفتموهم، درنا من 28 غرفة ل 12 غرفة، وجدنا (les statuts) ديالهم لا ديال الغرف ولا ديال الناس اللي كيشغلوا في الغرف.

فاحنا في الأسابيع المقبلة إن شاء الله غادي نوقعوا جميعا، لأن اجتمعنا وعاود اجتمعنا من بعد الأسئلة ديال البرلمان اللي هما مهمة جدا، كتجعلنا أننا نشتغلوا يمكن أكثر، فهاذ الأسابيع الأخيرة، الفارطة اجتمعنا وغادي نوقعوا إن شاء الله برامج مشتركة لكل غرفة، غرفة باش يمكن في هاذ الأشهر يكون عندنا نتائج، لأن كيف كتعرفوا الغرف عندهم واحد الدور استراتيجي مهم جدا، وكنتمناو أنه في المستقبل يعني يلعبوا هاذ الدور وأكثر من الدور اللي احنا كنتمناو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة، صراحتك صراحة زينة ومعقولة وشاهدين لك السيد الوزير بالمجهود اللي قمت به فيما يتعلق بالأكياس البلاستيكية اللي هي

مكتب التسويق والتصدير وشركة سوكامار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

قامت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، بحزمة من الإجراءات الإصلاحية، شملت هيكلة عدة مؤسسات عمومية تابعة لهاذ الوزارة، وذلك تماشيا مع السياسات الحكومية، لكن هاذ الإجراءات لم تشمل مكتب التسويق والتصدير والشركة التابعة له التي هي شركة سوكامار، التي تعتبر القطب التقني للمجموعة، مما خلق حالة من الضبابية والاعتياب والشك حول مصير هذه المؤسسة وحول مستقبل مستخدميها.

لذا، نطلب منكم، السيد الوزير، إطلاع فريقنا عن مصير مكتب التسويق والتصدير وشركة سوكامار التابعة له، وكذلك مصير المستخدمين والأطربة هذه المؤسسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا على السؤال، لأن صراحة (L'OCE¹) يمكن لنا نساوه ونسيناه، ظهر لي المغاربة واحد الوقت كنا متحمسين، لأن (L'OCE) اعطت واحد شي نتائج في واحد الإبان نتائج مهمة جدا، ومن بعد وقعوا مشاكل الكل كيعرفها، كانت (L'OCE) كتواكب المصدرين، خاصة اللي في ميدان الفلاحة، من بعد دازت واحد من غير سوكامار كتستورد مواد بحال كتستورد اللحم يمكن، لبعض للدفاع الوطني وكذا، هاذ الشي كلو سويناه في هاذ السنوات الأخيرة.

بقت سوكامار اللي هي عندها كنتشغل وهي في مستوى مهم جدا، احنا في دراسة الآن مع الوزارة ومع المدير العام ديال هاد (L'OCE) باش نلقوا حلول للمستقبل، كنظن أنه (L'OCE) دازت وقتها صراحة، لكن سوكامار عندها مازال واحد الدور مهم اللي يمكن لها تلعب في المستقبل في المغرب.

وشكرا.

شي كان مضر وحلتوا مشكلته في أقرب وقت ورضى الجميع.

الي بغييت نظيف السيد الوزير، هي كما طرق السيد الوزير، فعلا هي كانت 28 غرفة وعلى حسب القانون الجديد ديال 2011، على حسب الجهات، واش السيد الوزير عطيتوا اختصاصات الغرف هاذي هي 12 الجهة واش كايين شي اختصاصات اعطت لها كسائر الغرف الإسبانية والإماراتية والأردنية؟

الي نقول لك السيد الوزير، هي اللي أمشيت عدة مرات أمثل غرفة التجارة والصناعة على الصعيد الوطني في بعض الدول العربية، وشفنا الغرف السيد الوزير، والغرف واسمح لي نقولها خير.. هاذ بكل صراحة.

ولكن احنا الغرف عندهنا السيد الوزير، فعلا كايين الغرف اللي ضعفت وكايين الغرف اللي رؤسائها في المستوى وكايين الغرف اللي ناقصين، ولكن الكمال لله السيد الوزير، ولكن حتى هما خصهم استعنوا بأطرفي المستوى باش يمكن لهم يحقوا ذاك اللي ابغوا التجار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا.

كيف قلت احنا عرفنا ملي درسنا أنه في الخارج في بعض البلدان الغرف وصلوا واحد المستوى مهم، ولكن كتقول خصنا نعطيوا يعني لهاذ الغرف يمكن لهم إديروا مسائل اللي كديرهم الوزارة أو الوزارات، المشكل هو هذا، هولحد الآن لا الوزارات مكانتش ثابتة في الغرف ولا الغرف مكانتش دايرة المسائل اللي خصها تدار، دبا هاذ الشي تجاوزناه، وصلنا لواحد المرحلة أننا متفقين، أننا غادي انشغلوا اليد في اليد باش هاذ الغرف غادي إن شاء الله يفاجأونا ويكونوا في المستوى أكثر من ذاك الشي اللي شفنا في الخارج.

احنا كلنا عندهنا واحد الطموح باش نوصلو لهاذ الغرف لأكثر من ما شفنا في الخارج، وأنا أظن أنه الغرف ديالنا ديال المغرب يمكن لهم يوصلوا لهاذ المستوى، طبعا خصنا انشغلوا وراه بدينا كنتشغلوا في الطريق الصحيح، أنا كنظن أننا قبطنا الحمد لله الطريق الصحيح الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في نفس القطاع، السؤال الرابع، موضوعه مصير مستخدمي

¹ Office de Commercialisation et D'Exportation

اهضرتي على المشكل ديال المدخول ديالها، أنا كنعن أنه (L'OCE) اليوم عندها واحد (le patrimoine) مهم جدا حتى هو فيه مشاكل خاصنا نضبطوه بالضبط فين غادي يمشي، فين غادي يوصل، لأن كان الكل متبع ذاك (le patrimoine)، وذلك (le patrimoine) ديال الدولة غادي يبقى في الدولة وغادي يرجع للدولة.

اللي متبعين احنا هو هذه النقطة هاذو هاذ المصير ديال (L'OCE) غادي نلقاو لو حلول لأن فيه سوكامار عندها المستقبل، (L'OCE) المستقبل ما بقاش، إذا بقى شي مستقبل بقى في سوكامار، وغادي نمشيو لهاذ الملف اللي خدامين فيه يعني بوضوح، غير ما غاديش نتسرعو هاذي 20 عام ولا أكثر من 20 عام و (L'OCE) تقريبا واقفة ولكن عايشة ب (les revenus) ديالها، ما غادش نتسرعو، إذا غادي ناخذو 6 أشهر ولا 7 أشهر باش نوصلو للحلول اللي غادي تكون في المستوى.

الآن هذا ملف متبعو شخصيا هاذي أكثر من عامين وكتبت لرئيس الحكومة وكذا، ومع الدفاع وصلنا لحلول أن الدفاع عاود خاضوا ذاك الشي اللي كانوا كيديروا في (L'OCE) رجع لعند الدفاع، أنا غادي مع هاذ الملف ولكن خاصو الحلول بالعقل، ما غاديش نزربو فيه هاذك الشي اللي في (AMD) و (Maroc Export) مهم أنه يبقى نقي بوحدو يعطي نتائج لأن مهم جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في نفس القطاع، السؤالان الخامس والسادس، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه الإجراءات المزمع اتخاذها لتشجيع الاستثمار بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على شاكلة الدول الصاعدة، انخرط المغرب في سياسة جعل الاستثمار الوطني والأجنبي دعامة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال عدة إصلاحات، منها ما هو مؤسسي وما هو تشريعي وتنظيمي، إلا أن المجهودات المبذولة لازالت دون مستوى الطموحات، على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هو تقييمكم لوضعية الاستثمار بالمغرب؟ وما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع الاستثمار بالمغرب وضمان نجاعة الاستثمارات العمومية؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

لقد قامت وزارتك مؤخرا في إطار القانون الجديد الذي تم بموجبه إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والتي أدمجت ثلاثة مؤسسات وهي: المركز المغربي لإنعاش الصادرات، الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، مكتب معارض الدار البيضاء، كان بالإمكان لأن هاذ الوكالة هي أيضا كان يمكن ندمجها في هاذ القانون ولكن لم يتم، لهذا دائما نضع السؤال، ما مصير هذه المؤسسات؟

ظل الغموض يلف مكتب التسويق والتصدير، والذي له نفس اختصاصات المؤسسات التي تم دمجها خارج هاذ الإطار، مما جعل تساؤلنا حول مصير هذه المؤسسة ومصير مستخدميها سؤالا طبيعيا، خصوصا أن الوثائق الخاصة بمشروع ميزانية الوزارة برسم سنة 2018 لم تتضمن لا من قريب ولا من بعيد إشارة لمكتب التسويق والتصدير، عدا منحة خصصت للاستثمار، بينما تمويل التسيير يتم من مداخيل كراء العمارة الموجودة جانب المقر المركزي لمكتب التسويق والتصدير.

هاذ العمارة هي في حالة مزرية وأيلة للسقوط نظرا للأشغال التي تقوم بالفندق المجاور لها، إذن المداخيل ما غتكونش، التمويل ديال ميزانية التسيير ما غيكونش، هذا هو السؤال لهذا بقت هاذ الضبابية موضوعة على مستقبل هاذ المؤسسة، هذا هو الهدف من السؤال ديالنا السيد الوزير، وكنطلبو منكم المزيد من الشروحات لطمأنة الرأي العام وطمأنة مستخدمي وأطر هذه الوكالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

إلى اسمحتو معندها علاقة مع، (AMD²)، (Maroc Export) لأن درسنا ماشي حيث غادي ندمجو وكالات فين ما لقينا شي وكالة ولو ما عندهاش شي علاقة مع الاستثمار ولا التصدير غادي ندمجوها، هاذي وكالة كانت في واحد الإبان كيف قلت لك عندها أهمية، الآن دزنا مرحلة أخرى، احنا في دراسة خاصنا نلقاها حلول خاصة، ما عندها لا علاقة (AMD) ولا مع (Maroc Export) ولا كذا.

² Agence Marocaine de Développement des Investissements

حتى هما داخلين في هذا الإطار، يعني كنتشغلو وإذا عندكم شي أفكار في هاذ الاتجاه احنا مستعدين أننا ندمجوها لهذه الدراسات اللي كنديرو ولهذه الأعمال اللي كنديرو الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير والكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات التي تبرز فعلا حجم المجهودات المبذولة لجلب الاستثمار وإنعاش التنمية الاقتصادية، ومع ذلك، السيد الوزير المحترم، فهناك جوانب أخرى، نود في الفريق أن نسلط عليها الضوء من منطلق أن إنعاش الاستثمار العمومي والأجنبي أساس لتوسيع قاعدة التشغيل وتحريك عجلة التنمية المستدامة.

أولا، إن الأرقام والمؤشرات المتفائلة التي يتم إعلانها لا يلمسها المواطن على أرض الواقع بحجة تزايد حجم البطالة وازدياد عدد المقاولات المهتدة بالإفلاس.

ثانيا، رغم نجاح المبادرات القطاعية في هذا المجال، فالواقع، السيد الوزير المحترم، يكشف حاجة الحكومة إلى رؤية مندمجة ومتناسقة، توفر الشروط الكفيلة بضمان نجاعة الاستثمارات العامة والخاصة، لا على المستوى التشريعي ولا على المستوى التنظيمي.

ثالثا، دعم الاستثمار كذلك يقتضي حل إشكالية العقار بمختلف أشكاله وإصلاح عميق للمسطرة الإدارية والقضائية وتفعيل إصلاح منظومة الضرائب بشكل جوهري ومنظور استراتيجي، يتجاوز التقييد بمناسبة القوانين المالية.

رابعا، لا بد من حل إشكالية التوزيع وتوجيه الاستثمارات مجاليا وجهويا، خاصة ما يتعلق بالاستثمارات العمومية التي تعرف توزيعا مجحفا يعزز غنى الجهات الغنية وإفقار الجهات الفقيرة.

وبناء عليه لا بد من قرار سياسي جريء يوفر الإنصاف قبل العدالة في برمجة الاستثمارات العمومية بغية خلق توازن مجالي وجهوي اجتماعي.

خامسا، ضرورة استثمار تميز المغرب إقليميا وجهويا ودوليا كبلد آمن ومستقر لجذب الاستثمارات، وهو ما يتطلب تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة من طرف الحكومة والبرلمان وعلى مستوى عمل سفارات المملكة بالخارج.

سادسا، ضرورة الانكباب بشكل جماعي على إعداد النموذج

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه مناخ الاستثمار ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السي حامي الدين.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الاستثمار هو رافعة أساسية للتنمية، وإنعاش المقاوله ضروري لتطوير الاقتصاد الوطني نساثلكم حول الإجراءات التي تعترم الحكومة اتخاذها من أجل تطوير مناخ الاستثمار في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالاستثمار في المغرب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا.

كيف كي يعرف الجميع، الاستثمار مهم جدا لبلادنا، وهذا عنصر اللي متبعينو كلنا، اللي خاصنا نكونوا واعيين وهو نتائج الاستثمار في بلادنا نتائج إيجابية، وماشي اليوم، هذه سنوات الحمد لله بلادنا كتوصل الاستثمارات لا الوطنية ولا خارج الوطن، الأجنب اللي كيستثمروا في المغرب كيعطوننا واحد المستوى اللي جميع الدول المنافسة للمغرب تتمنى أنها توصل لهذا المستوى ديالنا.

إذا شفنا نتائج الحصيلة ديال لجنة الاستثمارات الأخيرة، 51 مشروع، 67 مليار ديال الدرهم، 6477 منصب شغل، هذه المشاريع وصلوا لأن الأغلبية منهم استثمارات مغربية، اللي ما كانتش قبل، كان تكونوا استثمارات أجنبية.

إذا شفنا في آخر (juillet) زاد الاستثمار بـ 35.6%، إذن 4.4 مليار ديال الدرهم، يعني هذه الوثيرة أظن أنها لا بأس بها، دبا واش كايين مشاكل ديال المستثمرين، طبعا عندنا ورقة طريق مهمة جدا باش يمكن لنا نحلو هذه المشاكل ديال المستثمرين واحنا خدامين فيهم، وصاحب الجلالة أعلن عليهم في الخطاب ديالو، اهضر على (les CRI) راه كايين مشروع اللي الآن الناس خدامين فيه.

احنا هذا الاندماج ديال الوكالات ديال الاستثمار وديال التصدير

والمقاولات العمومية والجماعات المحلية بالنسبة للمستثمرين.

تنقترحو عليكم أيضا السيد الوزير جرعات إضافية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية المنظمة للمشاركة بين القطاع العام والخاص، كإين قانون منظم لكن التفعيل دبالو والآثار دبالو على الأرض مازال محدودة.

تنقترحو عليكم أيضا في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، وبدون شك تتقوم بمجهودات جبارة في هذا الباب، وضع واحد الآلية مقياسية (Un baromètre) باش نتبعو الآثار دبالو المقاولات حول مناخ الأعمال والاستثمار بصفة دورية ومنظمة.

تنقترحو عليكم أيضا واحد الآلية إلكترونية للإينصات الدائم للإشكاليات والصعوبات اللي كتعاني منها المقولة.

كنلتمسو منكم أيضا السيد الوزير، باش تهتموا بهاذيك اللجنة وتطوروا الوسائل العمال دبالها لأن خاصها تتحلى بواحد أعلى درجة دبالو اليقظة المستمرة والتفاعل مع تقلبات السوق الدولية والأحداث اللي تيعرفها العالم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للرد على التعقيب إذا رغبتم في ذلك السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا على هاذ النقط.

إذا اسمحتو ذلك الدفتر 5 (le livre 5) دبالو (commerce) راه هو موجود وقعو الوزير دبالو العدل، راه هو موجود، واشتغلنا فيه يعني غادي نوقوه في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

اهضرتي على ميثاق الاستثمار، ميثاق الاستثمار وجدناه وخدمنا فيه واشتغلنا فيه وناقشناه مع وزارة المالية ومازال تناقشوه مع وزارة المالية. احنا سأليناه، ناقشناه مع الفاعلين الاقتصاديين واتفقنا معهم، والآن هو في طور الاتفاقية مع وزارة المالية وغادي ندزوه إن شاء الله حتى هو في الشهر المقبل.

اهضرت على (baromètre)، هاذك (baromètre) دابا المشكل هو في المغرب عندنا بزاف دبالو (baromètre)، كان (baromètre) دبالو (CGEM³) كان دبالو البنك المغرب، كان (baromètre) دبالو (HCP⁴) مانزيدوش (baromètre) دبالنا حتى احنا، احنا تابعين غير لهاذ

التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ومظاهرة جهود الحكومة لاستكمال تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة ممثل فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب دبالكم.

في الواقع بالفعل نشعر خلال السنوات الأخيرة هاد 6 سنوات بالخصوص على أن المغرب حقق قفزة مهمة في مجال تطوير الاستثمار، ماشي من السهل نربحو 60 نقطة في التقرير دبالو (Doing Business) في هذه السنوات الأخيرة، هذا ماشي سهل، المغرب عندو الرتبة 69 من أصل 190، لكن بطبيعة الحال هذه الوضعية ما كيمنش تبقى مستقرة إلا إذا اندمجت جهود الجميع، لأن السؤال وخوا توجه لكم السيد الوزير، هو في الحقيقة تهتم جميع الفاعلين.

أول شيء هو المناخ السياسي في البلاد، لأنه إذا ما كانش مناخ سياسي ملائم راه ما كيمنش يكون استثمار لا أجنبي ولا رأس مال وطني شجاع للإقدام على الاستثمارات.

ثانيا، المناخ الاقتصادي مرتبط أيضا بالإصلاح دبالو أوضاع العدالة، السيد الوزير، هناك إصلاح اللي كييربط بالقوانين، هناك إصلاح اللي كييربط بالممارسة، الباب الخامس من مدونة التجارة لازلنا نتنظر إصلاحه لأنه مرتبط بصعوبة المقولة والإصلاح دبالو يغسل بزاف دبالو المشاكل.

ثانيا، إصلاح الممارسة مازال شكاوي المواطنين والمستثمرين من الفساد ومن الرشوة في هذا المجال، وهذا كيستدعي أيضا المجهود والدور التدخلي دبالو مجلس المنافسة، مازال ما تمش التفعيل دبالو هذا المجلس.

أيضا هناك إصلاحات اللي كتهم الموضوع دبالو الإصلاح الضريبي، وطبعا اليوم كايينة مؤشرات مقلقة لأنه كان اتفاق مع الحكومة السابقة بالنسبة للمقاول أنه ما يكون اقتطاع مباشرة من الأبنك، اليوم كايين تجاوزات على هذا المستوى، ولذلك كنبطبو منكم السيد الوزير باش تشعروا المستثمرين بواحد النوع من الثقة فهاذ الموضوع.

لايد من اعتماد واحد الميثاق جديد للاستثمار اللي جاء في البرنامج الحكومي وأيضا احترام الأجال دبالو الأداء بالنسبة للإدارة والمؤسسات

³ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

⁴ Haut Commissariat au Plan

سؤالنا اليوم، السيد الوزير، هو حول حظ الجهات أولا العدالة المجالية لهاذ المشاريع وحظها من المخططات والبرامج الوطنية، ونخص بالذكر الجهات الجنوبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

هاذ السؤال صراحة كئلقاوه في جميع أنحاء المغرب، كلشي كيقول لك واش أنتم ما عندكم غير الدار البيضاء وطنجة ودايا القنيطرة وذلك الشي، انسينا أننا هادي سنتين ولا 5 سنوات على الأكثر كان عندنا في الصناعة مدينة واحدة وهي الدار البيضاء عاد من الدار البيضاء مشينا لطنجة ومن طنجة حاولنا للقنيطرة ودبا الحمد لله مكناس وفاس بداو كيستثمروا فيها الناس في نطاق الصناعة، كهنضر على الصناعة.

اللي مهم وهو مناطق المغرب إن شاء الله كلها غادي توصلها هاذ الاستثمارات الكبرى، لكن في الأول صعب أنك تقول للمستثمر أنك غادي نديك لواحد المنطقة اللي البنية التحتية أنا يلاه كنوجد فيها، خاص البنية التحتية تكون موجودة وخاص الساكنة تكون مؤهلة، عندهم عناصر كيشوفوها قبل ما يستثمروا.

احنا كنواكبوهم وكنحاولو نجروهم لمناطق أخرى، لكن صعب أنك تلزم عليه باش يمشي لشي منطقة، لأن المستثمر إلى جا نقول لولازم تمشي لهاذ المنطقة أو ما تستثمرش في المغرب يمكن يستثمر في بلد آخر، أنا خاصو يستثمر عندي في المغرب ويستثمر في جميع أنحاء المملكة، وهاذ الشي احنا كئشتغلوه فيه يوميا.

البنية التحتية الحمد لله اليوم بدات كتوصل لجميع أنحاء المغرب، إلى ما كانش عندك البنية التحتية من موانئ ومطارات والطرق راه ما كابنش اللي غادي يستثمر.

الحمد لله اليوم هاذ البنية التحتية بدات تتوصل لجميع أنحاء المغرب، مزال عندنا صعوبات خاصنا نحلوها، وكندرسوها مع رؤساء الجهات، مشكل بمشكل نحلوه ونلقاو باش حلول باش إن شاء الله جميع أنحاء المغرب يوصلها هاذ الاستثمارات الكبرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

(baromètre) إلى زدنا واحد آخر ديالنا يمكن غنتلوفو كلنا، خاصنا هاذ (baromètre) نقادوهم، نعرفو هاذ الشي ديال الاستثمارين غادي.

اللي ابغيت نقول لك فيما يخص الاستثمار، لازم خاصنا نزيدو للقدام ونمارسو أحسن ونلقاو حلول للمشاكل، لكن ملي تشوف الصورة الآن ملي تشوفو المستثمرين الأجانب لا اليابانيين ولا الصينيين ولا من جميع أنحاء العالم تيتجاروا باش يجيوا يستثمروا في المغرب، أنا أتساءل واش بلادنا غير احنا اللي عندنا معها مشكل وهاذ الأجانب كلهم تيستثمروا في بلادنا لأن كاي المناخ مناسبهم هما وما مناسبناش احنا؟

أنا تنظن يمكن لنا نطوروه هاذ الشي لازم وملي غادي نسالويه نطوروه غادي يخصنا نعاودو نطوروه، لكن نشوفو الصورة اليوم، الحمد لله، بلادنا فيها الأمن والاستقرار وهذا هو الأساس، العنصر المهم الأساسي للمستثمرين لا المغربية ولا الأجانب تيقبلوا عليه وتيلقاوه في بلادنا، خاصنا نحمد الله على هذه النقطة ونشتغلوا باش يمكن في المستقبل يكون هاذ المستوى ديال الاستثمارات أكثر، لأن أهم شيء ما شي هو الاستثمار، أهم شيء هو فرص الشغل، أنا إلى الاستثمار ما غاديش يخلق لي فرص الشغل ما عندي ما ندير به، الاستثمار تنواكبو لهدف واحد، فرص الشغل اللي غادي يتخلقوا للمغاربة.

ولهذا الاستثمار مهم، لكن خاصنا نكونوا واقعيين، إلى كان شي مسائل في بلادنا تتعطي نتائج إيجابية لازم نقولو نتائج إيجابية، ولكن احنا تنطالبو أنها تكون أحسن.

أنا تنظن أنه الاستثمار عامة في المغرب وصل للمستوى أحسن من لا بأس به، وصل لمستوى مهم ولكن خاصنا نزيدو للقدام ويمكن نزيدو إن شاء الله في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه موقع المجالس الجهوية من البرامج التنموية لمخططات الوزارة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

السيد الوزير،

وزارتكم أعدت وكتنفذ واحد المجموعة من المخططات والبرامج الوطنية المهمة وذات الوقع الإيجابي الكبير على الاقتصاد الوطني.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، احنا ماشي كنفلقو من الأهمية ديال العمل ديال وزارتك، بالعكس احنا طامعين خير فعملكم، لأن عملكم اللي تأسس على واجد العمل ومنظومات اقتصادية مندمجة (Ecosystème) اللي خدمتوا فيها واعطت واحد الأثر كبير وكبير جدا على الجهات اللي مشات فيها هاذ المشاريع، واللي خلقت واحد الرواج مقاولاتي وخلقت واحد فرص شغل كبيرة جدا، هذا علاش أي جهة من حقها أنها حتى هي تطالب أنكم تفكروا فيها كما فكتروا في الجهات الأخرى وعلى أنكم كيف ما خدامين اليوم على الطيران والسيارات والأفشورينغ وعلى القطارات، ليه غدا ما تخدموش على محطات جوية ربما أفكار أخرى اللي تكون عندكم واللي تخلي جهات أخرى تتوفرر بما ما كتتوفرش على هاذ البنات التحتية الأساسية، ولكن تتوفر على أوعية عقارية مهمة، كتتوفر على يد عاملة مدربة في المعاهد الوطنية.

هناك كذلك السيد الوزير قضية أخرى، هي كنتوا قلتوا في برنامجكم موضوع مهم جدا وهو موضوع الحفاظ الصناعية أو الأحياء الصناعية المجهزة ببنات تحتية أساسية واللي كيكون عندها ذاك (le guichet unique) اللي المستثمر ييجي ويقاد الرخص ديالو ويقاد مسائلو، هاذي أمور اللي راه محتاجين لها اليوم في الجهات الجنوبية واللي كنفلقو كثير لهاد البنية التحتية واللي حتى القطاع الخاص راه مستعد على أن باش يستثمر فهاد النوع من المشاريع باش يخلق واحد المناخ ديال الأعمال وديال الاستثمار.

كذلك السيد الوزير، كاين واحد القضية أخرى نقطة أخرى في المناطق الجنوبية هي أي ملف استثماري تحط راه الجميع كيتسناه، خاصة الملفات الاستثمارية اللي تتعدى 200 مليون ديال الدرهم، واللي خاصها واحد الترخيص من عندكم واحد الترخيص واحد اللجنة بين وزارية اللي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة ربما وانتوما تتعقدوها راه أي مشروع جاكم راه تنتسناو على أحر من الجمر، خاصكم تسرعوا لنا، بما أنه ما حطيتو لناش (l'écosystème) على الأقل ملي يجيكم شي مشروع سربيهو لنا بعجلة وردوه لنا باش تكون الناس عندها واحد الأمل وعندها واحد شوية التفاؤل في القطاع الخاص اللي تنعولو عليه بشكل كبير في المناطق الجنوبية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تودون التعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

كيف تتعرفوا المناطق الجنوبية عندها واحد الطابع خاص، وصاحب الجلالة متبعها بدقة، هذوك المشاريع اللي كانوا ديال 77 مليار ديال الدرهم اللي متبعينها مهمة جدا للمناطق الجنوبية.

إلى اهضرنا على المشاريع الخاصة إلى كاين شي مشروع اللي تعطل ما في راسيش، إلى كاين شي مشروع عطيتي المعطيات نشوفو فين هاذ المشروع لأن نتعقدو هاذ الاجتماع ديال (la commission d'investissement) تيتأسسها رئيس الحكومة، احنا اللي تنوجدو الملفات إلى كاين شي ملف اللي تعطل وكاين ملفات اللي تنخرجوها قبل من (la commission) إلى كان فيها شي حالة استعجالية، إلى كان عندكم شي مشروع استعجالي يمكن نخرجوه من اليوم، اعطيونا هاذ المعلومات.

فيما يخص (Le guichet unique) صاحب الجلالة أعطى واحد الانطلاقة مهمة واحد الإشارة أنه الاستثمار خاصنا نواكبوه بصرامة وهضر على (les CRI) وعلى جميع ما تيدخل في هاذ المسائل ديال الاستثمار، احنا درنا إعادة.. عاودنا النظر في (l'AMDI) وفي هاذ المسائل كلها إعادة النظر (les CRI) وزارة الداخلية خدامة في مشروع مهم غادي تقدمو حتى هي في القرب العاجل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه الإدماج الاقتصادي للشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير المتخذة من طرف الحكومة لإدماج اقتصادي لفئة الشباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

إلى جينا نشوفو الشباب، الشباب هما المغاربة لأن علاش تنهضو؟ كاين 3 ديال الفئات:

لا بد من استحضار بعض التحفيزات للمقاولة المغربية باش يمكن تلعب الدور ديالها في هذا الباب ديال التشغيل، خصوصا فيما يتعلق بالتحفيزات الضريبية، 31% في الضريبة على الشركات و 0.5% من رقم المعاملات في (la cotisation minimale) هاذو نسب عالية على المؤسسة المغربية، خصوصا الوسطى والصغرى.

كذلك، السيد الوزير، بالنسبة لتوفير العقار العمومي أمام ارتفاع ثمن العقار الخاص، توفير العقار العمومي للمقاولة المغربية، بالإضافة لتوفير مناخ الأعمال، لا بد من مجهودات أخرى في توفير مناخ الأعمال.

والنقطة الأخيرة تتعلق بالولوج للتمويل، التمويل المالي، تمويل الاستثمارات وتسهيل هذا التمويل وتليين المعاملات ديالو، خصوصا على مستوى الضمانات بالإضافة لأسعار محفزة لفرص التشغيل، واحنا نشوفو، السيد الوزير، مؤخرا راه مؤسسات كبيرة تتعيش إفلاس بسبب هذه الوضعية الصعبة، تمنناو يتدار مجهود، فاش بدل نشغلو الناس واحلين كندبرو المؤسسات اللي وصلت واحد النسبة كبيرة من الإفلاس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة لا ترغبون في التعقيب، السؤال في نفس القطاع السؤال التاسع والأخير موضوعه مشاكل قطاع الصناعة الغذائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

قطاع الصناعات الغذائية كتعرفوا بأنه يشغل ما يقرب من 150000 شخص أو أسرة وكذلك تبيض 2600 مقاول، هذا القطاع، السيد الوزير، هو الحلقة المكتملة في قطاع الفلاحة، هذا القطاع اللي عرف واحد النجاح كبير في بلادنا في هاذ الأونة الأخيرة اللي ولى كيتضرب به المثال وكذلك تيجيو عندنا دول بغاوا يستافدوا من هذه التجربة ديالنا.

هذا قطاع الصناعات الغذائية، السيد الوزير، كيعاني من عدة مشاكل اللي كتأثر على التطور ديالو وعلى سبيل المثال التهريب، القطاع الغير المهيكل، وكذلك مشاكل التصدير والإكراهات ديال السوق

كاين شباب غير مؤهل ما عندهم شئ (formation)؛

الشباب المؤهل؛

والشباب اللي عندهم موهبة (un talent).

هاذ الشباب هاذ المغاربة أولا وقبل كل شيء خاصنا نلقاو لهم فرص الشغل، الاستثمارات الاستثمارات الاستثمارات هوقاش خدامين ليل نهار، كتشوفوا مستثمرين مغاربة ومستثمرين أجنب.

فيما يخص الشباب الغير مؤهلين أنا في الأول كانوا يقولوا لي علاش تنجيبو مستثمرين اللي تيسثمرو ماشي غير المهندسين واش احنا عندنا في المغرب غير المهندسين؟ عندنا جميع الفئات ديال الشباب خاصهم يشتغلوا، إذن تنشوفوا المستثمرين في جميع الميادين.

إلى اخذينا هاذ الشباب تنحاولوا الآن هاذك (l'Auto-entrepreneur) اعطى نتائج إيجابية وصلنا 54500 اللي تسجلوا الآن، خاصنا نواكبهم في هاذ الإطار، أما في الإطار الأخر ديال الشباب تنحاولو جميع ما أمكن فين ما كانوا فرص الشغل أننا نوجدوهم لهاذ الشباب لأن الجواب هو فرص الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم كلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

فعلا وبكل موضوعية ما تنقلوشاي من الأهمية ديال هاذ التدابير المتخذة، غير بصراحة السيد الوزير الاهتمام الحكومي بهاذ الفئة لم يرق لحد الآن لاهتمام جلالة الملك، واللي عبر عليه من خلال الخطاب في الجلسة ديال افتتاح هذه الولاية التشريعية، واللي وضعية هذه الفئة احتلت واحد الحيز كبير من الخطاب ديالو.

كما أنه كذلك هذا الاهتمام الحكومي لم يرق لحجم وطبيعة ومعاملة هذه الفئة، سواء بالعالم القروي أو العالم الحضري، ما نساوشاي أننا نتحدث على الثلث ديال المغاربة، كما أنه كذلك لم يرق لاستحضار القيمة المضافة لهذه الفئة كفاعل اللي عندهم الوزن ديالو وعندو التأثير ديالو في الحياة الوطنية.

قلتو، السيد الوزير، الاستثمار فعلا المدخل الأساسي هو التشغيل، القطاع العام، فرص التشغيل محدودة والحكومة اعتمدت مقارنة التعاقد، كيبقى القطاع الخاص المقاولة الوطنية الصغرى المتوسطة الكبرى، انتوما بصدد السيد الوزير.. الحكومة بصدد بلورة إستراتيجية مندمجة جديدة حول فئة الشباب، من هنا تندعوكم السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محيي:

السيد الوزير،

بكل صراحة عطيتنا إيضاحات كنا نتعرفو منها البعض، واحنا سعيدين وفخورين بهذا الجواب لأنه اليوم كيتوضح الرؤية، لأن قطاع في الحقيقة كان حاصل بين 2 ديال القطاعات ولكن الحمد لله ما وقفش، والحمد لله الحلول تتجي اليوم.

احنا مع ذلك السيد الوزير باقي تنعاودو كنتساء لوييني التنزيل ديال عقد البرنامج مازال ما خرجوا (Les décrets) يعني الناس باش يحطوا البرامج خاص يكون بعدا التنزيل، يكون عندهم (les décrets) وذلك الشئ، على حساب اللي عرفنا احنا راه مازال التنزيل ما كاينشاي.

ابغيناكم كذلك، السيد الوزير، كنعرفوكم واحد الرجل عملي، يعني عندي اقتراحات اللي هي موضوعية وبيانة، كايين المسألة ديال الضريبة على القيمة المضافة الافتراضية، السنة الفايته جات وزارة المالية بواحد المسألة كان تيطالبوا بها المهنيين سنين عدة هذه، هو هذه (La TVA virtuelle) هذه القيمة المضافة الافتراضية أنه تحيد على المنتوجات الفلاحية وتقبلت العام اللي فات باش تحيد على الخضروات وعلى الفواكه، وأعطت نتيجة مهمة، هذا العام جاوا باش إديروا الحل، جابوا اقتراح على مادة الحليب.

احنا كنشمنو ابغينا، السيد الوزير، تعاونونا، تنطلبو منكم باش تعاونونا في إطار قانون المالية الحالي اليوم، لأن احنا درنا تعديل باش ندخلوه كذلك على اللحوم وعلى الأسماك، هذا تعديل طالبينو لأنه الحاجة اللي هي في صالح المقاوله وفي صالح خلق مناصب شغل علاش ما نعمموهاش على الجميع، ومن بعد نعمموها على المواد الأخرى الفلاحية.

وبعجالة كذلك، السيد الوزير، كايين عندنا مسألة العقار الصناعي الغذائي، انتوما تتعرفوا ابحال في مراكش هادي راه 9 باش كانت (Agropole) اللي كانت غادي تكون وقع المشكل، ما عرفنا اشكون اللي مكلف بها، اليوم ابغيناكم تعاونونا، السيد الوزير، باش نحققو لأنه الجهة جات بها في البرنامج ديالها الجهوي باش يمكن تكون عندنا منطقة صناعية مخصصة لهذه المواد هادو.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الداخلية، باش تحلوا بعدا هذه المشاكل السيد الوزير تم إمضاء عقد برنامج مع المهنيين هادي 8 شهور، إمضاء السيد وزير الفلاحة في المعرض ديال مكناس.

السؤال ديالنا اليوم، السيد الوزير، هو أين نحن من هاذ العقد البرنامج والإنزال ديالو؟ فين وصل؟ لأنه كينتظروه باش...

وكذلك أشنو هي الإجراءات السيد الوزير اللي تيبان لكم ممكن تتخذوها باش تحلوا هذه الإعاقات هادي وتحرروا القطاع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال المهم جدا، لأن هذا قطاع حيوي مهم وعنصر ديال التشغيل مهم جدا، هذه السنوات الأخيرة كان عندو واحد المشكل غريب، لأن هذا القطاع كان كيتساءل واش تابع للفلاحة ولا تابع للقطاع ديال الصناعة، اجتمعنا واشتغلنا وذاك الشئ، بقاوا كيتساءلوا واش تابعين للفلاحة ولا للصناعة، كان واحد الاجتماع مع وزير الفلاحة وقرر أنه غادي يكون تابع للفلاحة باش يلقاوا واحد الحل مرة واحدة، لقينا الحل من بعد كانوا مناقشات عاود رجعوا قال لك لا، الله يخليك خاصو يكون تابع للصناعة، ما كايين مشكل.

الآن لا الفلاحة، ولا الصناعة اندمجنا في هذا المشروع ووقعنا مع القطاع باش يمكن نعطيوه واحد الدفعة جديدة لأن مهم جدا، إذا كان المنتوج ديال الفلاحة وصل لواحد المستوى مهم والتصنيع ما عطاش نتائج غادي يوقعوا لنا مشاكل اللي يمكن مشاكل اللي عشناها في هذه السنوات الأخيرة.

كنتساءل واش الناس اللي كيصاوبوا الفينيد (les bonbons) واش تابعين للفلاحة؟ واش كنعلموا (les bonbons) تينبتو في الشجر؟ يعني وقع كنت كنتساءل أشنو هما هاذ المشاكل اللي عند هذا القطاع، دابا خاصنا نوضو نشغلوه راه عندهم (Contrat Programme)، راه (le financement) موجود، كلشي موجود احنا كنتسناو، أراوا لنا المشاريع، احنا موجودين باش نواكبهم كيف كنواكبهم في القطاعات الأخرى.

هذا قطاع مهم جدا وكلشي متفق أننا خاصنا نشغلوه، أراوا لنا المشاريع نوقعوهم احنا موجودين، راه وقعنا الاتفاقية مع وزارة الفلاحة ومع القطاع، أراوا لنا دبا المشاريع، احنا اللي كنتسناو المشاريع، أنا كنتسني المشاريع، بسم الله.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على الإجراءات التي تتخذها وزارتك لتطوير التشوير السياحي ببلادنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار،

شكرا على هذا السؤال المتعلق بتنمية السياحة في جميع الجهات ديال المملكة.

كما تتعرفوا السياحة قطاع أفقي بامتياز، هاذ المؤهلات السياحية التي عندنا وهاذ المآثر التي عندنا وهاذ الامتيازات التي عندنا في جميع المناطق ديال المغرب، وتكلمتوا بالخصوص على المنطقة التي أنا تنعرفها عندها مميزات خاصة ديال السياحة الطبيعية والسياحة الرملية والسياحة الجبلية، هاذ الشي كلو كيتطلب واحد العدد ديال الاستثمارات أولا في التجهيزات الأساسية باش يمكن لنا نوصول لهاذ المناطق التي فيها هاذ المؤهلات وفيها هاذ المكونات الطبيعية والثقافية، تيخصنا كذلك ننفذو بعض الاتفاقيات التي كانت الوزارة دارتها مع جميع الجهات ديال المملكة بواحد البرامج التي هي أولا، برامج ديال المناطق القروية والمناطق الجبلية التي هو برنامج الذي هو برنامج "قريتي" التي كان بدا التوقيع ديالو مع عدة جهات هذي واحد السنتين.

وكاين كذلك برنامج آخر الذي هو يتعلق بالمجال الحضري الذي كذلك توقع مع المجالات الحضرية والمؤسسات المشرفة على هذا المجالات الحضرية.

(donc) هاذ العملية ديال التشوير حاضرة بحددة في هاذ البرامج كلها التي توقعات، وكيخص هاذ العملية ديال التشوير في إطارهاذ الاتفاقيات التشاركية التي تدارت أنها تنفذ من طرف المشرفين المحليين والجماعات المحلية والجماعات المنتخبة التي هي التي عندها الاختصاص في تنزيل هاذ العمليات ديال التشوير وديال إنجاز التعريف بهاذ المسارات وبهاذ المآثر وبهاذ المؤهلات التي عندنا في هاذ القطاع ديال السياحة.

فإذن هذه من المسائل الأساسية، قطاع السياحة كيخصو استثمارات كبرى، استثمارات في التجهيزات الأساسية، استثمارات في بناء الفنادق والمجمعات الكبرى وتيخصو استثمارات كذلك في هاذ المسائل التي هي مسائل محلية التي ما تتطلبش مبالغ هائلة، ولكن

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

أنا وقت ما كان لي نواكب شي قطاع ديال الصناعة ففهم أنني غادي نواكبكم، من المحال واش وزير المالية غادي يواكبنا جميع لأن حتى هو عندو حاجيات، خاصو يدخل شوية ديال الفلوس للصندوق ديال البلاد باش يمكن لنا ننميو الجميع، هذا نقاش يمكن لنا نديروه معكم مع وزير المالية في إطار (la loi de finance) التي كناقشوها دابا.

إذن المواكبة ديال الوزارة هي احنا موجودين رهن الإشارة باش نشوفوهاذ (les agropoles) التي نتكلمو عليهم هادي مع وزارة الفلاحة، يمكن لنا ناقشوهم في (le contrat programme) التي درنا كاينين هاذ المسائل، إلى كاين نقط أخرى التي خصنا نزيدها احنا مستعدين، والتفعيل ديال هاذ (la convention) خاصنا نبدأو فيها دبا راه كاين 4 المليار ديال الدرهم التي موجودة لا من (FDA⁵) ولا من (FDI⁶) التي غادي تواكب هذا القطاع.

أراوا لنا المشاريع، بسم الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة الدستورية.

ننتقل للسؤال الموجه لقطاع السياحة وموضوعه التشوير السياحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدومي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شحري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

حبانا الله في هذا البلد الأمين بمجالات طبيعية متنوعة تزخر بمؤهلات سياحية هائلة، فهناك سواحل بشواطئ جميلة، هناك جبال بمضايق ساحرة، هناك صحاري بواحات ممتدة على مئات الكيلومترات وهناك كتبان رملية ذهبية إلى جانب مدن عتيقة ذات مآثر تاريخية وحضارية.

كل هذا السيد الوزير المحترم مؤشر على أساس أن السياحة ديالنا نينيو عليها وتكون مزدهرة، وما كيخفاش عليكم دور الإرشاد السياحي في النهوض بالقطاع السياحي، وخصوصا دور التشوير السياحي في الإرشاد.

⁵ Fonds de Développement Agricole

⁶ Fonds de Développement Industriel

تتطلب واحد الإحساس والوعي بالتعريف بهاذ المأثروبهاذ المؤهلات اللي عندنا في السياحة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، لكم الكلمة السيد المستشار للتعقيب في حدود الوقت المتبقى تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى الإيضاحات، وكنشكركم كذلك على الجهود الجبارة اللي كتقوموا بها منذ تعيينكم على رأس هذه الوزارة، اللي حقيقة تنبؤا المكانة اللائقة بها، خصوصا إذا علمنا بأن قطاع السياحة هو قطاع إنتاجي بامتياز، وبالتالي قطاع يشغل عدد كبير من اليد العاملة وفي مختلف الشرائح ديال المجتمع.

السيد الوزير،

فعلا أن هاذ المشروع، فعلا أن هاذ القضية قضية تشاركية بامتياز، بحيث أنه الدور ديال المؤسسات المنتخبة، وخصوصا الجهات دور حاسم في هاذ الشيء، غير اللي بغينا بما أنه هاذ المشروع مشروع تقني بامتياز أن تكون المبادرة من الوزارة لأن هي اللي تتوفر أولا على المعلومات الكاملة ديال هاذ المواقع على الصعيد الوطني وكذلك باش يكون واحد النوع ديال الانسجام في هاذ العملية على الصعيد جميع أسميتو تتطلبون الوزارة أنها تاخذ البادرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نتنقل الآن للسؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه نتائج التزام الشركات والمقاولات بتأمين العمال والمستخدمين من حوادث الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السي مريمي.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ألزمت مقتضيات القانون المتعلق بحوادث الشغل المقاولات والشركات والدولة والجماعات الترابية لتأمين العمال ومستخدمين والمتعاقدين والمياومين عن حوادث الشغل وأوكلت مهمة مراقبة تطبيق

هذه المقتضيات على جهاز التفتيش التابع لوزارتكم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي النتائج المسجلة منذ دخول حيز تطبيق هذا القانون هذا؟ مدى التزام الشركات أو المقاولات والشركات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بهذه المقتضيات؟

وما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها للرفع من هذا الالتزام، الالتزام بهذه المقتضيات؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جوابا على سؤالكم، بغيت نشير إلى أن القانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ألزم بسلوك مسطرة الصلح بين المفاوضة المؤمنة وضحية حادثة الشغل فيما يتعلق بالتعويضات المستحقة، وهذا الإقرار بطبيعة الحال، هذا الإلزام قد تم من أجل تبسيط إجراءات استفادة ضحايا حوادث الشغل من التعويضات المضمونة قانونا وتقليص أجل الاستفادة منها وكذا تقليص حجم المنازعات المعروضة على المحاكم.

فعلا لوحظ تراجع في عدد هذه الملفات بسبب سلوك ضحايا المسطرة الإدارية الجديدة.

أخبركم أيضا أن محاكم المملكة دأبت على رفض دعاوى المتعلقة بطلب التعويضات التي لم يسلك أصحابها مسطرة الصلح.

الآن فيما يتعلق بمدى التزام الشركات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من الصعب أن أعطيك استقصاء كامل. عندي بعض المؤشرات اللي هي كتجي في المحاضر ديال أعوان التفتيش، ولهذا هذا الموضوع ربما يحتاج دراسة استقصائية، وقد نقوم بمثل هذه الدراسة في المستقبل القريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

صحيح أن في هاذ المرسوم كايين بزاف ديال المقتضيات، ولكن كيمكن-كما قلتيو-نعزوه بدورية ديال السيد رئيس الحكومة اللي تمشي في هاذ الاتجاه وتنبه خاصة المؤسسات العمومية والقطاعات الحكومي باش ما تبرمش شي صفقات اللي هي فيها مدخل في هاذ الجانب. فيما يتعلق احنا كنقومو بواحد العمل كبير في مجال التحسيس في كل ما يتعلق بالصحة والسلامة، ونحن نعقد شراكات غير أول البارج كان عندي لقاء مع الناس ديال (les cimentiers) في هاذ الاتجاه هذ، احنا غنشتغلو في هاذ الاتجاه باش نعزوه هاذ الوعي بالقضية ديال الصحة والسلامة.

وبطبيعة الحال ملي نتكلمو على الصحة والسلامة لابد من الاستثمار في التأمين، شركات التأمين هي أيضا معنية وستستفيد بالاستثمار في هاذ المجال.

أما فيما يتعلق بالواقع الأعوان ديال التفتيش إلى بغينا ناخذو بعض الأرقام الدالة احنا في البرنامج على كل حال البرنامج ديال سنة 2018 عندنا دخلنا هاذ المحور في البرنامج ديالنا، كايين واحد المجموعة ديال المعطيات تيمكن نديرها في هاذ المهام ديال المراقبة التي قام أعوان التفتيش أسفرت عن 42866 ملاحظة تتعلق بحوادث الشغل، أي ما يعادل 5.83 من مجموع الملاحظات سنة 2016.

سنة 2017، 130476 ملاحظة من أصل 741170 ملاحظة أي ما يعادل 5، إذن الملاحظات اللي في هذا الجانب هي حوالي 6%، ما نقدرش نقول بأن هذا هو الواقع، ولكن على الأقل هاذيك يمكن تعطينا عينة دالة، ولكن لابد من الاشتغال كما قلت لرصد هذه الظاهرة والتعامل معها بما يلزم من الحزم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة. السؤال الموالي موجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه سياسة الحكومة في مجال محاربة الفساد، وسيتولى الإجابة عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الدين العكروود:

شكرا لسيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المشكل اليوم، السيد الوزير، هو في مدى الالتزام، اليوم عندنا واحد العدد من الشركات خاصة في الأشغال العمومية والبناء وفي الخدمات هي بدورها لا تلتزم بهذه المقتضيات، عندها واحد المجموعة من العمال لا يتم تأمينهم، وهذا يشكل خطورة على هذه العمال خاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة وأشغال يمكن أن يتعرض فيها العامل لهذه الحوادث.

الجانب الثاني، السيد الوزير، مدى يعني إلزام الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في إطار الصفقات العمومية، الشركات أو المتنافسين الذين يدخلون غمار الصفقات العمومية بالالتزام بهاذ المقتضى، لأن هذا المقتضى مشار في قانون حوادث الشغل وغير مشار إليه في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، وهذا يحدث نوع من التفلت بالنسبة للمتنافسين.

فالملف الإداري اللي فيه إثبات مجموعة من الوثائق لإثبات مؤهلات وكفاءات المتنافسين لا نجد ضمنها عقد أو إلزام الشركة بتأمين العمال، هذا راجع إلى كون هذا المقتضى هو موجود في القانون، ولكن لأن بعض المصالح في بعض الإدارات العمومية والجماعات الترابية تقتصر فقط على مقتضيات المرسوم يحصل نوع من التفلت.

لذلك، السيد الوزير، أنا أقول لكم لهذه المناسبة، إما أن تكون هناك دورية من طرف الحكومة في هاذ الإطار هذا تأخذ توجه إلى الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وإلى الإدارات العمومية، الانتباه إلى هاذ الأمر هذا لأن هو الأصل وأنه موجود في القانون، لا يمكن الحديث عن مراجعات أو تتيميم المرسوم بهذا المقتضى، ولكن على الأقل تنبيه من خلال مذكرة في هاذ الأمر حتى لا يحصل هاذ التفلت، وبالتالي يكون هناك تأمين من حوادث الشغل على الأقل لهذه المقاولات التي ترسو عليها الصفقات، صفقات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال كما سبق أن وضحت ذلك في الإجابة على عدد من الأسئلة، احنا كنشتغلو اليوم على المرسوم ديال الصفقات العمومية باش نحاولو نحصلوكل ما له صلة بظروف ديال العمل اللائق والحقوق الاجتماعية ديال الشغيلة.

المستشارين، وسبق للحكومة أن عبرت عن ضرورة أن هنالك استعجال لمدارسه في تقديم التعديلات ومناقشته على المستوى المجلس حتى يشكل ركيزة في مجال تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد.

أيضا هنالك القانون المتعلق بالهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي صادق عليه المجلس، فهو الآن في حيز التطبيق، أيضا هنالك تفعيل المقتضيات المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين وإرساء آلية لذلك والتي انطلقت.

كل هذا كانت له أثر لأن المعركة ضد الفساد معركة مازالت طويلة ومستمرة، والفساد هو يجدد من آليات اشتغاله ويطورها، ولهذا لا نقول بأن هذه الإجراءات كافية وأنها المشكل، بل بالعكس هذه ليست سوى مقدمة لمواصلة المعركة ضد الفساد بتعاون مختلف الفاعلين والمتدخلين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد الرئيس في إطار التعقيب تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم، منوها بالدور الرائد الذي تقوم به الحكومة في محاربة الفساد، وأن هذا الفساد بكل أنواعه، بلادنا والله الحمد تخطو خطوات حثيثة لتحسين أداؤها في هذا المجال من أجل تبوء المكانة اللائقة بها بين الأمم الراقية، مبدأ المسؤولية وربطه بالمحاسبة أصبح أمرا نافذا يجب التفاعل معه، خاصة وأن جلاله الملك أعطى تعليمات صارمة في هذا الباب ولا يجب التسامح مع من ثبت تورطه في اختلاس المال العام أو الرشوة أو التآمر على مشاريع الوطن التي تبذل فيها الدولة مجهودات جبارة لتوفير مواردها.

نثمن كافة القرارات السيد الوزير السياسية الكبرى المتخذة إلى حد الآن في هذا الإطار، إلا أن الطريق لا يزال شاقا كما قلتم قبل قليل، وعليكم الاشتغال على ضرورة تأهيل العنصر البشري في الإدارة العمومية، وللأسف الإدارة لازالت معرقة المشاريع، الإدارة لازالت بطيئة في تنفيذ المشاريع وتفتقد إلى الحكامة الجيدة.

وهنا أحيلك على التقرير الاقتصادي والاجتماعي الذي أعدته وزارة الاقتصاد والمالية والذي يشير إلى ضعف نسب إنجاز ميزانية الاستثمار والتي لم يتجاوز 65% في أحسن الأحوال، رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار.

إن تخليق الحياة العامة وضمان الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة ركائز أساسية لكسب رهانات التغيير ورفع التحديات التي يواجهها المغرب اليوم.

السيد الوزير المحترم،

في هذا الإطار، ما هي حصيلة الحكومة فيما يتعلق بمحاربة الفساد؟ وإلى أي حد استطاعت الاستجابة لانتظارات المواطنين في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، السيد الرئيس، السيد المستشار، أعتذر السيد الوزير الآن في توديع السيد الوزير الأول البرتغالي.

فبخصوص السؤال الذي طرح، أولا هناك إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، اعتمدت من قبل الحكومة السابقة والحكومة الحالية تعمل على تفعيلها.

الخطورة الأولى في التفعيل هو إحداث لجنة وطنية لمحاربة الفساد، وأدمج أيضا المجتمع المدني وهيئات الحكامة والقطاع الخاص، وصادقت الحكومة في 6 نونبر على إحداث اللجنة.

ثانيا، هنالك على أرض الواقع خطوات عملية من قبل الخط الأخضر لمحاربة الرشوة، والذي نتجت عنه حالات تلبس لأشخاص في مواقع مسؤولية، وكانت هناك متابعات قضائية، عدد القضايا المرتبطة بالرشوة وما يماثلها ارتفع تقريبا ثلاث مرات تضاعف في المرحلة الأولى ثم الآن يتضاعف أكثر، أزيد من 13000 حتى 14000 قضية عند القضاء سنويا.

أيضا الإحالة التلقائية لتقارير المجلس الأعلى للحسابات عندما كانت النيابة العامة يرأسها وزير العدل، وحاليا بالنسبة للحكومة تعمل على التفاعل مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات والانخراط في التجاوب مع توصياته الوجيهة، ولهذا السبب مثلا آخر محطة صندوق التماسك الاجتماعي، الحكومة قررت إحداث لجنة وزارية للتفاعل مع ذلك.

أيضا تم إصدار مرسوم متعلق بتلقي شكايات المرتفقين، ومشروع إحداث بوابة وطنية التي ستدخل حيز التنفيذ في يناير 2018.

أيضا مشروع قانون للحصول على المعلومات هو الآن في مجلس

الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة احنا اختارينا هاذ السؤال اللي كنا عارفين بأن السيد الوزير وزير الوظيفة العمومية غادي يكون حاضر، للأسف نفاجا اليوم بأن السيد الوزير ما كاينش وبأنه كيكلف السيد الوزير المسؤول على العلاقة مع البرلمان بالجواب، فنحن لا نرفض جوابكم ولكن نحتفظ بسؤالنا حتى يجي السيد الوزير لأن هذا ملف كييعني السيد الوزير، وهذا ملف فيه أولاد المغاربة، وراهم خدامين وآباء وأمهات ديال المستقبل وديال الآن، واللي فيه الإدارة احنا ما فاهمينش لحد الآن حتى شي واحد ما فاهمش أشنو باغية الوظيفة العمومية من هذا التوظيف بالتعاقد.

ومن بين الأشياء اللي لاحظناها هو أننا في الوقت اللي كتجيننا من المديرية ديال الأسئلة كتجيننا الوزراء اللي حاضرين لائحة الوزراء كنتخارو و ملي كنتجيو عاود كتنلقاو بأنهم غاييين واحنا راه تقريبا غنبدوا نشتغلو غير مع السبي الخلفي، هذا شيء غير معقول، هاذ الحكومة فين هي؟ هاذ الوزراء فين هما؟ ولا هاذ المجلس ما كيليقش بمقامهم يقولوها لي، لأنه فالحقيقة راه تبخيس ديال العمل ديال مجلس المستشارين.

وهاذ الملاحظة سابق كنا طرحناها، طرحناها في الأول، طرحناها لأن السنوات الفارطة كان غياب كبير والآن كذلك، احنا بغيينا نعرفو هاذ الوزراء واش غيقوموا بهاذ العمل ديالهم ولا هما ما غاديش يقوموا به؟

إذن احنا كتنقولو بأن غنحتفظو بالسؤال ديالنا، وكنعاودو نقولورا في الحقيقة غير معقول أننا ننتخبوناس وراه إمكانيات وهدر المال العام، الآن أننا ما يكونش حاضر السيد الوزير أنا أعتبره من هدر المال العام والوقت ديالنا ووقت ديال الشعب المغربي ووقت ديال المستشارين، راه الاستخفاف ماشي مزيان، الاستخفاف بمجلس المستشارين هذا، يعني أنه الآن بالنسبة في الذهن ديال الوزراء المغربية أن التشريع وأن الممارسة التشريعية هي كتكون لهيه ماشي هنا، وكذلك المراقبة ديال الحكومة.

للأسف السيد الرئيس أسجل هاذ الغياب واللي ولا متكرر ولا يكون شي تنسيق، راه احنا ما بقينا ناش فاهمين أشنو واقع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

كان بالإمكان ديالكم تطرحوا الملاحظة ديالكم في إطار نقطة نظام وليس في السؤال المبرمج وحتى لهاذ الوقت، تفضل السيد الوزير، من

فالرقم الأخضر والمجاني السيد الوزير مهم جدا، ولكن هذا لا يكفي لابد من اشتغال أكثر على استحضار منظومة القيم والأخلاق والمواطنة في تدبير ملفات الوطن والمواطنين، علينا جميعا أن نحب وطننا من خلال تكريس ثقافة الجد والعمل والمسؤولية وعدم الاستهتار بهذا الجانب، لأنه هو الأساس في تنمية بشرية مستدامة مستقبلا، الاستثمار في العنصر البشري وإعادة تأهيله هو المفتاح الأساسي لإعطاء نفس جديد للإدارة المغربية.

ومن جهة أخرى نريد أن نعرف أين وصلت البرامج التي أطلقتها الحكومة على مدى 10 سنوات كاستراتيجيات لمكافحة الفساد؟

هل بإمكاننا تقييم المرحلة الأولى منه 2016-2017؟ وستكون فرصة لنا جميعا محطة لتقييم الحصيلة ومستوى نجاعة هذه الإستراتيجية والوقوف كذلك على مدى تحقيق النتائج المسطرة، وكما تعلمون أن البرامج كثيرة تقريبا 10 برامج منها برنامج تواصل والتحسين، برنامج التربية والتكوين، برنامج نزاهة القطاع الخاص، برنامج تقوية المتابعة والزجر، برنامج رقاب و..، برنامج الطلبات العمومية، برنامج الشفافية والوصول إلى معلومة، برنامج الأخلاقيات، برنامج الإدارة الالكترونية، برنامج تحسين خدمة المواطن.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقى، بعض الثواني، تفضل لسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أزيد من خمسين تقرير المجلس الأعلى للحسابات أحيل على القضاء الحكومة السابقة وبداية هاذ الحكومة قبل ما تكون النيابة العامة.

ثانيا، الإدارة الإلكترونية مشروع مهم، ميثاق استقبال المرافق العمومية، تكريس النزاهة داخل الإدارة العمومية، محاربة التغيب الغير المشروع، إرساء نظام الشفافية في مناصب المسؤولية، تفعيل مرسوم الصفقات العمومية، كلها إجراءات تساهم في تعزيز هذا المسار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الأخير المدرج في هذه الجلسة موضوعه التوظيف بموجب العقود، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية

واحد المجهود الذي يوازي تقريبا حكومتين، وهذا وعيا منا أن هنالك أولوية ديال التشغيل ومحاربة البطالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على الجواب السيد الوزير.

الكلمة.. غادي نعطيك نقطة نظام، بعدا هل هناك في إطار التعقيب السيدة الرئيسة؟ نقطة نظام بوحدها، غادي نساليو السؤال وغادي نرجعوا لنقطة نظام.

السيدة الرئيسة، ما ابغيتش الرد على التعقيب؟ هل هناك تعقيب السيدة رئيسة المجموعة؟ تفضل في إطار نقطة نظام، تفضل وما تغوتش، تفضل وبصوت منخفض، ما تغوتش، تفضل ما يغوتش، كيمكن لو يقولها بواحد اللباقة كباقي المستشارين الآخرين، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

تكلما معكم، السيد الرئيس، برفع اليد ولم أتكلم، وطيلة السيد الوزير يتكلم وأنا رافع نقطة نظام ولم أرفع صوتي، لكن حينما منعنا من حقنا في نقطة نظام رفعت صوتي كي تسمعنا السيد الرئيس.

حقيقة ما أجب به السيد الوزير حول غياب السيد وزير الوظيفة العمومية هو عذرا أقبح من الزلة، لأن الجلسة الدستورية لها أسبقية في مهام الوزراء على كل المهام، أن وزير يمشي يستقبل ولا يودع شي حد وما يجيش للجلسة الدستورية هذا مشكل كبير، وهذا كيبين قمة الاستمثار اللي كاين بالرقابة ديال البرلمان على الحكومة.

من ناحية أخرى، احنا بالنسبة لنا احتفظنا بحقنا في السؤال إلى الأسبوع المقبل، واحنا كنعقولها دابا السؤال ديال التشغيل بالعقود غادي نطرحوه الأسبوع المقبل، وابغينا السيد الوزير يجي باش يجاوبنا على السؤال ديالنا.

نلاحظ كمجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن الحكومة لا تعطي الأهمية للبرلمان، وأنا كمجموعة دائما أصبح السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يتكلف بالجواب علينا.

في الحقيقة نحن نرفض ذلك ونتشبت بحقنا الدستوري في مراقبة جدية وجادة للحكومة طبقا لما ينص عليه الدستور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب تفضلي السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

فضلك الأخت، من فضلك السيدة المستشارة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، السيد الوزير في مهمة ارتبطت بالتوديع ديال واحد الضيف كبير حل على بلادنا في المطار، وكان الاتفاق معه أن بمجرد أن تنتهي عملية التوديع أن يلتحق بمجلس المستشارين، فهادي مهمة ينوب فيها عنا فيها تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة عنا جميعا، هذا معطى.

ولكن التضامن الحكومي مبدأ، أن نقول غياب الحكومة، الحكومة حضرتها وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزير السياحة، وزير الشغل، الوزارة ديال الإسكان، الحكومة حاضرة، تجيب على الأسئلة، كان في إمكاننا أن نطلب التأجيل وأنداك نواجه بأن الحكومة تهرب من الجواب.

القضية التي طرحتموها قضية معقولة، وأنا أشكركم على طرحها لأن فيها توضيح للرأي العام.

أولا، الحكومة قامت بعملية تشغيل واسعة، الفصل 6 مكرر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية ينص على أن صيغ التوظيف متعددة، ومنها التوظيف بعقود بحسب الفصل 6 مكرر من القانون ديال الوظيفة العمومية واضح، نحن نطبقه ونفعله، لأنه بعض المهام كتكون مؤقتة ونلزم الإدارة العمومية بأن تقوم بهدر المال العام لأنها توظف شخص بشكل دائم، في حين أن مهمة مؤقتة أو مهمة تحتاج إلى خبرة معينة، فهاد التوظيف في إطار التعاقد موجود.

التوظيف في إطار التعاقد عبر وزارة التربية الوطنية واللي كان إنجاز كبير 2017 و2018 كان 55000 منصب شغل، تم إنقاذ عشرات الآلاف من الأسر، أشخاص تجاوزوا السن القانوني اللي هو 45 سنة والتوظيف عبر التعاقد في الأكاديميات شكل فرصة لهم، هاد الأمر فرض على الدولة واحد الميزانية ديال السنة الماضية 3.5 مليار درهم إضافية.

التوظيف عبر الأكاديميات ليس هو التوظيف عبر التعاقد الذي جاء في إطار المرسوم ديال غشت 2017، هادك نظام خاص، كان موجود منذ مدة وفي إطار التدبير اللامركزي، وشكل فرصة لحل مشكلة الإكتظاظ في التعليم، بحيث تم تقليص النسبة بشكل كبير هذه السنة أزيد من 90% ما كيتجاوزش العدد ديال التلاميذ في السنة الأولى 34 تلميذ وهذا إنجاز، والسنة المقبلة غادي نواصلوه إن شاء الله.

هذه الحكومة في سنتين غادي توظف تقريبا ما وظفته حكومتين: حكومة السبي جطو وحكومة السبي عباس الفاسي، كانوا 100 ألف وشي حاجة، احنا في سنتين ما بين التعاقد والمناصب المالية غادي يكون

المستشارة السيدة ثريا لجرش:

إلى اسمح لي السيد الرئيس، لماذا رفضنا أنه يجاب؟ ماشي قللنا من قيمتو، ولكن ماشي بحال الجواب، أنا سمعت الجواب ديالو على الجالية، والبارح كنت في العرض ديال السيد الوزير، هناك غياب مجموعة ديال الإحصاءات، مجموعة ديال المعطيات، مجموعة ديال الأشياء، عدم الإمام بالملف، وهذا الشي ما كناش باغيين نقولوه، ابغينا السيد المكلف بالملف يجي يجاوبنا، والتعامل اللي درتوه السيد الرئيس مع كل احترامي زعما ما افهمتوش ومازال ما جاوبتينا، وحتى الأجوبة

اللي اعطيتي ناقصة، حتى بالنسبة للحكومة ورأي الحكومة، لأنه راه احنا مطلعين أشنو كنقولو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إنتهى الوقت، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على المساهمة.
ورفعت الجلسة.